السياسة الخارجية المصرية
تجاه أفغانستان
١٩٧٩ - ٢٠٠٧

زيد الله عماد الدين نائل



تقديم

د . مصطفى الفقى

فهمى هويدى

مكتبة الشروق الدولية

نجيب فرج

السياسة الخارجية المصرية
تجاه أفغانستان
١٩٧٩-٢٠٠٧

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - مارس ٢٠١٠م



١٧ أ شارع فريد سميكة - مصر الجديدة - أمام نادى الشمس
تليفون وفاكس: ٢٢٤١٥٨١٦-٢٢٤٠٤٨٦٨
٢٦٤٣٢٤٨٨ - ٠١٠١٦٣٣٧١٨
E-mail: <shoroukintl@hotmail.com>
<shoroukintl@yahoo.com>

السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان ١٩٧٩-٢٠٠٧

زيد الله عماد الدين نائل

تقديم

فهمي هويدي — د. مصطفى الفقي



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

نائل، زيد الله عماد الدين.
السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان ١٩٧٩ - ٢٠٠٧
زيد الله عماد الدين نائل؛ تقديم فهمى هويدى، مصطفى الفقى.
ط ١ . ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٠م.
٢١٦ص؛ ١٧×٢٤سم.
تدمك 978-977-701-004-7
١ ـ مصر ـ العلاقات الخارجية ـ أفغانستان.
أ ـ هويدى، فهمى (مقدم)
ب- الفقى، مصطفى (مقدم مشارك)
جـ ـ العنوان. ٣٢٧,٦٢٠٥٨١

رقم الإيداع ٤٤٦٥ / ٢٠١٠ م
الترقيم الدولى I.S.B.N. -978-977-701-004-7

المحتويات

الفصل الرابع

إهداء

إلى أمي بعد أمي سيادة أ. د. هدى ميتكيس حفظها الله تعالى (مشرفًا) وأ. د. جمال على زهران (مناقشًا) وأ. د. أحمد الرشيدى (مناقشًا)؛ تقديرًا وامتنانًا إلى كل ما بذلوه من جهود مخلصة ونصائح غالية فى إخراج هذه الرسالة.

* * *

إلى أبى وأمى ... إعزازًا وتقديرًا

فيا رب ارحمها كما ربيانى صغيرًا، وضاعف لهما الأجر والثواب، واجعلهما من أصحاب الفردوس الأعلى يا رب العالمين.

* * *

إلى بلدى الحبيبة أفغانستان؛ بلد الصمود والكفاح ومقبرة الغزاة. وبلد المليون ونصف المليون شهيد.

إلى شهداء أفغانستان وأبنائها البررة وأبطالها البواسل الذين دحروا كبرياء الدب الأحمر، فلقد أثبتوا للعالم بأسره أن قوة العقيدة لا تقهر، وأن عزيمة الإيمان لا تهزم.

* * *

تقديم

رسالة كاشفة

هذه رسالة كاشفة، ليس فقط لمسار التطورات التى شهدتها أفغانستان بعد الانقلاب على الملكية فيها، ولكن أيضًا لمعالم أساسية فى السياسة المصرية والعربية بوجه عام، ومن هنا تكمن أهميتها؛ فهى تستدعى إلى الأذهان حقيقة الأوضاع والتقلبات التى شهدتها أفغانستان منذ انقلب الشيوعيون على أسرة ظاهر شاه حتى قرر الأمريكيون تدمير البلد لإسقاط حكم طالبان بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وهو الشريط الذى غابت معالمه عن الإدراك العربى وسط زحام الأحداث التى تلاحقت فى الساحتين العربية والدولية، وأدت إلى تراجع الاهتمام بالشأن الأفغانى، الأمر الذى ينبهنا إلى أن الاهتمام بأفغانستان، وغيرها من دول الأطراف فى العالم الإسلامى ارتبط بالأحداث السياسية المثيرة أكثر من اتصاله بالرؤية الإستراتيجية الحاكمة فى العالم العربى، وهو ما يستدعى أكثر من سؤال حول موقع بقية دول العالم الإسلامى فى دائرة الاهتمام العربى على الصعيدين السياسى والإعلامى.

هذه الملاحظة الأخيرة سجلتها فى كتاب لى أصدرته عن أفغانستان قبل ثلاثين عامًا ـ فى عام ١٩٧٩ ـ وجمعت فيه حصيلة رحلة قمت بها آنذاك إلى ذلك البلد الذى منحه الله طبيعة أخاذة وشعبًا نادرًا، إذ انتقدت فى مقدمته غياب العالم العربى عن أفغانستان، وقلت: إننا انكفأنا على ذواتنا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ التى «أدت بنا إلى أن ننعزل عن أحداث كثيرة جرت من حولنا، وأن ننسحب من مواقع عديدة كان لنا ـ عربيًّا ـ دور فيها. ومنذ أصبح العالم العربى بلا قيادة حقيقية، غاب عنا الهدف واختفى الدور، واختلفت الوسائل بل تناقضت وتحول الغياب أحيانًا إلى غيبوبة».

أضفت فى مقدمة الكتاب الذى صدر بعنوان: «حدث فى أفغانستان» أن اللافت للنظر أن

مرحلة الانسحاب والانكفاء على الذات هذه جاءت مصحوبة بحالة ثراء عربى هائل؛ تولدت عن مضاعفة عائدات النفط؛ أى أننا صرنا فى النهاية أكثر ثراء وأقل قيمة، المسألة الثانية المهمة التى كشفت عنها هذه الرسالة هى أن الاهتمام بالشأن الأفغانى فى السياسة الخارجية المصرية فى الفترة من عام ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧ كان متأثرًا كثيرًا برياح السياسة الدولية؛ أعنى أنه كان صدى أكثر منه تحركًا أصيلًا ينبع من إدراك لأهمية الصلة بين أفغانستان ومصر؛ الدولة المحورية فى العالم العربى التى لها إشعاعها الذى لا ينكر فى أرجاء العالم الإسلامى، والذى انطلق من الأزهر. ذلك أن الدور السياسى المصرى تأثر كثيرًا بطبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساندت مصر الجهاد الأفغانى وقدمت لفصائله مساعدات وتسهيلات كثيرة، حين كان للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة حقيقية فى استنزاف الاتحاد السوفيتى وإرباكه وهزيمته فى أفغانستان، ومن ثم إخراجه منها ولا أريد أن أطلق هذا الحكم؛ لأن القراءة المتعمقة للجهاد الإسلامى فى أفغانستان تدعونا للاعتراف بأن أعدادًا غير قليلة من المجاهدين ذهبوا إلى هناك بدوافع خالصة استخدمت الدفاع عن ديار الإسلام التى تعرضت للغزو الشيوعى ولم يكونوا جزءًا من مؤامرة من أى نوع؛ لا المؤامرة الأمريكية ضد السوفييت، ولا مؤامرة المجموعات المتطرفة التى أثارت بعض مظاهر الفوضى والأعمال الإرهابية فى مصر، وعرفت فى وقت لاحق باسم «العائدون من أفغانستان». وللأسف أن كل المجاهدين الذين ذهبوا إلى أفغانستان أثناء المعركة ضد السوفييت شوهت صورتهم فى وسائل الإعلام حتى أصبحوا يصنفون إما كعملاء للمخابرات المركزية الأمريكية وإما كإرهابيين يشتبكون مع السلطة ويرفعون السلاح ضدها فى مصر. وهذه التعبئة الإعلامية أسقطت من الحسبان جهدًا نبيلًا بذله شبان شرفاء ذهبوا إلى أفغانستان بنوايا خالصة استهدفت مساندة شعبها ابتغاء لوجه الله وطمعًا فى الشهادة فى سبيله.

لقد كان «التجاوب» على السياسة الأمريكية واضحًا فى الموقف المصرى طوال الفترة التى تخيرها الباحث لتكون موضوعًا لدراسته. وكانت مساندة حركات الجهاد الإسلامى هناك من تجليات ذلك التجاوب الذى لم يكن بعيدًا عن إستراتيجية الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى. ولكن التوجس والحذر أصبحا طابع تلك العلاقة حين ظهرت أنشطة العائدين من

أفغانستان «فى مصر»، وبعيد تولى حركة طالبان للسلطة فإن التوجس والحذر ظلّا من سمات الموقف الرسمى المصرى إلى أن اتجهت الولايات المتحدة إلى حصار نظام طالبان فى قندهار ثم إسقاطه بعد ذلك. وهى الخطوات التى نشط فيها تجاوب الموقف المصرى مع السياسة الأمريكية.

لقد بذل الباحث الأستاذ / زيد الله عماد الدين نائل جهدًا كبيرًا فى تجميع مواد هذه الرسالة لكى يقدم لنا تلك الصورة الكاشفة التى تستحق أن تكون موضع دراسة المهتمين بعلاقات مصر بالعالم الإسلامى، وهى الدائرة التى أدرجت يومًا ما ـ فى المرحلة الناصرية ـ ضمن دوائر الاهتمام المصرى، ولكنها لم تلق الاهتمام الكافى من الباحثين، ربما حين فترت همّة السياسيين وانخرطوا فى مسار الانكفاء على الذات. الذى أرجو أن تتجاوزه مصر يومًا، سواء من جانب السياسيين أو الباحثين الأكاديميين، وحبذا لو التقت على ذلك جهود الطرفين.

فهمى هويدى

* * *

تقديم

تحية وتهنئة

عندما طلب منى الباحث الأفغانى زيد الله عماد الدين نائل أن أكتب تقديمًا لرسالته القيمة التى نال بها درجة الماجستير من معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة حول «السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان ١٩٧٩ - ٢٠٠٧»، والتى أشرفت عليها الأستاذة الدكتورة هدى ميتكيس مدير مركز البحوث والدراسات السياسية والمتخصصة فى الشأن الآسيوى، لم أتردد فى ذلك وعكفت على الرسالة قارئًا فسعدت بكل جديد فيها؛ إذ إن المسألة الأفغانية قد سيطرت على مشاعرنا فى العقود الأربعة الماضية، فمنذ الغزو السوفييتى لذلك البلد الآسيوى المسلم ونحن نشعر أن الأفغان مستهدفون وأن الموقع الإستراتيجى لأفغانستان يغرى القوى الكبرى ويثير أطماعهم وكأنهم لم يسمعوا الحكمة العربية القائلة: «اتقِ لدغة الأفعى وثأر الأفغانى»، فالأفغان شعب شديد المراس قوى الشكيمة علمتهم تضاريس بلدهم خشونة الحياة والقدرة على مواجهة النوائب.

وحيث إن هذه الدراسة تنصرف إلى العلاقات المصرية الأفغانية فإنها تعيدنا إلى زيارة الملك الأفغانى الراحل «أمان الله» لمصر قبل منتصف القرن العشرين وحفاوة الأسرة العلوية الحاكمة به وببلده الشقيق، بل إن سفيرًا أفغانيًا فى القاهرة «صادق مجددى» قد اختار الإقامة هو وأسرته فى عاصمة المعز فاحتضنته أرض الكنانة، حيث ارتبطت أسرته بمصاهرات متعددة مع عائلات مصرية عريقة فاختلط الدم المصرى بالأفغانى فى ملحمة بشرية رائعة.

ولقد أتاحت لى ظروف عملى فى العاصمة الهندية مستشارًا للسفارة المصرية فى نهاية السبعينيات

ومطلع الثمانينيات من القرن الماضى أن أشهد عن كثب ضراوة المقاومة الأفغانية ضد الغزو الشيوعى وأن أتابع الكثير من يوميات المعارك وبسالة المقاتلين، وسوف نتذكر دائمًا أن المقاومة الأفغانية ضد الوجود السوفييتى كانت هى المدرسة الميدانية التى تخرجت منها كوادر الرفض السياسى والدينى للقوى الغربية المعادية للإسلام، والتى دأبت على اتهامه بالتعصب والتطرف والإرهاب، وذلك بدءًا من عصر الملك الراحل «محمد ظاهر شاه» مرورًا بحكم «طالبان» وصولًا إلى عصر «كرزاى» بما له وما عليه.

فليقبل منى هذا الباحث الجاد صاحب الرؤية المتميزة تحية صادقة وتهنئة خالصة على جهد كبير سوف يبقى فى ميزان حسناته إلى يوم الدين.

د. مصطفى الفقى

المستشار السياسى الأسبق للرئيس محمد حسنى مبارك
ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب
القاهرة - يونيو ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تمثل السياسة الخارجية أحد الجوانب الرئيسية لنشاط أى دولة، فهى تعبر عن التوجهات العامة التى تتبناها الدولة إزاء الدول الأخرى استنادًا إلى مصالحها الوطنية العليا وأهدافها القومية المحددة والأدوار التى تتصورها لنفسها فى محيطها الإقليمى والدولى، وذلك من خلال مجموعة من الإستراتيجيات والقرارات والتحركات التى تشكل السلوك الخارجى لها. ولقد اكتسبت السياسة الخارجية دومًا أهمية خاصة بالنسبة لمصر، وذلك بفعل الموقع الجغرافى الذى جعل منها عنصرًا مهمًا فى بؤرة التفاعلات الدولية بحيث كان البعد الخارجى يشكل دائمًا بوازًا رئيسيًّا لمشروعات نهضة مصر فى تاريخها الحديث. وهناك عدة ثوابت يجب وضعها فى الاعتبار عند تحديد اتجاهات تطوير السياسة الخارجية المصرية أهمها: أن مصر تعتبر إحدى القوى الإقليمية الرئيسة فى المنطقة العربية والإسلامية، وبالتالى فإن مسألة الدور الإقليمى كانت ولا تزال شديدة الأهمية بالنسبة لها؛ لأنها أكبر دولة فى المنطقة وبها أكثر قوة علمية فى المنطقة والعالم الإسلامى، وهى مفتاح الانسجام والاستقرار فى الشرق الأوسط، حيث تطفو مصر على السطح لدى أى نقاش يدور فى الشرق الأوسط كما صرح الرئيس الأمريكى الأسبق أيزنهاور مبينًا أهمية مصر بقوله: «إن الشرق الأوسط مثل الزرافة وإن مصر رقبتها... ومن يُمْسِكُ برقبة الزرافة فقد أمسك بالزرافة»[1]. ولا شك أن مصر دورها محورى ويتزايد بصفة مستمرة، وأنها الدولة الوحيدة القادرة على الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، بما لديها من علاقات طيبة مع جميع الأطراف والفصائل والمجموعات فى المنطقة. بإيجاز حاسم كانت مصر باستمرار قطب قوة وقلب إقليم[2]. إن مصر مدعوة لتؤدى دورًا قياديًّا فى القضية الأفغانية كما قالت وكالة رويتر الإنجليزية تعليقًا على حضور مصر المؤتمر الإسلامى الذى

---

(١) عبادة كحيلة، مصر والوطن العربى، تواصل أم انقطاع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٣١.

(٢) جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثانى، دار الهلال، القاهرة، ص ٦٩٠.

عقد فى يناير ١٩٨٦ أنه ثبت أن العرب والمسلمين بدون مصر عاجزون عن عمل شىء حاسم[١].

ومن المعروف أن مصر ارتبطت تاريخيًّا بأفغانستان بعلاقات صداقة وتعاون سادها الاحترام والثقة والتأييد والاستمرارية على النحو الذى سهَّل توسيع نطاق هذه العلاقات فى المرحلة الحالية لتشمل العديد من المجالات السياسية والعسكرية والثقافية بما أفرز الكثير من التفاعلات التعاونية التى تمثل قاعدة صلبة لتنمية العلاقات المصرية الأفغانية. وبالنسبة لأفغانستان تأتى أهمية الدور المصرى فى دعم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط، بحكم مكانة مصر المرموقة بين الدول العربية والإسلامية والإفريقية. حيث تعى أفغانستان أن مصر هى دولة مركزية فى تفاعلات المنطقة. وتشغل مركزًا محوريًّا على مستوى تفاعلاتها الإقليمية وثقلها السياسى وتحتل مكانة «الدولة القائد ـ pilot state» عربيًّا وإقليميًّا، وأنها حجر الزاوية فى بناء أمن الشرق الأوسط. ولذلك اعتبرت أفغانستان مصر أحد أهم محاور حركتها الدبلوماسية فى العالم العربى. ولا شك أن العلاقة بين أفغانستان ومصر وطيدة ومتينة ضاربة بجذورها فى عمق التاريخ. وأفغانستان تحرص دومًا على متانة العلاقات مع مصر فى كافة المجالات (بعد سبع سنوات عجاف من حكم حركة طالبان). وأن التعاون القائم فيما بينهما فى الظروف الراهنة يشهد مسارًا متناميًا فى جميع الأصعدة وهذا فخر لنا. ونحن الأفغانيين نعتز بهذه العلاقات التى تجسدها معانى الأخوة الإسلامية، ونسعى لتعزيز وتعميق هذه العلاقات فى كل المجالات وخصوصًا المجال الثقافى؛ لأننا نؤمن بالدور الرائد والإسلامى الذى تقوم به مصر (مهد الحضارة) لوحدة الصف الإسلامى والعربى؛ ولذلك تهدف هذه الرسالة إلى شرح سياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧.

مشكلة الدراسة: تسعى الدراسة إلى إيجاد إجابة لمشكلة التباين الواضح فى العلاقة بين مصر وأفغانستان خلال فترة الدراسة والبحث فى أسباب هذا التمايز، وبالأخص الإجابة عن السؤال التالى: هل تمايز الموقف المصرى فى أفغانستان خلال فترة الدراسة يعبر عن أوضاع داخلية مصرية لها علاقة مباشرة بالحرب المصرية ضد الإرهاب الداخلى أم أنه يعبر عن تطور العلاقات المصرية الأمريكية ويعكس مراحل متميزة مشابهة للعلاقات بين الولايات المتحدة وأفغانستان؟ بمعنى آخر هل علاقة مصر مع أفغانستان هى امتداد للسياسة المصرية الداخلية أم هى الوجه الآخر للسياسة الأمريكية الأفغانية؟

---

(١) عبد الستار الطويلة، أفغانستان الحقيقة والمستقبل، مطابع روزاليوسف القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٥٤.

الأسئلة البحثية: كيف تعاملت مصر مع الجهاد الأفغانى؟ وما طبيعة الموقف المصرى تجاه أفغانستان؟ لماذا اعترفت مصر بحكومة المجاهدين والحكومة الجديدة بعد انهيار طالبان، ورفضت الاعتراف بحكومة طالبان؟ وما مستقبل العلاقات المصرية الأفغانية؟

أهمية الدراسة: تأتى أهمية الدراسة سواء كانت العلمية أو العملية من عدة أسباب لعل أهمها: أن أفغانستان دولة مهمة فى المنطقة كما قال «العلامة إقبال لاهورى» آسيا هى بلاد الماء والورود، وأفغانستان فى آسيا هى بمنزلة القلب فى الجسد، وإذا فسدت أفغانستان سوف تفسد آسيا كلها، وفى صلاح أفغانستان صلاح آسيا كلها. وهى إحدى ركائز التوازن الإستراتيجى والأمنى فى تلك المنطقة، ومن ثم فإن دراسة علاقاتها بدول تلك المنطقة إنما ترتبط إلى حد كبير بمعادلات التوازن الإستراتيجى والأمنى فى هذه المنطقة، ومن ثم تأتى الأهمية الإستراتيجية.

تحليل أهداف سياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان وتأثيرها على بروز الدور الإقليمى لمصر. تحاول الدراسة توضيح جذور القضية الأفغانية بدءًا من الغزو السوفييتى ومرورًا بحكومة المجاهدين ومجىء حركة طالبان وانهيارها، ثم حكومة جديدة بعد طالبان وتعامل السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان.

منهج الدراسة: نستخدم فى هذه الدراسة منهج تحليل النظم بحيث نتعرف إلى البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان ثم التعرف على طبيعة وملامح هذه السياسات، وكيف ومتى تمت صياغتها؟ ثم النتائج التى نتجت عنها، هذا بالإضافة إلى المنهج التحليلى الذى يهدف إلى تحليل الوقائع والأحداث الخاصة بمنطقة معينة مما يعنى أنه عند دراسة السياسة الخارجية المصرية يتعين علينا تحليل الوقائع والأحداث فى أفغانستان، فى محاولة لتتبع تطور العلاقات المصرية الأفغانية منذ دخول الاتحاد السوفييتى فى أفغانستان إلى ٢٠٠٧.

تقسيم الدراسة:

الفصل الأول: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية المصرية.

المبحث الأول: دوائر السياسة الخارجية المصرية.

المبحث الثانى: صنع السياسة الخارجية المصرية.

المبحث الثالث: سمات وتطورات العلاقات المصرية الأفغانية.

الفصل الثانى: السياسة الخارجية المصرية تجاه المقاومة الإسلامية ضد السوفييت ١٩٧٩-١٩٨٩.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان.

المبحث الثانى: السياق التاريخى للعلاقات الأفغانية السوفيتية.

المبحث الثالث: موقف مصر تجاه المقاومة الإسلامية ضد السوفييت.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين وطالبان.

المبحث الأول: تطور مراحل الصراع الأفغانى.

المبحث الثانى: عوامل الصراع الأفغانى.

المبحث الثالث: موقف مصر تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان.

الفصل الرابع: مصر والتحالف الدولى ضد أفغانستان.

المبحث الأول: أحداث ١١ سبتمبر والتوظيف السياسى للأحداث.

المبحث الثانى: موقف مصر إزاء التحالف الدولى ضد أفغانستان.

المبحث الثالث: أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان.

الخاتمة.

* * *

الفصل الأول

مبادئ وأهداف

السياسة الخارجية المصرية

المبحث الأول : دوائر السياسة الخارجية المصرية

المبحث الثانى: صنع السياسة الخارجية المصرية

المبحث الثالث: سمات وتطورات العلاقات المصرية الأفغانية

الفصل الأول

مبادئ وأهداف السياسة الخارجية المصرية

لتعدد أبعاد الشخصية المصرية تأثير مباشر على سياستها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، مع ملاحظة أن هذه التعددية ليست خطوطًا فاصلة بين انتماءات متباينة، ولكنها بشكل يؤدى إلى تعظيم الدور المصرى. فالانتماء العربى لمصر لا يتعارض مع خصوصيتها، ويعبر انتماؤها الإفريقى عن الواقع الجغرافى والارتباط البشرى، كما أن انتماءها الإسلامى يعبر عن الجانب الروحى فى الهوية المصرية، من هذا المنطلق سوف نلقى الضوء على مبادئ وأهداف ودوائرهذه السياسة. وفى إطار هذا السياق يمكن القول: إن مبادئ وأهداف السياسة الخارجية المصرية تتلخص فيما يلى:

- السعى من أجل الصداقة والتعاون مع الأمم والشعوب كافة من خلال توسيع دائرة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة...فكل شعب هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى إدارة شئونه واختيار طريقه.[1]

- دعم السلام والاستقرار فى المحيط الإقليمى والدولى، حيث تحدث الرئيس مبارك عن مبادئ السياسة الخارجية التى تؤمن بها مصر وتعمل من أجلها؛ فإن المبدأ الرئيسى للسياسة الخارجية المصرية هو الاستمرار والاستقرار، وهذا ينطبق على سياستنا الخارجية كما ينطبق على شئوننا الداخلية.[2]

(١) الرئيس مبارك ٦ سنوات من المسئولية العليا، الفكر... الممارسة... والإنجاز. وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٧، القاهرة، ص ٢٥.

(٢) الرئيس مبارك، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩١، القاهرة، ص ٢٤٩.

- الالتزام بسياسة خارجية متزنة ترتبط بالأهداف والمصالح الإستراتيجية فى إطار استقلال القرار المصرى واعتبار الإطار العربى مجال تحرك رئيسيًّا لسياسة مصر الخارجية، مع استمرار التركيز على النشاط الخارجى المتصل بالأطر الحيوية الأخرى المتمثلة فى الإطارين: الإسلامى والإفريقى وارتباط مصر بدول حوض النيل.

- وتسعى السياسة الخارجية المصرية لضمان إنجاز هدفين مترابطين وهما: حماية الأمن القومى المصرى والمصالح المصرية العليا وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة بما يحقق الهدف الأول.

* * *

المبحث الأول

دوائر السياسة الخارجية المصرية

تتبنى السياسة الخارجية المصرية المحاور التالية فى تعاملها مع الدوائر المختلفة:

الدائرة العربية

لا يرى الباحث أن يتقدم على الدائرة الإسلامية من حيث الترتيب أمام السياسة الخارجية المصرية إلا الدائرة العربية، وذلك ليس ابتعادًا بالعربية عن الإسلامية، وليس تأكيدًا للعربية على حساب الإسلامية، وإنما من منطلق توظيف الدائرة العربية لخدمة الدائرة الإسلامية. فقد كان هذا شأن العرب نحو الإسلام، ويجد الإسلام عزته فى عزة العرب ونصرهم ووحدتهم؛ لأن العرب هم قلعة عصماء من قلاع الإسلام، فمن هنا كانت وحدة العرب أمرًا لا بد منه، ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل لإحياء الوحدة العربية، يلى ذلك العمل للجامعة الإسلامية التى تعيد تجميع شمل الأمة الإسلامية الواحدة بتنسيق العمل بين دول هذه الأمة سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وفى المجالات كافة، حراسة مصلحة دين ودولة هذه الأمة وصيانتها من أعدائها. وإن فحوى هذه الدائرة ينبثق من إيمان مصر بارتباط مصيرها مع كل العرب؛ ولهذا الاعتبار أصبح هذا الهدف يشكل الهدف الأول فى السياسة الخارجية لمصر، والذى يتمثل بالسعى من أجل وحدة العرب.

إذا نظرنا إلى جميع الدول العربية فإننا نلاحظ أن مصر هى أكثر هذه الدول تقدمًا، فلقد كانت الجسر الذى يربط الشرق بالغرب، والطريق الذى تمخر فيه السفن عُباب المياه منذ أن فتحت قناة السويس، إنها تؤلف وحدة منفصلة، غير أنها ترتبط بالدول العربية الأخرى بأوثق الصلات الثقافية فجميعها تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد، وتشارك فى نفس العادات والتقاليد، فالجرائد اليومية التى تصدر فى القاهرة مثلًا توزع فى جميع أنحاء الوطن العربى، وتتمتع بنفوذ كبير

فيها، وأول ما ظهرت الحركات الوطنية فى مصر كان من الطبيعى أن تصبح هذه الحركات نموذجًا تسير على هداه الدول العربية الأخرى[1]. وبناء على ذلك يعد العالم العربى هو المجال الطبيعى لسياسة مصر الخارجية[2]. ويرى الخطاب الرسمى فيما يتعلق بالنسبة لدور مصر فى المنطقة العربية، وذلك وَفقًا لما أعلنته القيادة المصرية إن هذا الدور هو دور صانع السلام، وأن مصر هى مفتاح الانسجام والاستقرار فى المنطقة[3]. أن دور مصر فى المنطقة دور طليعى، وإنه لا غنى عن هذا الدور فى الحاضر والمستقبل، وإننا نقبله بكل اقتناع ورضاء لأنه اختيار العناية الإلهية[4]. إن مصر هى زعيمة المنطقة ولن تستطيع أى دولة أن تحل محل مصر حتى ولو رغبت فى ذلك[5]. إن دور مصر فى المنطقة دور قيادي، لا يستطيع أحد أن يسلبه منها؛ وذلك لأنها أكبر دولة فى المنطقة وبها أكبر قوة علمية فى المنطقة[6]. إن دور مصر فى هذه المنطقة هو تحقيق الأمن والاستقرار والتوازن، ولذلك فإن القوى الاستعمارية المتعاقبة كانت تعمل على تحييد الدور المصرى، وإن مصر تقف لهذه المحاولات بالمرصاد[7]. إن مصر فى السامية العربية وهى قلب العالم العربى قد حفظت التراث الإنسانى وصانته من الاندثار، وكانت الجسر الذى انتقلت عبره المعجزة بين العالم العربى والإسلامى والقارة الأوروبية[8].

الدائرة الإسلامية

وهى الدائرة الأوسع وتأتى فى تسلسلها بعد الدائرة العربية ومضمونها ينبثق من الفكرة التى تقول: إن من المفيد للعرب أن يتعاونوا مع الأمم الإسلامية الأخرى التى تشترك مع العرب فى التاريخ والحضارة. وتحقيق مثل هذا الهدف يخدم مصالح العرب والمسلمين فى وقت واحد،

(١) جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم، منشورات، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الجديدة،١٩٨٣، ص ٢٨٨.

(٢) جمال حمدان، المرجع السابق، ص ٦٢٦.

(٣) الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس مبارك فى نادى الصحفيين بواشنطن، بتاريخ ٥/ ٢/ ١٩٨٢.

(٤) الهيئة العامة للاستعلامات، خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك، يوليو - ديسمبر ١٩٨٢، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٨٣.

(٥) الهيئة العامة للاستعلامات، خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك، يوليو - ديسمبر ١٩٨٤ حديث الرئيس مبارك إلى «ساندى فريمان» مذيعة شبكة الإذاعة الأمريكية CNN بتاريخ ١/ ٨/ ١٩٨٤.

(٦) حديث الرئيس مبارك لجريدة القبس الكويتية فى ١١/ ٢/ ١٩٨٦.

(٧) الهيئة العامة للاستعلامات، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك (يوليو - ديسمبر) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٨٢.

(٨) حديث السادات فى ٢٩/ ٣/ ١٩٧٦ ـ مجموعة خطبه، ص ٢٢.

ويمنع استغلال أية ثغرة يمكن للقوى الاستعمارية أن تنفذ منها للإيقاع بينها[1]. وتؤمن مصر بأن التضامن الإسلامى ينبغى أن يكون حجر الزاوية فى كل عمل تقوم به الدول الإسلامية وتؤمن مصر شعبًا وقيادة بأن الرباط الإسلامى مع سائر العالم الإسلامى ليس مجرد بعد دينى فقط بل هو علاوة على ذلك رباط سياسى واقتصادى وثقافى.

وعلى ذلك، فإن السياسة الخارجية المصرية تأتى تعبيرًا عن ذلك الارتباط العضوى الوثيق بالعالم الإسلامى وتمسكها القوى بمبادئ الوحدة والتضامن بين شعوب الأمة الإسلامية، وأن مصر بالنسبة للعالم الإسلامى هى عمود الخيمة بأزهرها ومركز الثقل بأهل البيت فيها[2]. لقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر منذ السنوات الأولى فى كتابه «فلسفة الثورة» عن اهتمامه بهذه المجموعة من الدول الإسلامية، حينما تحدث عن الدائرة الإسلامية ضمن الدوائر الثلاث للتحرك الخارجى المصرى، العربية والإسلامية والإفريقية. وقال فى وصف هذه الدائرة: «ثم تبقى الدائرة التالية؛ الدائرة التى تمتد عبر قارات ومحيطات، والتى هى دائرة إخوان العقيدة الذين يتجهون معنا أينما كان مكانهم تحت الشمس إلى قبلة واحدة وتهمس شفاهم الخاشعة بنفس الصلوات»[3]. أن تترتب على تقوية الرباط الإسلامى بين جميع المسلمين أيام ذهبت مع البعثة المصرية إلى المملكة العربية السعودية لتقديم العزاء فى وفاة عاهلها الراحل الكبير. ثم يتحدث عن قوة الحج السياسية الضخمة فيقول: «حين أسرح بخيالى إلى هذه المئات من الملايين الذين تجمعهم عقيدة واحدة أخرج بإحساس كبير بالإمكانات الهائلة التى يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعًا تعاونًا لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصلية بالطبع، ولكنه يكفل لهم ولإخوانهم فى العقيدة قوة غير محددة[4]. ويؤكد عبد الناصر هذا الرباط أثناء زيارته لباكستان فى إبريل ١٩٥٥م والتى كانت أول زيارة خارجية له فيقول:

«من دواعى رضائى وارتياحى أن تكون باكستان أول دولة أقوم بزيارتها فى الخارج.. وهذه حقًا مصادفة سعيدة؛ لأن باكستان هى أقرب الدول إلى قلبى، وقليلة هى تلك الدول التى تستطيع

---

(١) فاضل زكى محمد، السياسة الخارجية وأبعادها فى السياسة الدولية؛ مطبعة شفيق، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧٥، ص ٣٣٢.

(٢) مصطفى الفقى، محنة أمة: خطايا النظم ومعاناة الشعوب، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٣٤.

(٣) محمد بدر الدين مصطفى، سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ١٩٥٢ - ١٩٨١، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير فى العلوم السياسة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٤، ص٧٨.

(٤) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٧٩ - ٨٠.

أن تدعى حقًّا أن هناك علاقة تربط فيما بينهم مثل ما بين باكستان ومصر من روابط الأخوة والصداقة العميقة الجذور... وأن معاهدات الصداقة والتعاون الثقافى التى عقدت بيننا ليست سوى رمز للصداقة الدائمة التى قامت بين البلدين، وأملى أن تجمعنا دائمًا وحدة الدين والإسلام وتقودنا إلى طريق التقدم»[1].

ويلاحظ أن جانبًا كبيرًا من النشاط المصرى الإسلامى الخارجى كان موجهًا خلال هذه المرحلة تجاه إفريقيا الإسلامية، واستنادًا إلى ما يرويه السيد محمد فايق الذى كان وزيرًا للدولة للشئون الخارجية فى إحدى فترات حكم الرئيس جمال عبد الناصر، والذى أدَّى دورًا مهمًّا فى الشئون الإفريقية فى مرحلة حكم عبد الناصر عمومًا، ويتأكد أن سياسة مصر فى هذه المرحلة تجاه العالم الإسلامى كانت أبعد بكثير من أن تكون مجرد أداة كما توحى بعض الكتابات الغربية. إذ يذكر أن القيادة الناصرية كانت مهتمة بشئون المسلمين فى إفريقيا، وخاصة فى ضوء حرمانهم من التعليم، وأنه كان يشعر بمسئولية خاصة فى هذا المجال تقع على عاتق مصر بصفتها أقدم دولة إسلامية فى إفريقيا، وأكثر دولها قدرة على تقديم هذا النوع من المساعدات. ومن هنا، كان يرى أهمية تعليم المسلمين فى إفريقيا، وضرورة أن يكون بينهم الأطباء والمهندسون وخريجو الجامعات. ويضيف أن مصر لم تشأ أن يصحب هذه المساعدات ضجيج أو دعاية تتناسب مع حجم هذه المساعدات؛ وذلك لأن مساعدة المسلمين فى كثير من الأحوال كانت تثير شكوكًا وحساسيات لدى بعض الزعماء والحكومات، وخاصة المسيحية التى كانت تسىء فهم دوافع مصر وراء هذه المساعدات متأثرة فى ذلك بالدعاية الاستعمارية المغرضة التى حاولت التشكيك فى دور الأزهر الشريف ورسالته فى إفريقيا[2]. كما يتأكد هذا أيضًا فى موقف مصر من الجمعيات الإسلامية والطرق الصوفية ومشايخ الإسلام؛ فقد حرصت مصر على توطيد علاقاتها مع هذه الجماعات مع إبقاء هذا فى نطاق الدين والثقافة. وكان الرئيس عبد الناصر يكن لبعض هذه الطوائف تقديرًا خاصًّا كالطرق الصوفية الواسعة الانتشار فى إفريقيا، حيث كان يصفها بأنه مهما قيل عن شيوخهم من إذعان للسلطة حتى ولو كانت سلطة الاحتلال، فهم الذين حفظوا ونشروا الثقافة الإسلامية والعربية فى هذه المناطق الإفريقية[3]. هذا، وأن القيادة الناصرية كانت تميز بين النظرة للشعوب الإسلامية خاصة الأقليات الإسلامية التى تحتاج إلى العون والدعم كلما كان ذلك ممكنًا،

(١) جمال عبد الناصر، القسم الأول، المرجع السابق، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٢) كانت فرنسا تؤدى دورًا مهمًّا فى هذه الدعاية من أجل إعطاء صورة أن مصر تسعى لإقامة إمبراطورية إسلامية فى إفريقيا تحكم من القاهرة.

(٣) محمد فايق، عبد الناصر والثورة الإفريقية: دار المستقبل العربى، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٠ - ٨٢.

وبين التعامل مع دول إسلامية الأمر الذى تكون له حساباته المختلفة، والذى لا يختلف كثيرًا عن القواعد العامة فى التعامل مع الدول مع إضافة عنصر التقارب المستند إلى الروابط الروحية كعنصر يقوى ويدعم إمكانات التعاون فى المجالات المختلفة. ويرى الكاتب المصرى الشهير الأستاذ هيكل أنه جاء الاهتمام الناصرى بالإسلام على المستوى الخارجى بوصفه أحد الأدوات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى وإفريقيا، فقد عين السادات أول سكرتير عام لمنظمة المؤتمر الإسلامى الذى أنشأها عبد الناصر عام ١٩٥٥، إذ أوكلت له مهمة العمل على تحقيق تقارب بين مصر والدول العربية والإسلامية؛ خدمة للقضايا القومية التى تبناها النظام السياسى المصرى آنذاك قبل محاربة حلف بغداد وشله، ومن خلال المنظمة تمكن السادات من بناء علاقات واسعة مع شخصيات عديدة فى الدول الإسلامية[١].

ورغم ما نالته الدائرة الإسلامية من اهتمام السياسة الخارجية المصرية حتى كانت فى صدارة الدوائر التى تحركت فيها الثورة فى شهورها الأولى بدعوتها للمؤتمر العربى الإسلامى بالقاهرة فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٣، وربط فيه عبد الناصر بين ضرورة التضامن الإسلامى ومقاومة الاستعمار[٢]. فإن ذلك لم يوف الدائرة الإسلامية حقها فيما بعد. وربما هذا ما دفع مصر للتركيز على الأنشطة الثقافية فى علاقاتها بالعالم الإسلامى استمرارًا لرسالتها الطبيعية وجبرًا للتقصير فى النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية. واستمر دور الأزهر بل زاد رسوخًا وتواصلًا وعطاءً للمسلمين خارج مصر يربطهم بكعبتهم العلمية فى القاهرة، وأصبح مجمع البحوث الإسلامية ـ وهو أحد أبرز هيئات الأزهر الشريف ـ يجمع العلماء من أنحاء العالم الإسلامى من مختلف الجنسيات، والذين لهم مكانتهم الأدبية والعلمية والدينية، وأصبح هذا المجمع ركيزة الفكر الأكاديمى بين علماء المسلمين قاصدًا توحيد اتجاهاتهم فى رحاب العقيدة الإسلامية[٣]. وعلى سبيل المثال، عقد فى القاهرة المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية فى مارس ١٩٦٤ بحضور أعلام وأئمة المسلمين من ٤٢ دولة من بقاع العالم الإسلامى، وأعطى المؤتمر جل اهتمامه لتعريف المسلمين بخطر الوجود الإسرائيلى ودعاهم إلى مؤازرة شعب فلسطين فى العمل لاستعادة أرضه وحريته. واعترافًا من

---

(١) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، القاهرة ـ مركز الأهرام للترجمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ١٠٧.

(٢) عبد التواب مصطفى السيد إبراهيم، البعد الإسلامى فى السياسة الخارجية المصرية ١٩٥٢ - ١٩٦٩، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية، مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٦٧.

(٣) محمد فتح الله الخطيب، محاضرات فى المشكلات المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٤، ص ١٠٠.

دول العالم الإسلامى للأزهر بدوره، فهى تطلب منه دائمًا رعاية المراكز الإسلامية فيها وخارجها - مثل المراكز الإسلامية فى لندن وواشنطن - بل إن الأزهر يشرف على إمداد المعاهد الدينية فى معظم دول العالم الإسلامى بالمدرسين والكتب ووضع المناهج... إلخ[1].

وللأسف لم يكن ضعف التحرك المصرى سياسيًّا فى الدائرة الإسلامية أمرًا يخصها وحدها بل هكذا كان أيضًا أمر الدول والقيادات العربية فى تلك المرحلة التى كانت فيها قضايا التحرر وتقرير المصير والأزمات الاقتصادية تمثل مبررًا تحتج به هذه الدول إذا ما قصرت فى حق شقيقة مسلمة، واتجهت صوت دولة أخرى تستجدى منها منحة اقتصادية أو موقفًا سياسيًّا، لدرجة جعلت من بعض المحللين السياسيين يقول بأن حركة القومية العربية كانت تستخدم الدين دون أن تكون دينية فى جوهرها.

وتساق فى هذا الصدد الأمثلة التى تؤكد تقدم أولويات أخرى على الأولوية الإسلامية فى سياسات العديد من الدول العربية[2]. الأمر الذى - ربما - كان من أسباب نهج مصر لهذا الأسلوب أيضًا، فالنظام السورى مثلًا يهاجم فرنسا - مايو ١٩٥٥؛ لأنها حاولت المساس بالأوقاف الإسلامية فى تونس، ولكن عندما أقدم النظام التونسى - ١٩٥٦ بعد الاستقلال - على حل الأوقاف الإسلامية نهائيًّا تكتمت سوريا ولم تنتقد نظام بورقيبة على خطورة ما فعله بالأوقاف والدعوة الإسلامية فى بلاده وآثرت على ذلك علاقتها بالنظام القائم. والأكثر من ذلك أنه أصبح مألوفًا أن يكون العدو مسلمًا تركيًّا أو عربيًّا أو إيرانيًّا وأن يكون الحليف والصديق من غير المسلمين. وكانت إذاعات مصر وسوريا وصحفهما تكيل الهجوم لحكام باكستان المسلمين وتتهمهم بأنهم عملاء الاستعمار، فى الوقت الذى يجعل إخواننا العرب من نهرو رمزًا للوطنية وبطلًا للحياد الإيجابى، ولم تعبأ مصر وسوريا بقضية مسلمى كشمير التى هى السبب الجوهرى فى النزاع الهندى الباكستانى. ولو كانت للأولويات الإسلامية دورها الفعال فهل كان من الممكن أن نرى عبد الناصر وشكرى القوتلى والملك سعود حامى الحرمين الشريفين متحالفين مع زعماء الهند التى تحتل وتنتهك كرامة وأرض وشعب كشمير، وذلك رغم ما وجهته إذاعات الغرب لسياستى البلدين - مصر وسوريا - من تهاون فى حق مسلمى كشمير. والمعروف أن مصر غلبت سياسة الحياد على علاقة ورابطة التضامن والأخوة الإسلامية حين اتخذت موقف الحياد فى قضية كشمير بين الهند وباكستان

---

(١) عبد التواب مصطفى السيد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.
(٢) المرجع السابق، ص ١٦٩.

عام ١٩٦٥ وأصدر شيخ الأزهر بيانًا يدعو فيه البلدين المتقاتلين إلى وقف القتال ولا إلى مساندة البلد المسلم المعتدى عليه! بل واتخذت مصر موقفًا مغايرًا للحياد تجاه القضية القبرصية فلم تؤيد القبارصة الأتراك المسلمين ضد القبارصة اليونانيين المسيحيين، وإنما وقفت فى صف القمص مكاريوس[(١)]. وعلى الرغم من أن الدائرة الإسلامية قد احتلت فى اهتمام عبد الناصر المرتبة الثالثة بدا هذا الاهتمام ملحوظًا وظاهرًا، فقد أبرزعبد الناصر الدور النشط الذى يمكن أن يؤديه الإسلام على صعيد السياسة الخارجية حينما تحدث عن الدور السياسى للحج وما يمكن أن يشكله كبرلمان إسلامى يلتقى فيه رؤساء المسلمين للحوار والتشاور[(٢)]. إلا أن الاهتمام بالإسلام وبالدول الإسلامية على صعيد حركة السياسة الخارجية المصرية لم يقابله اهتمام على صعيد السياسة الداخلية، فقد دخل عبد الناصر فى صراع مع الحركات الإسلامية المسيسة لكونها تستثمر الدين لمصلحة حزبية فكانت مواجهته مع الإخوان المسلمين فى عامى ١٩٥٤ ـ ١٩٦٥[(٣)].

الدائرة الإفريقية

هذه الدائرة تربط مصر بالقارة الإفريقية نظرًا لموقع إقليمها فى هذه القارة وأن مصر بدورها تتمتع بموقع جغرافى متميز كبوابة للقارة الإفريقية بالإضافة إلى انتمائها جزئيًا للقارة الآسيوية من ناحية أخرى حيث تقع ١٥٪ من مساحة مصر التى تتمثل فى سيناء فى هذه القارة[(٤)]. وأن إفريقيا كانت وستظل على الدوام بعدًا إستراتيجيًا من أبعاد السياسة المصرية كما أن مصر وهى بموقعها البوابة الشمالية للقارة الإفريقية وبما لها من صلات وعلاقات ودور فى الماضى والحاضر وبما قدمته من عطاء عبر التاريخ ومن مساعدات وتأييد لمعارك التحرير الإفريقية ولحركات التحرير الوطنى لشعوب القارة إبان عصر المواجهة مع الاستعمار فهى بذلك لها الحضور المتميز والرسالة ذات المضمون الحضارى الخاص الذى لا قرين له[(٥)]. وإذا كانت حضارة مصر الضاربة أصولها فى جذور الزمن هى فى جوهرها التاريخى إفريقية تتوجه إلى الجنوب فإنه من الطبيعى أن يكون انتماء

---

(١) محمد فتح الله خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣

(٢) علاء أبوزيد، الإسلام والسياسة الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك، القاهرة، سلسلة البحوث السياسية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية، ١٩٨٨،ص ٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) هدى ميتكيس، مصر ودعم سياسة التوجه شرقًا، الأهرام: قسم المعلومات، ١٧ / ٣/ ٢٠٠٧.

(٥) بطرس بطرس غالى، السياسة الخارجية المصرية ١٩٨٣ - ١٩٩٠، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص٨٣ - ٩٠.

مصر الإفريقى انتماء قدر ومصير، وأن ترتبط اهتماماتها على الساحة الإفريقية بمصالح الأمن القومى وبالأهداف الإستراتيجية العليا[1].

وقول الخطاب الرسمى فيما يتعلق بدور مصر فى إفريقيا: إننا نجد لزامًا علينا أن نقف إلى جوار كل شعب إفريقى شقيق يتعرض لأى عدوان؛ لأننا نعتقد أن استقرار الأمن والسلام فى جميع أنحاء القارة هو عنصر يتصل اتصالًا وثيقًا ومباشرًا بالأمن القومى لمصر، فنحن جزء لا يتجزأ من تلك القارة[2]. ومن المعلوم أن مصر كانت أكبر محرك لثورة التحرير فى المستعمرات وتصفية الإمبراطوريات والاستعمار القديم، لا سيما فى إفريقيا، وكان فى هذه الثورة مولد العالم الثالث كتعبير سياسى جديد مثلما هو تعبير حضارى عن مجموع فكرة الشرق القديمة وفكرة الجنوب الحديثة وكمجموعة مستقلة عن كلا الغرب والشرق (العالم الأول والثانى على الترتيب[3]). لذلك تعد الدائرة الإفريقية أهم ركائز سياسة مصر الخارجية لارتباط القارة بمصالح مصر الإستراتيجية سواء كان ذلك على الصعيد السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى. ولعل علاقة مصر بدول حوض النيل وامتداد نهر النيل الخالد الذى يجمع برباط لا ينفصم الدول العشر المتشاطئة لدليل على مدى عمق وأهمية العلاقات المصرية الإفريقية فى عمومها ومع دول حوض النيل بوجه خاص. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظلت إفريقيا على الدوام بعدًا إستراتيجيًّا من أبعاد الدبلوماسية المصرية[4].

البعد الإسلامى فى السياسة الخارجية المصرية

إن الحديث عن تطور العلاقات المصرية الأفغانية، والتى أدت فيها الخلفية الدينية قدرًا أساسيًّا سوف يلقى الضوء على توظيف الإسلام كأداة فى السياسة الخارجية المصرية، وذلك لما للموقع المهم الذى يشغله الإسلام والأزهر كمؤسسة دينية فى وجدان المسلمين بصفة عامة وأفغانستان بصفة خاصة، ويكفى هنا ذكر أن برهان الدين ربانى، الرئيس الأسبق الأفغانى، كان خريجًا فى الأزهر الشريف. واهتمت مصر بدور النشاط الثقافى الخارجى عمومًا واعتبرته أداة مهمة لسياستها الخارجية، ومن هنا فقد أسست فى أوائل الستينيات ٢٣ مركزًا ثقافيًّا فى العالم ٨ فى الدول

---

(١) بطرس بطرس غالى، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢) حديث السادات فى ١٢/ ٥/ ١٩٧٧، مجموعة خطبه، ص ٤٨٨.

(٣) جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢٢.

(٤) بطرس بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية فى عهد الرئيس مبارك، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٨، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٧.

العربية ٦ فى دول آسيا ٥ فى دول إفريقيا ٣ فى دول أوروبا ومركزًا واحدًا فى أمريكا الجنوبية[1]. وتسعى مصر جاهدة على مستوى السلوك الرسمى لتلبية احتياجات الدول الإسلامية فى المجال الثقافى الإسلامى، وقد حرصت مصر منذ بدء اتصالاتها الثقافية فى الدول الإسلامية للتأكيد على أمرين:

الأول: حرص مصر على أمن واستقرار الدول الإسلامية وبقائها بمنأى عن الصراعات المذهبية التى من شأنها التأثير على الاستقرار الداخلى.

الثانى: استعداد مصر للتعاون مع الدول الإسلامية فى هذا المجال بتقديم الإسلام فى صورته الصحيحة بعيدًا عن التحيز والتطرف الفكرى انطلاقًا من أن مصر ليست لها سياسة إقليمية ومذهبية فى الدول الإسلامية.

ولقد تنوعت أدوات النشاط المصرى الإسلامى الخارجى، وقامت به مؤسسات دينية بالإضافة لوزارة التربية والتعليم متمثلة فى الأزهر الشريف، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذى تأسس فى أوائل الستينيات ويغلب على عمله النشاط الخارجى.

أولًا: الأزهر الشريف

إن تاريخ الأمم مقرون بالأحداث التى تعاصرها، وتاريخ القاهرة مقرون بإنشاء الجامع الأزهر الشريف الذى يعتبر بحق جامع القاهرة كما كان يلقب من قبل؛ لأن تاريخ هذا البناء الشامخ هو تاريخ القاهرة بأسره فهما قد بنيا فى عصر واحد وكلاهما أنشئ تحت راية حكم واحدة وشيدا على طراز فاطمى موحد[2]. وإن تاريخ الأزهر الشريف هو صفوة تاريخ مصر وتاريخ مصر هو صفوة تاريخ الأمة العربية والشعوب الإسلامية[3].

حيث أسس الفاطميون بمصر دولة من أعظم الدول الإسلامية فى تلك العصور وأنشئوا بها مدينة القاهرة العظيمة وكانت حضارتهم من أعظم الحضارات، وكان أروع تجسيد لها الجامع الأزهر الشريف. والأزهر احتفظ لنا بأمانة فى جوف مكتبته وفى أروقته بآلاف المجلدات والمخطوطات الإسلامية النادرة التى تعنى بالتراث الإسلامى، وكانت فتاوى علمائه العظام هى النبراس الذى

(١) رجاء إبراهيم سليم، التبادل الطلابى بين مصر والدول الإفريقية فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥ دراسة فى إحدى أدوات السياسة الخارجية المصرية. رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ١٩٨٨، ص ٨٣.
(٢) الأزهر تاريخ.. ورسالة، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٠، القاهرة ص ٤.
(٣) على عبد العظيم، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، مطابع الأزهر الشريف، ٢٠٠٤ القاهرة، ص ١٧.

يسير على هديه الشعب المصرى العظيم فى كفاحه الطويل، وساحته كانت مجمعًا للقاء الثائرين من أبناء مصر. فالعلماء والطلاب ما زالوا يفدون إليه من كل حدب وصوب فى العالم ليشهدوا فى الأزهر الشريف منافع لهم؛ لأن حلقات الدروس منذ نشأته كانت تعقد فيه بلا قيود لكل ظمآن إلى المعرفة الإسلامية الخالصة ليرتوى من مناهلها الطاهرة. فمن الأزهر اندلعت ثورة ١٩١٩م؛ شاء القدر أن يتيح للأزهر فرصة الجهاد مرة أخرى حيث قام بدور ملحوظ فى ثورة ١٩١٩م؛ فقد كان طلبة الأزهر فى مقدمة صفوف المتظاهرين ومن أكثرهم جرأة وحماسة وتضحية، ومن أشد العاملين على بث روح الثورة والأحزاب فى كل المجتمع، وكانت ساحات الأزهر وأروقته مركزًا لتنظيم المتظاهرين، كما كان يموج كل مساء بالألوف المؤلفة لسماع الخطب المشتعلة والقصائد الحماسية التى تلقى فيه ضد المحتلين، وكان يتصدر لإلقاء هذه الخطب والقصائد طائفة كبيرة من قادة الثورة وخطبائها من العلماء الفقهاء والسياسيين وطلبة الأزهر وغيرهم من مختلف الطبقات[1]. ومن الأزهر خرجت المنشورات التى تعبر عن سخط المصريين وغضبهم ضد الإنجليز، وإبان العدوان الثلاثى الغاشم على مصر يعتلى عبد الناصر منبر الأزهر يخطب الجماهير ويزكى فيهم روح المقاومة ونراه يقول: «لا يسعنى فى هذه المناسبة إلا أن أذكر جهاد الأزهر على مر السنين، فقد حمل الأزهر دائمًا الرسالة ولم يتخل أبدًا عن الأمانة وكافح كفاحًا مريرًا فى سبيل الحصول على حماية الوطن، كافح الأزهر أيام الحملة الفرنسية وقاسى رجاله وعذبوا وقتلوا وشردوا، واقتحم المحتلون الأزهر فلم يتأخر الأزهر عن حمل رسالة الجهاد والكفاح لتحرير الوطن وبلاد العروبة والإسلام، واستمر الأزهر يحمل الرسالة حتى سلمها إلى الجيش؛ إلى عرابى الذى قام متسلحًا بروح الأزهر يطالب بحقوق الوطن: لقد جاء دور الأزهر وأن عليكم أن تحملوا الأمانة مرة أخرى وأن تدافعوا عن المثل العليا التى كافح من أجلها الأولون[2]. حقًا إن الأزهر الشريف لم يتخلف عن أداء دوره السياسى تجاه مصر، فله أدوار سياسية خالدة دفع فيها الظلم والجور، وأقر العدل ونشر الأمان، واستطاع أن يفرض على الحكام الاعتراف بحقوق الإنسان. ووقف الأزهر حارسًا أمينًا طوال ألف عام يدافع عن استقلال البلاد، وهكذا كان الأزهر الشريف صرحًا للكيان القومى ورمزًا للحرية والتحرر، وكانت حناجر علمائه وقودًا ثوريًا يشعل جذوة نار الحرية والتحرر فى مصر كلها. فالقاهرة بأزهرها قلعة الخلود وقمة المجد وعظمة لا تدانيها عظمة فى الوجود؛ لأن الأزهر يعتبر بحق جامعة الشرق الكبرى وحصنًا للثقافة والحضارة لعلها الأولى فى العالمين العربى والإسلامى، وكما قال نابليون بونابرت فى مذكراته: إن الأزهر يقابل جامعة السوربون وأنه أشهر جامعة فى الشرق. يقول الخطاب الرسمى فيما يتعلق فى دور الأزهر:

(١) الأزهر تاريخ.. ورسالة، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢) محمد عبد العظيم سعود، كتاب الجمهورية، الأزهر والشيوخ، مايو ٢٠٠١ القاهرة، ص ٢٨.

«إن الأزهر يعد أحد أهم الأسباب التى تجعل مصر مقصدًا لجميع المسلمين بعد مكة والمدينة؛ إذ إنه يعتبر القبلة الثانية بعدهما، واستمر الرئيس السادات فى التأكيد على هذا الدور التاريخى للأزهر خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه، وهى السنوات التى شهدت توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ومقاطعة الدول العربية لمصر ردًّا على هذه السياسة فضلًا عن تعليق عضويتها فى المؤتمر الإسلامى حيث أشار إلى أنه لا يمكن للأمة العربية أن تعمل بدون مصر وأزهر مصر، وملايين الدولارات العربية لن تبنى بناء يماثل الأزهر.

وقد سعى الرئيس مبارك منذ توليه الحكم إلى توطيد علاقته بالأزهر حيث التقى كثيرًا بشيخه جاد الحق على جاد الحق مؤكدًا له على أهمية المنهج الإسلامى باعتباره الأداة الصالحة لتجاوز التطرف فى الفكر، كما اتجه الرئيس وعقب عامين من توليه منصبه إلى تكريم عدد من علماء الأزهر بمنحهم عددًا من الأوسمة الرفيعة[1]. ولقد ظلت سمعة الإسلام فى مصر مصدرًا للارتياح ومدعاة للقبول لدى الشعوب الإسلامية بل وغير الإسلامية أيضًا، وما زلت أذكر (والكلام للدكتور مصطفى الفقى) أثناء عملى سفيرًا لمصر فى ڤيينا، أن الدولة النمساوية قد اختارت الأزهر الشريف ليكون هو صاحب الإشراف على تدريس الدين الإسلامى فى كل المدارس النمساوية على نفقتها الرسمية، وما زلت أتذكر أيضًا أن أحد رؤساء باكستان الراحلين (ضياء الحق) قد استدعى السفير المصرى يومًا وقال له: أريدكم أن تتأكدوا فى مصر أن الإسلام بخير ما دامت هى كذلك، ولو أن مصر الأزهر أصابها مكروه لا قدر الله فإن الإسلام الحنيف يتأثر كثيرًا[2]. ولا ننسى فى هذا الموضوع إصرار الرئيس الباكستانى الأسبق ضياء الحق، حين أصر على الذهاب للمطار لاستقبال شيخ الأزهر، ولما اعترض البروتوكول الباكستانى على ذلك، قال لهم: إن هناك «أزهر» واحدًا، وإن زيارة شيخ الأزهر بالنسبة لى أهم من زيارة رئيس دولة[3]. هذا ولم تقتصر جهود الأزهر فى معاونة المسلمين فى الخارج على قبول الطلاب المسلمين الذين يفدون إليه من جميع الأقطار، وتهيئة وسائل الراحة والإقامة والتعليم لهم، بل إنه يقوم إلى جانب هذا بالنصيب الأوفر فى نشر الثقافة الإسلامية والعربية. والتعريف بالإسلام فى جميع أنحاء العالم عن طريق البعوث التعليمية التى

---

(١) تقرير الحالة الدينية فى مصر، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ٢٩.

(٢) مصطفى الفقى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٥.

(٣) محمد نعمان جلال، العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٩٩.

يوفدها إلى مختلف الأقطار والكتب الدينية والعربية والمصاحف والنشرات والمجلات التى يرسلها إلى الجماعات والأفراد.

ثانيًا: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

أنشئ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، التابع لوزارة الأوقاف عام ١٩٦٠، ويعد نافذة مصر على العالم الإسلامى، ويعمل هذا المنبر الدولى على نشر الإسلام وتعريف شعوب العالم بأصوله ومبادئه وبث الوعى الدينى، وذلك من خلال لجان متخصصة، أعضاؤها من العلماء المفكرين البارزين وأساتذة الجامعات[١].

ومن أهم أهدافـه: العمل على توطيد العلاقات الطيبة وتوثيق الصلات بين جمهورية مصر العربية والعالم الإسلامى وعرض ومناقشة القضايا التى تهم العالم الإسلامى والعالم العربى فى ضوء الظروف الراهنة، وذلك باستقبال واستضافة زعماء العالم الإسلامى وكبار الشخصيات الإسلامية وعلماء المسلمين الذين يفدون إلى مصر واجتماعهم بعلماء الإسلام فى القاهرة ليتدارسوا حال الإسلام والمسلمين والعمل على خلق مزيد من الارتباط والتعاون إعلاءً لشأن الإسلام والمسلمين.

وهكذا استخدمت مصر المؤسسات الدينية ليس فقط لنشر الدعوة ودعم الثقافة الإسلامية، وإنما أيضًا لزيادة هيبة الدولة المصرية وتأثيرها الخارجى، وإن لمصر رصيدًا كبيرًا فى المشاركة والاهتمام بكل ما من شأنه تحقيق الخير لعالمها الإسلامى مهما كان بعد المسافات والخلافات، فهى لا تنسى دورها فى دعم الشعوب الإسلامية والدفاع عنها وتوطيد علاقاتها فى مختلف المجالات الثقافية والسياسية والحضارية والعلمية.

❊ ❊ ❊

(١) تقرير الحالة الدينية فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

المبحث الثانى

صنع السياسة الخارجية المصرية

من أهم الأزمات الكبرى التى تواجه دول المنطقة العربية بصفة خاصة، ودول العالم الثالث بصفة عامة أزمة صنع القرار السياسى. وتكمن هذه الأزمة فى الحدود بين صناع القرار ومؤسسات هذه العملية فى إطار: أين يبدأ دور شخص ما أو مؤسسة ما، وأين ينتهى ليبدأ دور شخص آخر أو مؤسسة أخرى؟ بل تكمن هذه الأزمة أيضًا فى طبيعة هذه العملية من حيث كونها مركزية أو غير مركزية، ديمقراطية أو غير ديمقراطية. وكذلك تكمن فى ترابط القرارات المتحدة مع الأهداف الإستراتيجية للدولة، من هنا فقد لاحظنا أن السبب الرئيسى وراء التخبط الذى تعيشه المنطقة العربية هو أزمة صنع القرار العربى، وهذا ينعكس بالتالى على طبيعة السياسات التى تنتهجها كل دولة عربية فى نطاق مصلحتها الفردية دون الإرادة العربية الجماعية.

فى هذا الإطار، فإن الحديث عن عملية صنع القرار فى البلدان العربية، ومن بينها مصر، على أساس أنها تتمحور وتتركز فى شخص الرئيس؛ أى فى نطاق الشخص دون أدوار حقيقية للمؤسسات القائمة والأجهزة المفروض أنها مختصة بهذه العملية[1].

والرئيس هو الفيصل وله الدور الحاسم فى عملية صنع القرار، حيث يقول السيد أبو الغيط: إن وزير الخارجية ـ أى وزير ـ لا يأتى إلى هذه الوزارة لكى يدير أمورها السياسية كما يراها أو يضع سياستها كما يحب ويريد... لأنه لم يحدث هذا حتى الآن، ولا فى أى وقت سابق لا فى مصر ولا

(١) جمال زهران، السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٥.

حتى فى أى دولة أخرى[1]. فالسياسة الخارجية التى تعبر عنها الوزارة وتلعبها من خلال وزيرها على الناحيتين الإقليمية والدولية هى دور وطنى وقومى ودولى تمارسه الدولة بكل كيانها ومكانتها وأدواتها وأجهزتها المعنية بمصالحها وأمنها القومى، وهذه السياسة لا يصنعها الوزير سواء كان هو عمرو موسى أو أبو الغيط أو حتى محمود رياض أيام عبد الناصر، وإنما يصنعها الرئيس مع سائر الأجهزة ذات العلاقة المباشرة بها، ثم يأتى الوزير ليوظف أدواته الفنية ورؤيته وقدراته فى تنفيذ هذه السياسة وفى إخراجها إلى النور أمام العالم. قد يقترح وزير الخارجية بالطبع، وقد يوصى بشىء، وقد يؤخذ باقتراحاته أو توصياته وقد لا يؤخذ، ولكن قطعًا لا ينفرد وحده فى أى وقت برسم سياسة الدولة بين الدول، وليس الوزير هو صاحب السياسة التى ينادى بها، وليس هو واضعها ولا هو صاحب القرار الأول أو الأخير فيها[2]. وهذا هو مجرد إقرار لواقع تعيشه الدول العربية فى نطاق دول العالم الثالث، وهو أمر لا يعد النمط المثالى المنشود من أجل المصلحة العليا للمجتمع.

هذا، وتقترب عملية صنع السياسة الخارجية المصرية من نموذج القائد ـ المستشارين أو مركزية الرئاسة. ويقوم هذا النموذج على أساس وجود صانع قرار بإمكانه العمل بمفرده دونما حاجة إلى الاستعانة بأى مستشارين أو مؤسسات باستثناء مجموعة محدودة من الشخصيات الموالية له، والذين يقوم بتعيينهم ولا يتمتعون بأية مصادر مستقلة للقوة.

وسيتم نموذج القائد ـ المستشارين فى صنع القرار بدرجة عالية من شخصية العمل الدبلوماسى، ومن ثم سرعة الاستجابة للأحداث وإمكانية اللجوء إلى التصرفات غير التقليدية، فعلى سبيل المثال قام السادات على أثر تسلمه فى يوليو ١٩٧٢ لرسالة غير مرضية من الاتحاد السوفييتى بإبلاغ السفير السوفييتى فى القاهرة قراره بطرد الخبراء السوفييت من مصر، ولم يتم الإعلان عن ذلك إلا بعد عشرة أيام، ولكى يمكننا فهم عملية صنع السياسة الخارجية وفقًا لهذا النموذج يتحتم علينا أن نلقى نظرة فاحصة على الرئيس مبارك كصانع قرار، بادئ ذى بدء يمثل الرئيس مبارك شخصية تدرجت فى المناصب العسكرية البحتة دون انتماء سياسى قبيل قيام السادات باختياره ليكون نائبًا له فى عام ١٩٧٥. كما لم يكن له أية علاقة بجماعة الضباط الأحرار

(١) يقال فى سبب استقالة كولن باول وزير الخارجية الأمريكية إن باول لم يكن أمامه خيار آخر؛ لأنه كان عليه إما أن ينفذ سياسة وضعتها إدارة بوش الابن مسبقًا وإما أن يخرج من الإدارة فخرج.

(٢) أرشيف الأهرام ـ قسم المعلومات، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

قبيل ثورة ٢٣ يوليو بل ظل متمسكًا بالمهنة العسكرية التى ترقى فى سلكها حتى وصل إلى منصب عميد كلية الدفاع الجوى، ثم قائد للقوات الجوية المصرية.

وهو المنصب الذى كان يتقلده عندما قاد الضربة الجوية الأولى التى وجهت إلى إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وعلى الرغم من هذه الخلفية العسكرية البحتة أظهر السيد الرئيس مبارك مرونة واعتدالًا كبيرين كقائد سياسى محنك لا يعرض رأيًا بل يقتنع بالمشورة ويحترم رأى الخبراء إلى حد كبير[١]. وبينما أحاط كل من جمال عبد الناصر وأنور السادات نفسيهما بمجموعة المهنيين فى مجال السياسة الخارجية، عول الرئيس مبارك على جهاز وزارة الخارجية وعلى عدد محدود من المستشارين. ويعتبر كل من د. أسامة الباز ود. مصطفى الفقى من أبرز مستشارى الرئيس مبارك فى هذا المجال، وعادة ما يصطحب الرئيس فى زياراته الخارجية كلتا الشخصيتين كعضوين فى الوفد الرسمى. وعادة ما يوجد أحدهما على الأقل عند مناقشة أى من قضايا السياسة الخارجية.

دور مؤسسات الدولة فى صنع السياسة الخارجية

طبقًا لدستور مصر الصادر فى سبتمبر ١٩٧١، فإن نظام الحكم توزع بين سلطات ثلاث هى: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، ونظام الحكم المصرى وَفْقًا للدستور يجمع بين النظام الرئاسى والبرلمانى، وإن كانت الصفة الغالبة له هى الناحية الرئاسية، حيث إن الصفة البرلمانية تتبلور حول إحاطة وزير ما، وتوجيه سؤال إليه لم يصل بعد إلى مرحلة الاستجواب من الناحية الواقعية، ويكفى القول بأنه لم يحدث مساءلة لوزارة ما من قبل السلطة التشريعية، أو حتى مجرد المطالبة رسميًا بإقالة هذه الوزارة أو تلك، ولنتناول بشىء من التفصيل دور هذه السلطات الثلاث على النحو التالى:

• أولًا: السلطة التنفيذية

وهى موزعة بين رئيس الدولة ومجلس الوزراء والجهاز البيروقراطى، وقد حددت المواد من ٧٣ ـ إلى ٨٥ دور رئيس الدولة عامة وأسلوب تولية الحكم، ومدة الحكم المكفولة، وأسلوب محاسبته وعزله، بينما المواد من ١٣٧ إلى ١٥٢ تحدد مهمة رئيس الدولة (الجمهورية) خاصة

(١) بهجت قرنى وعلى الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٦٢.

المادة ١٣٧؛ حيث تنص على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور[١]. والمادة (١٣٨) تنص على أن يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور. ثم المادة ١٤١ يعين رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ويعفيهم من مناصبهم. أما المادة ١٥١ فتنص على (رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان). وتكون لها قوة القانون بحد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وَفْقًا للأوضاع المقررة، على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة، أو التى تتعلق بحقوق السيادة، أو التى تحمل خزانة الدولة شيئًا من النفقات غير الواردة فى الموازنة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها[٢].

أما مهمة الوزارة (الحكومة) فقد حددتها المواد من ١٥٣ - ١٦٧ إلا أن المادة ١٦٤ فقد حددت مهمة المجالس القومية المتخصصة، وهى تابعة لرئيس الجمهورية الذى يحدد تشكيل كل منها واختصاصاته بقرار من رئيس الجمهورية.

والمادة ١٦١ - ١٦٣ فتحدد مهمة الإدارة المحلية وتشكيل المجالس الشعبية المحلية، ومن ثم فإن السلطة التنفيذية تتركز فى يد رئيس الجمهورية، فهو الذى يعين رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم، بما يعنى ضعف مشاركتهم له فى صنع القرار فى إطار مثل هذه العلاقة، إضافة إلى أن المجالس القومية المتخصصة هى أجهزة معاونة وليست أجهزة مشورة. ويتضح من ذلك من خلال تبعيتها لرئيس الجمهورية الذى يحدد اختصاصات كل منها وتشكيلها أيضًا.

كذلك فإن السلطة التنفيذية ـ دستوريًا ـ هى محور النظام، وهى المهيمنة على بقية سلطات الدولة ويكفى الإشارة إلى أن رئيس الدولة (وهو رئيس السلطة التنفيذية) هو رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى ـ قبل حله وتحويله لأحزاب ـ وهو التنظيم السياسى للدولة، وهو رئيس الدولة وهو رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، والرئيس (القائد) الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للشرطة. وفى الوقت الذى ليس من سلطة مجلس الشعب. وهو السلطة التشريعية ـ مساءلته أو استجوابه إلا فى حالة الخيانة العظمى[٣].

---

(١) دستور جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مايو ٢٠٠٧، ص ٣٤.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٠.
(٣) جمال على زهران، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩.

• **ثانيًا: السلطة التشريعية**

وهى السلطة البرلمانية المتمثلة فى «مجلس الشعب».

حددت المواد ٨٦-١٣٦ طبيعة عمل السلطة التشريعية، وهى تتمثل فى مجلس الشعب، ولا يوجد نص فى الدستور لمهمة السلطة التشريعية فى صنع قرار السياسة الخارجية. لكن من خلال مجلس الشعب يعلن رئيس الجمهورية القرارات السياسية المهمة فى مجال السياسة الداخلية أو الخارجية، وذلك فى الجلسة الافتتاحية أو المناسبات المحكمة التى تتوجب الدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الشعب مثل إعلان الرئيس السادات زيارة القدس عام ١٩٧٧[١]. يتضح أن دورها لا يخرج عن التصديق والموافقة وإعلان البيانات التى تتفق وقرارات رئيس الجمهورية فى المجال الخارجى[٢]. مثال ذلك: صدق مجلس الأمة (الشعب) فى يونيو ١٩٧١ على معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفييتى وفى مارس ١٩٧٦ صدق المجلس على إلغائها وذلك فى أعقاب اتخاذ الرئيس قراره بإلغائها[٣]. تقلص دور الأخيرة إزاء السلطة التنفيذية، يؤكد طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، ويقوم مجلس الشعب دستوريًا باعتماد المعاهدات والاتفاقيات الدولية التى أبرمها رئيس الجمهورية، ويبحث ما يخص السياسة الخارجية من واقع الخطاب الذى يلقيه الرئيس فى مجلس الشعب، وذلك بواسطة لجان العلاقات الخارجية والشئون العربية والدفاع القومى، وذلك بغرض التصديق والموافقة وإعلان البيانات التى تتفق وقرارات رئيس الجمهورية[٤].

• **ثالثًا: السلطة القضائية**

حددت المواد من ١٦٥-١٧٣ مهام هذه السلطة ومسئولياتها، ومضمونها حماية الشعب وإقامة العدالة والحفاظ على دستورية القوانين بشكل عام من المحكمة الدستورية العليا التى نص عليها الدستور فى المواد من ١٧٤-١٧٨. ووفقًا للدستور فإنه ليس للسلطة القضائية أى بعد فى صنع القرار الخارجى بشكل مباشر ولكن تستطيع المحكمة الدستورية العليا أن يكون لها دور غير مباشر يتمثل فى تمتعها بسلطة إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس مخالفتها للدستور بل تستطيع أن يكون لها دور غير مباشر فى تأكيد سلطة أى من السلطتين

---

(١) جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية فى القرن الحادى والعشرين، دار المريخ، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٠٦.

(٢) انظر نص المادة ١٥١ من الدستور ١٩، الجريدة الرسمية، ١١/٩/١٩٧١، عدد خاص.

(٣) جمال على زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(٤) جهاد عودة، المرجع السابق، ص ١٠٧.

التشريعية أو التنفيذية فى مجال السياسة الخارجية[1]. كما يمكنها الحد من سلطة السلطتين التشريعية والتنفيذية فى مجال السياسة الخارجية إلا أن هذه الصلاحيات لم تستخدم فى أية مرة[2].

الدور الوظيفى لأجهزة الدولة فى صنع القرار الخارجى

• أولًا: مجلس الوزراء

يعتبر مجلس الوزراء دستوريًا هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويعرف باسم (الحكومة) التى تتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم. وجوهر اختصاص مجلس الوزراء هو مشاركة رئيس الدولة فى رسم السياسة العامة للدولة ومباشرة تنفيذها، وذلك فى شكل عام، ولم يتحدد دور المجلس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بشكل خاص، فيما عدا ما يتعلق بوزارة الخارجية باعتبارها وزارة مختصة بهذا المجال مادة ١٥٧ من الدستور[3]. كما يناقش مجلس الوزراء العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر والإجراءات اللازمة على المستوى القومى لدعمها وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للتدفق إلى البلاد، ومناقشة الاتفاقيات والتعاون مع دول العالم الثنائية أو المتعددة الأطراف[4].

• ثانيًا: وزارة الخارجية

يرجع تاريخ هذه الوزارة إلى عام ١٨٣٧عندما قام محمد على بإنشائها كأحد الدواوين الحكومية، وألغيت مع إعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٧ ديسمبر ١٩١٤. إلا أنها أعيدت فى أعقاب حصول مصر على الاستقلال فى عام ١٩٢٢[5]. وزارة الخارجية هى الوزارة المختصة بإدارة العلاقات الخارجية فى إطار مجلس الوزراء وفى الوقت الذى يتحدد دور مديرها دستوريًا بأنه هو الذى يتولى رسم سياسة وزارته فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها[6]. إلا أنه مقيد بسلطة رئيس الدولة[7]. ومن ثم كان من الطبيعى أن يطغى دور الرئاسة على دور وزارة

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، ص ٢٨٧.
(٢) جهاد عودة، المرجع السابق، ص ١٠٧.
(٣) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.
(٤) المرجع السابق.
(٥) بهجت قرنى وعلى الدين هلال (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣.
(٦) المادة ١٥٧ من الدستور، وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لعام ١٩٧١ بإعادة تنظيم الهيكل الحكومى للدولة، الجريدة الرسمية، ٢٣/ ٩/ ١٩٧١.
(٧) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

الخارجية فلم يكن دور وزير الخارجية يتعدى كونه مستشارًا للرئيس فضلًا عن أنه لم يكن يحضر لقاءات الرئيس مع المسئولين الأجانب.

فعلى سبيل المثال، اقتصر الجانب المصرى فى الجلسات المهمة أثناء المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية على الرئيس السادات بمفرده. كما كانت مباحثات هنرى كسنجر وزير الخارجية الأمريكية فى أعقاب حرب أكتوبر تتم مع الرئيس السادات مباشرة. وكثيرًا ما كانت الرسائل المتبادلة بين الرئيس وكثير من قادة الدول فى العواصم العربية لم يحاطوا علمًا بالزيارات التى قام بها السيد أشرف مروان إلى هذه الدول حاملًا رسائل من الرئيس السادات إلى بعض الرؤساء والملوك العرب فى أوائل السبعينيات [١].

وتأكيدًا لذلك فإن أحد وزراء الخارجية السابقين يقول: أنا كوزير مسئول دستوريًّا أمام الشعب من خلال مجلس الشعب ومسئول أمام التاريخ ـ لا يمكن أن أتصور أن تكون هناك سياسة خارجية لمصر دون أن يعلم بها وزير خارجيتها، وإلا أصبحت سياسة داخلية أو أصبحت لا سياسة فى الأساس إذا كان هناك أمر يتعلق بالسياسة الخارجية لابد وأن يعلم وزير الخارجية، وإذا لم يعلم بهذا الأمر لا تبقى هناك سياسة خارجية؛ لأن معنى السياسة الخارجية دراسة وإعداد وموازنة أو تقييم جميع العناصر المتاحة والرؤية السياسية والبانوراما الجغرافية والسياسية وتقييم الموقف من جميع نواحيه، ويستتبع هذا التقييم اتخاذ القرار؛ ليس قرارًا واحدًا فقط وإنما قرار، وقرار، وقرار كحلول بديلة.... هذا ما أفهمه فى السياسة الخارجية لكن إذا حدث عكس هذا فهو يمثل اللاسياسة »[٢]. ويؤكد هذا أحد السفراء البارزين السابقين فى الوزارة بقوله: «إن دور وزارة الخارجية المصرية لا يعد وأن يكون مجرد أداة تنفيذية فى يد صانع القرار الخارجى أو لتنفيذ القرارات الخارجية التى تصنعها السلطة الحاكمة ممثلة فى رئيس الجمهورية [٣].

وتأكيدا لذلك يقول أحد الذين عملوا برئاسة الجمهورية فى عهد السادات نفسه: إن السادات قد آمن بأسلوب الدبلوماسية المباشرة منذ توليه الحكم بتعيين مبعوثين شخصيين له يتحركون فى سرعة وسرية بعيدًا عن الأسلوب والطريق الدبلوماسى الروتينى، وأن نتيجة ذلك ضعف دور السفارات المصرية فى كثير من الدول حيث لم يكن السفير المصرى يعرف ماذا يحمل مبعوث الرئيس

(1) Hamid Al-Taheri, Five Years of Politics Cairo: Publisher not identified, 1982, pp, 21-23.

(٢) إسماعيل فهمى، وزير خارجية مصر ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣ ـ ١٧/ ١١/ ١٩٧٧، جريدة أخبار الخليج، الكويت ٩/ ٧/ ١٩٨٠.

(٣) السفير / محمد التابعى – فى ندوة تحت عنوان: صنع القرار فى السياسة الخارجية، جمعية الاقتصاد والتشريع بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٨١.

السادات وانعكس ذلك على وزير الخارجية نفسه فلم يصبح صانعًا للسياسة الخارجية أو موجهًا لها وإنما اقتصر دوره على كونه مستشارًا سياسيًّا للرئيس قد يؤخذ بوجهة نظره وقد لا يؤخذ بها. وقد يستشار فى أمر من الأمور وقد لا يستشار، بل لم يكن من الضرورى عند اجتماع الرئيس برئيس دولة أجنبية أو وزير خارجية أجنبية أو مباحثات ثنائية .. لم يكن من الضرورى حضور وزير الخارجية وكان نتيجة ذلك كله انعدام دور وزارة الخارجية تقريبًا فى التخطيط أو التوجيه السياسى، وبالتالى لم تكن هناك علاقة بين أجهزتها وأجهزة رئاسة الجمهورية السياسية[١].

ومن المعلوم أن حكم أنور السادات اتسم بكثرة تغيير وزراء الخارجية، حتى إنه تعاقب منهم سبعة وزراء منهم واحد فقط تركه السادات فى منصب وزير الخارجية الذى تولاه منذ عام ١٩٦٤ وهو محمود رياض الذى رشح لمنصب أمين عام جامعة الدول العربية وعين بدلًا منه محمد مراد غالب سفير مصر فى موسكو. كما شهدت فترة أنور السادات أيضًا، ظاهرة غير مسبوقة بالنسبة لوزراء الخارجية فقد استقال منهم اثنان هما: إسماعيل فهمى ومحمد إبراهيم كامل احتجاجًا على توجهات السادات فى عملية السلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى أن الرئيس السادات شخصيًّا تولى وزارة الخارجية من ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ إلى ٢٥ ديسمبر من العام نفسه، ومن ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ إلى ٢٧ فبراير ١٩٧٩ وهى فترة حاسمة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى. وربما رغب السادات بذلك تفاديًا لأية اتجاهات مضادة أو أداء مخالفة له على طريق معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩[٢].

- **ثالثًا: مجلس الأمن القومى**

تأسس هذه المجلس عام ١٩٦٩ كأعلى جهاز للتخطيط الإستراتيجى وقضايا الأمن القومى. ويضم هذا المجلس فى عضويته كلًّا من الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية والدفاع ومدير جهاز المخابرات. ومما تجدر الإشارة إليه أنه ليس لهذا المجلس سلطات محددة، كما تتحدد اجتماعاته بدعوة من الرئيس، إلا أن الأهم من ذلك أن هذا المجلس نادرًا ما دعى للانعقاد منذ أن تولى الرئيس مبارك تقاليد السلطة فى البلاد[٣]. ودوره استشارى بالدرجة الأولى لصالح رئيس الجمهورية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

(١) حمدى الطاهرى (الذى عمل بأروقة رئاسة الجمهورية أكثر من خمس سنوات مساعدًا لسكرتير الرئيس للمعلومات والاتصالات الخارجية ابتداءً من ٢٠ / ٤/ ١٩٧٢)، خمس سنين سياسة، القاهرة، مطبعة النصر، ١٩٨٢، ص ٢١ – ٢٣.

(٢) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

(٣) بهجت قرنى وعلى الدين هلال (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣.

• رابعًا: وزارة الدفاع

يظهر الدور الرئيسى للجيش فى مجال السياسة الخارجية باعتباره القوة التى تمثل البلاد، فهو يمثل أحد العناصر ذات الثقل أو الإيجابية أو المكونة للوزن النسبى لمصر فى المنطقة، مما له أثره فى المفاوضات أو المشاورات أو الاتفاقيات التى يتم إبرامها فى أن تحصل مصر على وضع أفضل ومميزات أكبر بسبب ما توفره من أبعاد مثل الاستقرار والحماية وعدم التدخل فى شئونها واعتبارها قوة ذات تأثير فعال ومؤثر. لقد جاء القرار السياسى الخارجى بالاشتراك مع قوى التحالف العالمية لتحرير الكويت فى حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ حيث كانت القوات المصرية المشاركة فى معركة التحرير هى ثانى أكبر قوة بعد أمريكا ليكون مثالًا تطبيقيًا على استخدام الجيش المصرى كأداة مهمة فى مجال السياسة الخارجية لتحقيق المصالح المصرية الدولية على المستويين: العالمى والإقليمى[١]. وقد كان ذلك له انعكاساته الإيجابية على المستوى القومى، خاصة فى المجال الاقتصادى حيث أصبحت مصر أحد كبار الرابحين فى حرب الخليج فلم يكن من السهل العثور على بديل لها فى الترتيبات العسكرية والسياسية الأمريكية، وقد نالت على الفور نصيبها من مكاسب المشاركة فى الحرب على شكل إسقاط جانب كبير من ديونها المدنية والعسكرية مقابل الدورالإستراتيجى الذى لعبته السياسة المصرية على مستوى الدول العربية واشتراكها بقواتها المسلحة فى هذه المهمة بنجاح باهر[٢].

• خامسًا: رئاسة الجمهورية

تؤدى رئاسة الجمهورية دورًا فى عملية صنع القرار حيث تقوم بحلقة الاتصال الفعلى بين أجهزة المعلومات كافة والمشورة وكل الأجهزة المختصة بصنع القرار من جانب وبين رئيس الدولة من جانب آخر، فالدستور يقرر تبعية المجالس القومية المتخصصة لرئيس الجمهورية ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته بقرار من رئيس الجمهورية[٣].

• سادسًا: المخابرات العامة

تؤدى المخابرات العامة فى عصرنا الحديث دورًا مهمًا فى مجال السياسات الخارجية على النطاق العالمى. وكل دولة عادة ما تصنع جهازًا خاصًا يطلق عليه مسميات مختلفة ولم تعد المخابرات

(١) جهاد عودة، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٢) هنرى لورنس، الشرق العربى فى الزمن الأمريكى من حرب الخليج إلى حرب العراق، ترجمة بشير وسباعى، دار ميريت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٧٠.

(٣) جمال على زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

يقتصر دورها على مكافحة الجاسوسية كما كانت معروفة به ولكن امتد دورها ليصل إلى محاولة التأثير فى سياسات الدول الأخرى.. ومن ثم أصبحت أجهزة المخابرات العامة بشكل عام تؤدى دورًا تأثيريًّا مهمًّا على صناع القرار فى الدول على مختلف توجهاتها الأيديولوجية، وأصبحت أداة لتنفيذ بعض المهام فى السياسة الخارجية لبعض الدول[١].

وعلى العموم فإن مصر «تمتلك جهازًا يطلق عليه: هيئة المخابرات العامة المصرية» ونحن لسنا بصدد تقييم دورها بشكل عام ولكن إشارتنا إليها هنا قاصرة على مدى ما تؤديه فى التأثير على عملية صنع القرار الخارجى المصرى. ويلاحظ هنا أن جهاز المخابرات العامة المصرية يعتبر جهاز معلومات وتقديرات، فليس دور هذا الجهاز هو تجميع المعلومات وتصنيفها وعرضها فقط بل امتد إلى محاولة التأكد من المعلومات من جهات مختلفة. وبناء على ذلك يستطيع وضع تقديرات خاصة بكل موضوع من الموضوعات ويتم عرضها بالتالى على رياسة الجمهورية وبدورها على رئيس الجمهورية[٢]. وبشكل عام فإن مهمة المخابرات المصرية الدائمة هى أن تؤدى رسالتها إزاء كل من يحاول أن ينفذ من ثغرة فى الأمن المصرى سواء أكان صديقًا أو غير صديق وليس هناك اعتبار للصداقة فى مثل هذه الأمور[٣].

من خلال ما تقدم يمكن القول: إن نظام السياسة الخارجية لمصر يتحدد من خلال مدركات شخص رئيس الدولة وتوجهاته الأيديولوجية، ومن ثم فإن المدخل الرئيسى لفهم نظام السياسة الخارجية لمصر هو تناول البيئة لصالح القرار الرئيسى المتمثل فى شخص رئيس الدولة. وعلى سبيل المثال، فقد أعلن الرئيس السادات قرار مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ بشأن التسوية المؤقتة وإعادة فتح قناة السويس بدون علم أو مشورة وزير الخارجية. وذلك ما أورده وزير الخارجية آنذاك ـ محمود رياض ـ فى مذكراته. ومن المعلوم أن السياسة الخارجية المصرية كانت دائمًا فى توافق مع مؤسسة الرئاسة منذ قامت ثورة ٢٣ يوليو، وأنه لم يكن هناك خلاف واضح أو مستتر بين رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، إلا خلال فترة تحضير أنور السادات لتوقيع المعاهدة مع الكيان الصهيونى مما أدى إلى استقالة عدد من وزراء الخارجية وهم: إسماعيل فهمى، محمد رياض، محمد إبراهيم كامل، وقد كتب «محمد إبراهيم كامل» بعد استقالته كتابًا باسم (السلام الضائع) عن فترة المفاوضات وخلاصة القول: إن الوزير الذى لا ينسجم مع توجهات الرئاسة إما أن يستقيل وإما أن يقال.

---

(١) صلاح نصر، حرب العقل والمعرفة، بيروت، دار الوطن العربى، ١٩٧٥، ص١٥.
(٢) حديث جريدة الأهرام مع «مدير المخابرات العامة» فى ذكرى حرب أكتوبر، الأهرام، القاهرة، ٤/ ١٠/ ١٩٧٦.
(٣) كمال حسن على (الذى كان رئيسًا لجهاز المخابرات العامة المصرية فى الفترة من ١٢/ ٧/ ١٩٧٥ وحتى ٥/ ١٠/ ١٩٧٨) فى حواره مع مجلة روزاليوسف، القاهرة، ١٩/ ٤/ ١٩٨٢، ص ١٤.

المبحث الثالث

سمات وتطورات العلاقات المصرية الأفغانية

لا شك أن تحليل جوانب العلاقات السياسية بين مصر وأفغانستان تمثل أهمية كبيرة عند التخطيط لتطوير السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان. وهناك عدد من المراحل التى يمكن أن تساعد على استجلاء جوانب التفاعل السياسى بين مصر وأفغانستان، ومنها المدخل السياسى بعيدًا عن تفاصيل العلاقات وتطورها بين الدولتين ويمكن الوقوف على عدد من المواقف التاريخية المهمة فى تحليل العلاقات السياسية بين الدولتين حيث تشابهت الظروف السياسية التى مرت بكل من البلدين؛ لأن كلًّا من البلدين قام فيها الاحتلال البريطانى بصورة أو بأخرى. وكانت حرب التحرير الأفغانية سنة ١٩١٩ قدوة ونبراسًا للشعوب الإسلامية، كما كانت ثورة سنة ١٩١٩ المصرية قدوة للحركات العربية، ثم جاءت بعد ذلك حرب السويس سنة ١٩٥٦ فصارت هى الأخرى قدوة للشعوب المتطلعة إلى الاستقلال فى الوطن العربى وإفريقيا. وبذلك أصبحت أفغانستان مصدرًا لإشعاعات الحرية فى آسيا. كما أصبحت مصر مركز إشعاع لهذه الحركات فى إفريقيا والوطن العربى، لهذا زادت كل هذه العوامل مجتمعة من ارتباط الشعبين زيادة على ارتباطهما الدينى والروحى.

أولًا: العلاقات السياسية

تعددت مؤثرات السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان، ومثّل البعدان: التاريخى والسياسى أحد أهم هذه المؤثرات، وهى العلاقة الوطيدة والمتينة بين البلدين ضاربة بجذورها فى عمق التاريخ، حيث يظهر من خلال الأساطير أن هناك عقائد وأفكارًا ومذاهب وطقوسًا مشتركة بين أريانا (أفغانستان اليوم) ومصر فى عهد الفراعنة، وتربط أفغانستان ومصر روابط تفوق رابطة الدين المحضة، فهناك أيضًا رابطة المذهب؛ ففى أفغانستان يسود المذهب الحنفى حيث تنص جميع

الدساتير الأفغانية أن «دين أفغانستان هوالدين الإسلامى المقدس وتجرى الشعائر الدينية من قبل الدولة طبقًا لأحكام المذهب الحنفى». وهو نفس المذهب الذى يسود مصر كما كان نظام الحكم متقاربًا إلى حد بعيد بين القطرين.

وفى عقدى الخمسينيات والستينيات، تطورت العلاقات بين البلدين بشكل كبير، ووصلت العلاقات إلى ذروة ازدهارها نتيجة اتفاق كل من البلدين على مبادئ الحياد الإيجابى وعدم الانحياز واشتراكهما معًا فى مجموعة دول عدم الانحياز وهو ما تطلب تنسيقًا مستمرًا بين سياسات البلدين(١).

وقد عكست قوة تلك العلاقات الزيارات المتبادلة لكبار المسئولين فى البلدين، وتأييد كل منهما للآخر فى العديد من المواقف، ومن أهم تلك الزيارات زيارة محمد داود خان رئيس وزراء أفغانستان لمصر فى مايو ١٩٥٧، وقد فاقت كل التوقعات فى نجاحها وفتحت صفحة جديدة فى العلاقات المصرية الأفغانية واتفق مع جمال عبد الناصر على التمسك بالحياد الإيجابى ومبادئ باندونج. وزيارة عبد الناصر لأفغانستان فى عام ١٩٥٥، وقد لقى فيها أروع الترحيب من الشعب الأفغانى(٢). وأيضًا زيارة الملك ظاهر شاه لمصر فى ١٢ أكتوبر ١٩٦٠ وقد تم منحه الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة خلال تلك الزيارة، وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية بين الجانبين خلال تلك الزيارة(٣). وكانت تلك الصلات الوثيقة المتينة بين الشعبين الشقيقين سببًا فى الثورة العامة التى اجتاحت أفغانستان خلال العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦؛ يومها ثارت طوائف الشعب الأفغانى عن بكرة أبيها وتساوى فى ذلك المسئولون وعامة الشعب، وتبع ذلك إعلان الجهاد! وهو ما لم يحدث له نظير بلد آخر. ولعل ما يعكس الثقة المتبادلة بين الطرفين هو أن مصر قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول فى الستينيات كانت سفارة أفغانستان دائمًا هى التى تتولى رعاية مصالح مصر فى تلك الدول.

---

(١) أبو العينين فهمى محمد، أفغانستان بين الأمس واليوم، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٩، ص ٤٢٨.

(٢) أفغانستان وجهان (أفغانستان والعالم)، ج١. مركز مطالعات استراتيجيك، وزارت أمور خارجه،جاب أول، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ١٠٢.

(٣) محمد السيد سليم ورجاء سليم (محرران)، الأطلس الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠٠.

حدث هذا عندما قطعت مصر علاقاتها مع إيران فى أغسطس ١٩٦٠ بسبب علاقة حكومتها بإسرائيل، وفى نوفمبر ١٩٦٢ عندما قطعت الجمهورية العربية المتحدة علاقاتها بالسعودية، وفى يوليو ١٩٦٥ عندما فكرت الجمهورية العربية المتحدة فى قطع علاقاتها بألمانيا الغربية بسبب اعترافها بإسرائيل. كما قامت مصر برعاية مصالح أفغانستان فى باكستان عندما قطعت العلاقات بين البلدين[١].

وفى مايو ١٩٤٩، احتفلت مصر بمرور مائة عام على زيارة جمال الدين الأفغانى لمصر وتأسيس الحزب السرى المسمى «الحزب الوطنى» وهو الحزب الذى أدى دورًا بارزًا فى قيادة الثورة العرابية، وفى ١٧ يوليو أعلنت أفغانستان إلغاء النظام الملكى وقيام الجمهورية برئاسة محمد داود ابن عم الملك السابق محمد ظاهر شاه وزوج شقيقته الذى أزاح ظاهر شاه، واعترفت مصر بالجمهورية الأفغانية الجديدة فى يوليو ١٩٧٣.

وزار رئيسها محمد داود مصر فى إبريل ١٩٧٨ ووقع اتفاقًا تجاريًا مع مصر فى تلك الزيارة، وكانت زيارته لمصر ومباحثاته مع أنور السادات لها آثار عجيبة فى تفسير أفكاره ومفاهيمه، فإن السادات فى ظل مباحثاته أطلع دواد خان على تجاربه وتجارب شعب مصر تجاه الصداقة والاعتماد على الروس، وأسر فى أذنه أن يسرع بقدر الإمكان فى أن يخلص يديه ورجليه من سلاسل وأغلال الارتباط والقرب من الروس، ويزيل الخطر الذى سيواجهه به هو وأفغانستان فى نهاية الأمر[٢].

وفى مايو ١٩٧٨، اعترفت مصر بحكومة الثورة فى أفغانستان بقيادة نور محمد تره كى تتضح - ولكن عندما بدأت تتضح الملامح الشيوعية لحكم نور محمد تره كى بدأت مصر تدعم العناصر المقاومة؛ ولذلك ساءت العلاقة بين حكومتى البلدين وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع أفغانستان فى مايو ١٩٧٩.

وبعد الاجتياح السوفييتى لأفغانستان فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ أدانت مصر الاحتلال وأيدت الجهاد الأفغانى وشجعت بعض شبابها للتطوع باسم الدين، وقامت بفتح باب التبرع لدعم نضال الأفغان، كما قامت بفتح المعسكرات التابعة للجيش المصرى لتدريب القوات الأفغانية وأمدتهم بالمال والسلاح. كما قامت مصر باستضافة العديد من قادة الجهاد الأفغانى[٣]. وبعد تشكيل

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٢) ش، ن، حق شتاس: العلاقات الأفغانية الروسية ١٨٢٦ـ ١٩٨٤، ترجمة عفاف السيد زيدان، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ص ٤٣٨.

(٣) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره.

الحكومة الإسلامية فى أفغانستان برئاسة صبغة الله مجددى فى إبريل ١٩٩٢ اعترفت مصر بحكومة المجاهدين فى أول مايو ١٩٩٢. وقد قام الرئيس الأفغانى برهان الدين ربانى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٣ بزيارة رسمية لمصر[١]. اتسمت العلاقات بالخمول والفتور بين مصر وأفغانستان فى عهد طالبان سببتها المتغيرات الدولية والإقليمية. وسرعان ما ارتسمت آفاق مخارجها بانهيار طالبان، حيث اعترفت مصر بحكومة جديدة بعد انهيار طالبان، وتعددت الزيارات المتبادلة بين المسئولين فى البلدين على اختلاف المستويات، وشاركت مصر رسميًّا فى حفل تنصيب رئيس أفغانستان حامد كرزاى بعد انتخابه، وكانت مصر قد أعادت افتتاح سفارتها فى كابل مايو ٢٠٠٣. وتم ترشيح السفير ريحان شريف ليكون سفيرًا فى أفغانستان؛ لذلك جرى اختياره ليرأس البعثة المصرية فى حفل تنصيب رئيس الجمهورية.

وصرحت مصادر أفغانية للأهرام، أن حكومة أفغانستان ستضع فى أولويتها توطيد العلاقات مع مصر على جميع الأصعدة وفى مختلف الميادين[٢]. كما أعلن زلمى عزيز أن هناك دعمًا مصريًّا لأفغانستان فى إطار الجهود الدولية، وأنه سيتم إنشاء معهد للدراسات الإسلامية هناك تحت رعاية الأزهر الشريف. وقرر السيد أبو الغيط وزير الخارجية المصرية ضم أفغانستان إلى برامج صندوق التعاون من أجل التنمية مع دول الكومنولث رغم عدم انتماء أفغانستان إلى تلك المجموعة، وذلك تقديرًا لدعم الشعب الأفغانى فى مختلف المجالات، صرح بذلك شريف ريحان سفير مصر فى كابل، وأضاف أن هناك اتصالات بين البلدين لتحديد قائمة الأولويات فى دعم برامج التنمية لتقديم المساعدات إليها[٣]. كما أكد السيد أحمد أبو الغيط اهتمام مصر الكبير بالمؤتمر الدولى لدعم أفغانستان فى باريس، وذلك فى إطار التزامها بدعم الحكومة الأفغانية وتوفير المناخ المناسب لتحقيق الأمن والاستقرار للشعب الأفغانى واستكمال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذا البلد الصديق الذى تربطه بمصر صورة تاريخية وثقافية وثيقة. وصرح المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية بأن أبو الغيظ كلف فى هذا الإطار السفيرة وفاء نسيم مساعد وزير الخارجية برئاسة وفد مصرى فى أعمال المؤتمر، والذى شاركت فيه أكثر من ٨٠ دولة ومنظمة إقليمية ودولية[٤].

---

(١) أفغانستان وجهان، مرجع سابق.
(٢) أرشيف أهرام، قسم معلومات، ديسمبر ٢٠٠٤.
(٣) المرجع السابق، ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٥.
(٤) المرجع السابق، ١٠/ ٦/ ٢٠٠٨.

كما أكد الرئيس حامد كرزاى فى حديث لـ «الأهرام»: أن العلاقات مع مصر جيدة ونسعى إلى تنشيطها، وأضاف أن علاقات مصر بأفغانستان تمتد لأكثر من قرن من الزمان، والآن لدينا علاقات جيدة على جميع المستويات، وهناك تعاون أكاديمى مع جامعة الأزهر، وأفغانستان لم تغلق سفارتها فى القاهرة فى جميع الظروف، ونحن ننظر إلى مصر باعتبارها دولة مهمة فى العالم العربى والإسلامى والساحة الدولية[1]. وزار أسبنتا وزير الخارجية الأفغانية مصر فى يناير ٢٠٠٦ وأكد أن مصر ذات دور محورى فى العالم الإسلامى وبعلاقاتها التاريخية مع بلاده يمكنها أن تقوم بأدوار مهمة لتحقيق الاستقرار مع مصر فى مختلف المجالات من بينها مكافحة الإرهاب الذى يشكل تحديًا مشتركًا. وتأتى الزيارة فى ضوء إدراك أفغانستان مكانة مصر باعتبارها دولة حيوية فى العالم الإسلامى، وتستطيع أن تقوم بأدوار مهمة من أجل تحقيق الاستقرار فى أفغانستان، ويمكنها أن تقيم حوارًا فى هذا الشأن مع باكستان للعمل على استقرار الأمن، وأشار إلى أن علاقات مصر بأفغانستان تاريخية وتستند إلى أسس راسخة من الثقافة والدين والتاريخ المشترك[2].

وأشار أيضًا أن الشعب الأفغانى ينظر إلى الأزهرالشريف باعتباره المرجع الأساسى للفقه الإسلامى المعتدل الذى يقدم الصورة الحقيقية للإسلام الوسطى، والذى يمكنه عزل الأقلية من الإرهابيين الذين يستغلون الدين الإسلامى السمح بطريقة خاطئة. كما بحث الوزير فى اليوم الثانى لزيارته مصر مع فضيلة شيخ الأزهر سُبُلَ توطيد العلاقات بين مؤسسة الأزهر وأفغانستان، ومنح المزيد من التسهيلات للطلاب الأفغان للدراسة بالأزهر وطلب من شيخ الأزهر وعمرو موسى أن يزورا أفغانستان[3]. كما بحث مع السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية سبل توطيد وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين والتحديات التى تواجه البلدين، ومن بينها مكافحة الإرهاب الذى هو عمل فئة قليلة من الناس لا تمثل الإسلام، كما تم الاتفاق على تدريب الدبلوماسيين الأفغان فى مصر. كما التقى السيد حبيب العادلى وزير الداخلية وبحثا سبل تطوير التعاون فى مجال إعداد وتدريب كوادر الشرطة الأفغانية، وذلك فى إطار جهود الدولة الأفغانية لبناء قوات شرطة قادرة على حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار. وأكد وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط دعم بلاده الكامل للجهود الدولية المبذولة لاستتباب الأمن والاستقرار فى أفغانستان ومشاركتها فى جهود إعادة الإعمار فى أفغانستان. وأبدى أبو الغيط خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الأفغانية استعداد مصر

---

(١) جريدة الأهرام، ١٤/ ٩/ ٢٠٠٥.

(٢) أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ١٨/ ١/ ٢٠٠٧.

(٣) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

مواصلة دورها فى دعم الشعب الأفغانى عن طريق إمداده بخبراتها فى المجالات الدبلوماسية والمجالات الأخرى المختلفة. وعلى صعيد آخر أعلن زلماى عزيز النائب الأول لوزير الخارجية الأفغانى، أن بلاده تقدر دورإسهام مصر فى مساعدة الشعب الأفغانى وتتطلع إلى توسيع نطاق التعاون المشترك فى جميع المجالات بين البلدين، وقال لـ «الأهرام» فى العاصمة كابل: إن العلاقات المصرية – الأفغانية عميقة وتاريخية، وإن عودة التمثيل الدبلوماسى المصرى إلى أفغانستان بعد مرحلة غياب طويلة يعطى مؤشرًا على قوة علاقات البلدين مشيرًا إلى إعلان مصر استعدادها للإسهام بالخبرات والتدريب فى مجال إعادة إعمار أفغانستان.

وأضاف أن هناك لقاءات متكررة بين وزيرى خارجية البلدين فى المحافل الدولية حيث يتبادلان الأفكار بشأن العلاقات الثنائية والقضايا المشتركة. وعن إسهام مصر فى مساعدة الشعب الأفغانى انطلاقًا من إمكاناتها الثقافية والبشرية قال السفير المصرى: إن مصر بدأت تخطو فى عملية المساعدة فى مجال التعليم وتم الاتفاق على إنشاء معاهد أزهرية فى أفغانستان لتوفير الكوادر التعليمية التى يمكنها الاستفادة من المنح التى تقدمها مصر للشعب الأفغانى للدراسة فى جامعة الأزهر[1]. وأوضح أن مصر تسهم فى دعم كلية الشريعة والقانون فى أفغانستان إضافة إلى تنظيم إمدادات تدريبية بالقاهرة فى مجالات الإذاعة والتليفزيون للكوادر الأفغانية مشيرًا إلى مشاركة قضاة مصريين فى برامج التدريب على مكافحة المخدرات بأفغانستان.

ثانيًا: العلاقات الثقافية

العلاقات الثقافية هى أيسر وأنجح المداخل إلى إرساء قواعد العلاقات بين الدول، والعلاقات الثقافية فى البداية والنهاية علاقات لا تثير الشبهات ولا تحيط بها الشكوك، فضلًا عن أن ساحتها فسيحة، فمجالاتها التعليم والتدريب والبحث العلمى وإبداعات الفنون والمتاحف والآثار والبعثات والشباب[2]. وقد احتلت الأنشطة الثقافية مكان الصدارة فى العلاقات المصرية الأفغانية، ولعل ذلك مرجعه عدة اعتبارات منها.

الأول: أن الثقافة هى لغة المشاعر والقلوب، وإن العلاقات بين مصر وأفغانستان استندت فى جذورها لمشاعر الود بين الدولتين والتشابه فى التراث الثقافى، وبخاصة الانتماء للإسلام والمذهب

(١) أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢٢ / ٧/ ٢٠٠٥.

(٢) محمد السيد سليم وإبراهيم عرفات (محرران)، العلاقات المصرية – الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٢٦.

الحنفى، ومن هنا احتلت الثقافة مكانة متميزة. الثانى: تطلع أفغانستان لتعلم اللغة العربية ومصر هى المكان الطبيعى لذلك، سواء باستقدام الطلاب الراغبين فى الحصول على منح دراسية بالأزهر الشريف، أو بإيفاد علماء الأزهر للتدريس فى أفغانستان.

وتؤدى العوامل الثقافية دورًا قويًّا فى نطاق السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان، وترجع قوة تأثيرهذه العوامل إلى كون التفاعلات الثقافية لا تقتصر على المستوى الرسمى، وإنما تمتد بصورة واضحة إلى المستوى الشعبى، ويبرز فى هذا الصدد ما يمكن أن نطلق عليه الرابطة الثقافية الإسلامية التى تجمع بين البلدين. ووقعت أول اتفاقية ثقافية بين البلدين ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦١. وتسمح بتبادل الخبرات والمنح الدراسية والوفود الثقافية والفنية والتعاون العلمى الوثيق فى جميع المجالات[1]. والإسلام كثقافة يقدم القيم والمعايير والرموز التى تربط بين الشعوب والأمم الإسلامية بغض النظر عن الموقع الجغرافى لكل أمة. فثمة أحاسيس ومشاعر مشتركة تحرك وجدان هذه الأمم ومشاعرها، ومن هنا كان للنتاج الإسلامى الفكرى فى كل من البلدين تأثير يمتد إلى البلد الآخر، ويمكن القول بأن التأثير واقع قائم. فنتاج الفكر الإسلامى الأفغانى كان له تأثير على نتاج الفكر الإسلامى فى مصر، وذلك منذ مجىء السيد جمال الدين الأفغانى (منقذ الشرق) فى مصر، كذلك يلاحظ أن بعض التجمعات أو الاتجاهات الإسلامية التى ظهرت فى أفغانستان كان له وجود فى مصر خاصة فى نطاق جماعات الإخوان المسلمين والجماعات الصوفية. أما التأثير الثقافى المصرى فإنه يتمثل فى الدور الذى يقوم به الأزهر والبعثات الإسلامية التى تقوم المؤسسات الرسمية بإرسالها إلى أفغانستان، إضافة إلى اللقاءات التى تتم بين المفكرين المصريين والأفغانيين. حيث تعتبر أفغانستان امتدادًا لتأثير الثقافة العربية فضلًا عن كونها جزءًا لا يتجزأ من الثقافة والحضارة الإسلامية وفى كلا الإطارين، العربى والإسلامى، تحتل مصر موقعًا محوريًّا، ومن ثم فإن علاقات مصر بأفغانستان هى أحد مظاهر وتفاعل وإشعاعات الدور الحضارى المصرى.

وتداول الكتب والمجلات المصرية فى أفغانستان، وهو تأثير واضح يمتد إلى قطاعات واسعة من أبناء أفغانستان. كذلك يمكن القول بأن الروابط الثقافية، خاصة الإسلامية، كانت أحد العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان وهى التى أسهمت فى بناء موقف مصر المؤيد المساند فى الصراع الأفغانى ضد السوفييت.

---

(١) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

وعلى مدى العصور كانت مصر الأزهر الشريف قبلة المفكرين الأفغان، يلتقون بإخوانهم من أبناء مصر فيعلمونهم ويتعلمون منهم، وعلى رأس هؤلاء جميعًا، السيد جمال الدين الأفغانى الذى تتلمذ عليه الشيخ محمد عبده وسعد زغلول. وبعد رصد واقع العلاقات الثقافية بين مصر وأفغانستان، يمكن القول: إن هناك مستقبلًا واعدًا بالازدهار والنمو والعمق. فمن ناحية لا توجد رواسب أو تراكمات عداء تؤدى إلى سوء فهم أو تؤثر بين الطرفين، ومن ناحية أخرى فإنه توجد علاقات تواصل بين الطرفين على مدار التاريخ، غير أنه لا يمكن الاعتماد على الاعتبارات التاريخية وحدها؛ لأن ذلك لن يكون ذا نفع كبير إذا ما لم يدعمه ويسانده تحرك واقعى ملموس؛ ولذلك فإن مستقبل العلاقات المصرية الأفغانية سيعتمد على مدى قدرة الشعبين على فهم بعضهما البعض من خلال التفاعل المباشر بينهما، ولا يتم ذلك إلا من خلال العلاقات عن طريق إرساء قنوات ثقافية مختلفة وجسور اتصال بين البلدين.

ثالثًا: العلاقات الاقتصادية

بعد أن نجح البلدان حتى الآن فى تحقيق التقارب السياسى المنشود، والذى انعكس فى التبادل الدبلوماسى والزيارات المتبادلة بين البلدين، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفغانستان كانت محدودة جدًّا نظرًا لسببين.

أ ـ حالة عدم الاستقرار السياسى التى شهدتها أفغانستان منذ السبعينيات وحتى الآن. وقد أثر هذا على تنمية أفغانستان وعلاقاتها التجارية مع دول العالم مثل مصر وغيرها، حيث اقتصرت معظم صادرات وواردات أفغانستان مع دول الجوار الجغرافى مثل إيران وباكستان وآسيا الوسطى.

ب ـ البعد الجغرافى بين البلدين والذى شكل عائقًا أمام انتقال السلع والخدمات بين البلدين.

وانطلاقًا من أهمية الدافع الاقتصادى فى سياسة مصر الخارجية، فإن مصر ترغب فى الاستفادة من أفغانستان؛ لأنها تعد مصدرًا مهمًّا للمواد الخام، حيث تتمتع باحتياجات كبيرة من الغاز والمعادن مثل الأحجار الكريمة والفحم والنحاس، ومن ثم وقَّعت كلتا الدولتين العديد من الاتفاقيات التجارية خاصة فى فترة الستينيات من القرن الماضى مثل اتفاقية التجارة والدفع، وقد وقعت فى ١٩ إبريل سنة ١٩٦٠[١].

(١) أفغانستان وجهان، المرجع السابق.

وبموجب اتفاقية التجارة والدفع تستطيع مصر أن تستورد من أفغانستان الفواكه المجففة والمشمش والتين والجوز والفستق والفواكه الطازجة، وجلود الماعز والأغنام والأبقار ومختلف أنواع الفراء التى تمتاز بها أفغانستان، والحبوب الزيتية. كما تستطيع أفغانستان أن تستورد من مصر المواد الخام الصناعية والمنسوجات والورق والأدوية ومنتجات البلاستيك وحروف الطباعة والمنتجات الزجاجية والمواد الغذائية [1].

ولكن حالة عدم الاستقرار فى أفغانستان حالت دون تفعيل وتنشيط هذه الاتفاقيات، حيث توضح الأرقام أن حجم العلاقات التجارية يكاد يكون منعدمًا فى الفترة الحالية. إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية فى حاجة إلى دفعة قوية لكى تتطور هذه العلاقات الاقتصادية بالقدر الذى يعكس الإمكانات المتوافرة فى الدولتين، وهى الحقيقة التى تدعو إلى تقييم واقع العلاقات بينهما من أجل استشراف آفاق المستقبل بالوقوف على السلبيات ومحاولة القضاء عليها، ومعرفة الإيجابيات والعمل من أجل تعظيمها، خاصة أن هناك حسب التصريحات الرسمية رغبة جادة متبادلة لدى الدولتين لدفع العلاقات مجالات جديدة فضلًا عن تعميق ماهو قائم منها.

***

(١) أبو العينين فهمى محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٩.

الفصل الثانى

السياسة الخارجية المصرية
تجاه المقاومة الإسلامية ضد السوفييت
١٩٧٩ ـ ١٩٨٩

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان

المبحث الثانى: السياق التاريخى للعلاقات الأفغانية السوفييتية

المبحث الثالث: موقف مصر تجاه المقاومة الإسلامية ضد السوفييت

الفصل الثانى

السياسة الخارجية المصرية

تجاه المقاومة الإسلامية ضد السوفييت ١٩٧٩ - ١٩٨٩

تعتبر مصر حكومة وشعبًا الرائد الأول والسند الأكبر لسائر حركات التحرر والتقدم فى العالم العربى على وجه الخصوص والعالم الإسلامى بشكل عام، وذلك لما لها من ثقل بشرى وبعد سياسى ومركز جغرافى وتاريخ حافل بالأحداث والتطورات السياسية والعسكرية والحضارية والاقتصادية والعلمية. كل ذلك يجعلها عنصرًا فعالًا ولاعبًا رئيسيًّا فى توجيه السياسة العربية والإسلامية والتأثير عليها. هذا التوجيه والتأثير الذى اتخذ أشكالًا متعددة متنوعة، تتمثل فى توفير الدعم والمساندة المادية أحيانًا والسياسية أو العسكرية أحيانًا أخرى، والدارس للتاريخ السياسى الثورى فى العالمين العربى والإسلامى يدرك بشكل ملحوظ ما تؤديه مصر وما تقوم به من جهد فى دعم حركات التحررالوطنية والسياسية منها، ودعم المد الثورى ضد الاستعمار العالمى الغربى أيًّا كان شكله وجنسه حتى أضحى المستعمرون يحسبون لمصر ألف حساب، ويدركون بعدها وتأثيرها وخطرها الإقليمى والدولى على مطامحهم وإستراتيجياتهم.

وفى هذا الفصل، يحاول الباحث إبراز دور مصر وأثرها السياسى والعسكرى فى دعم جهاد الشعب الأفغانى ماديًّا وعسكريًّا وسياسيًّا ضد الغزو السوفييتى لأرض أفغانستان، هذا الدور الذى لم يقتصر على كونه حكوميًّا بل توسع ليشمل شعب مصر كله. ويستهدف هذا الفصل التعرف إلى الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان والتدخل السوفييتى فيها، حيث لم يكن ثمة موضوع

يستحوذ على اهتمام قادة العالم أكثر من موضوع التدخل السوفييتى فى أفغانستان. ثم بعد ذلك أسوق الكلام حول السياسة الخارجية المصرية تجاه المقاومة الإسلامية ضد السوفييت.

ولدراسة موضوع التدخل السوفييتى فى أفغانستان يتعين على الباحث الوقوف على الجذور التاريخية للعلاقات الأفغانية السوفييتية، لأن التدخل السوفييتى على أفغانستان لم يكن وليد لحظة أو مصادفة، ولكن كان هدفًا معينًا وبرنامجًا دقيقًا استغرق لتطبيقه والعمل به أكثر من ستين عامًا؛ لأن بذور الشيوعية بذرت فى أفغانستان فى عهد أمان الله خان، واستقام عودها فى الفترة الأولى من رئاسة محمد داود خان، ونضجت واستوت بعد تجديد القانون الأساسى عام ١٣٤٣ هـ، إبان الفترة الثانية لحكم محمد داود خان (١٩٧٣م - ١٩٧٨م) أزهرت وأينعت[1].

وعلى ضوء هذا فإن الدراسة تنقسم إلى ما يلى:

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان.

المبحث الثانى: السياق التاريخى للعلاقات الأفغانية السوفييتية.

المبحث الثالث: موقف مصر تجاه المقاومة الإسلامية ضد السوفييت.

***

(١) ش. ن، حق شناس. مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٥.

المبحث الأول

الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان

تتميز أفغانستان بموقع فريد فى القارة الآسيوية، حيث تقع أفغانستان فى قلب آسيا، يحدها من الشمال طاجكستان وأزبكستان وتركمنستان وفى أقصى شمال الصين، ويحدها من الغرب إيران، ومن الشرق والجنوب باكستان. وهذا الموقع كان له عظيم الأثر فى تحديد ملامح وسمات السياسة الخارجية الأفغانية، وتعتبر أفغانستان من «الدول الحبيسة ـ Landlocked» التى لا توجد لها منافذ خارجية على البحر، وهو وضع انعكس عليها بالسلب وأحيانًا بالإيجاب، الأمر الذى أدى إلى توطيد العلاقات مع جيرانها الذين يملكون سواحل لتصريف منتجاتها.

وعلى الرغم من الحقوق الدولية التى منحها المجتمع الدولى للدول الحبيسة مرورًا بمعاهدة برشلونة عام ١٩٢١ واتفاقية جنيف ١٩٥٨ ومؤتمر المكسيك ١٩٨٢، إلا أن الحصول على هذه الامتيازات يظل رهنًا بإرادة دول المرور أو «دول الترانزيت ـ Transit-state»، حيث مُنحت دول المرور فى إطار هذه الاتفاقيات الحقَّ فى منع مرور السلع والأشخاص التابعين للدول الحبيسة حين يترتب على عبورهم ضرر أمنى لهم، وقد استغلت بعض دول العبور هذا الحق كذريعة للضغط على الدول الحبيسة المجاورة لها[1]. وهذا ما عانته وما زالت تعانيه أفغانستان؛ ولذا ارتبط بهذا النمط من المواقع الكثير من مظاهر الضعف والعجز التى أصبحت تميز أفغانستان، وتتمثل هذه المظاهر فى الآتى:

(أ) أصبحت أفغانستان بموقعها القارى الحبيس من أكثر دول العالم عزلة وانزواء، الأمر الذى جعلها بعيدة عن تأثير تيارات التغيير التى اجتاحت العالم، حيث أضفى طابع الانزواء والانطواء صفة المحافظة والركود على كثير من قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما تحمله هذه الصفات الإستاتيكية من دلائل ومؤشرات على سيادة النظام القبلى فى الدولة.

---

(١) إبراهيم محمد العنانى «الأبعاد القانونية للعلاقات الدولية والاقتصادية»، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد (٢) معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، إبريل ١٩٨٥، ص ٢١.

ومن ثم لم تتحول أفغانستان فى إطار النظام القبلى إلى منطقة جذب تشجع على التعامل مع العالم الخارجى بصورة تجعل منها حلقة من حلقات الاتصال والارتباط بين الشرق والغرب[1].

(ب) أفغانستان كدولة حبيسة كان له أكبر الأثر على الاقتصاد الأفغانى، وفى تشكيل السياسة الخارجية الأفغانية منذ وقت بعيد وإلى الآن، والمثال الأكثر توضيحًا لتلك التأثيرات هو مشكلة بشتونستان، حيث نشبت أزمة بشتونستان فى ١٩٦٠، واستمرت حتى ١٩٦٣ حين أغلقت الحدود بين البلدين، وكانت النتيجة أن ألحق الضرر بالاقتصاد الأفغانى، فقام السوفييت والهند بنقل المنتجات الزراعية الأفغانية المعدة للتصدير جوًّا للتخفيف من حجم الأزمة.

ولكن الحصار وعدم فتح حدود من جانب باكستان سبب مصاعب جمة لأفغانستان، وبدأت إيران تؤدى دورًا سياسيًّا فى التحريك الداخلى، وتوصل الشاه إلى إقناع الملك ظاهر شاه وعمه شاه ولى بضرورة تخفيف حدة (النفوذ السوفييتى) فى البلاد متعهدًا بأن تتخلى باكستان عن موقفها المتصلب، ونجح الهجوم الدبلوماسى الذى شنه الشاه، وطرد داود خان من منصبه بعد ١٠ سنوات قضاها كرئيس لوزراء أفغانستان. وما زالت باكستان تستغل تداعيات الموقع الحبيس لأفغانستان لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، مثلما حدث عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقد قامت آنذاك بمنع مرور التجارة الأفغانية عبر ميناء كراجى، وجاء ذلك تنفيذًا للمطالب الأمريكية بهدف تضييق الخناق على حركة طالبان فى أفغانستان.

الموقع الإستراتيجى لأفغانستان والتحديات

تقع أفغانستان فى قلب آسيا، وتحتل موقعًا إستراتيجيًّا مهمًّا جعلها على مر التاريخ ملتقى لقوافل التجارة بين الشرق والغرب، ومعبرًا للغزاة من الشرق والغرب والشمال وعلى أرضها امتزجت حضارات الشرق والغرب[2].

ونظرًا لأهمية هذا الموقع، شكلت أفغانستان جانبًا مهمًّا من جوانب الفكر الجيوبوليتيكى العالمى ابتداءً من هالفورد ماكيندر H. Mackinder الذى قدم نظرية قلب الأرض Heartlans عام ١٩٠٤ «بأن من يسيطر عليه ملك زمام السيطرة على العالم» ثم جيمس فيرجريف J. Fairgrieve صاحب

---

(١) حسن طه نجم، أفغانستان، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامى، المجلد الخامس، «إقليم النطاق الجبلى فى غربى آسيا»، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٩، ص ٤٣١.

(٢) محمد عبدالقادر أحمد، المسلمون فى أفغانستان، الناشر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ١٦.

نظرية منطقة الارتطام والاصطدام Crush zone والتى قدمها عام ١٩١٥، وانتهاءً بـ «سبيكمان Spykman» ونظريته المسماة بالنطاق الهامشى Rimland، كما أنها كانت وما زالت جزءًا مهمًّا من الإستراتيجية الأمريكية لتطويق واحتواء الدول المارقة ابتداءً من جورج كينان George Kennan[1] (الذى ابتدع سياسة الاحتواء Containment ضد الاتحاد السوفييتى، وانتهاءً بمارتن أنديك[2] Martin Indyk مهندس سياسة الاحتواء المزدوج Dual Containment Policy ضد إيران والعراق.

الموقع المجاور لأفغانستان

يقصد بالموقع المجاور موقع الدولة بالنسبة للدولة المجاورة لها مباشرة Immediate Neigh-bours، والغرض من دراسة الموقع المجاور هو التعرف إلى طبيعة العلاقات التى يمكن أن تربط بين الدولة وجاراتها داخل حيز مكانى مشترك، وذلك على أساس أن هذا النمط من العلاقات له أهمية خاصة فى حياة الدول؛ لأنه يمس مسًّا مباشرًا حاجة الدول الأساسية إلى تأمين سلامة أراضيها ووحدة ترابها. وتدخل فى نطاق موقع أفغانستان كل الدول التى تشترك معها فى الحدود البرية، وقد تم تحديد الدول المجاورة لأفغانستان فى سياق دراسة الموقع، لذلك ستقتصر دراسة الموقع المجاور حول المحاور الآتية:

(أ) موقع الجوار وتأثيره على السياسة الخارجية للدولة

يظهر هذا التأثيرمنذ أن كانت أفغانستان واقعة بين إمبراطوريتين متصارعتين ومتنافستين، هما الإمبراطورية الروسية فى الشمال، والإمبراطورية البريطانية فى الجنوب (عندما كانت تسيطر على الهند). ونظرًا لأنها كانت تمثل حاجزًا بين شبه القارة الهندية ومنطقة وسط آسيا؛ أى أنها بمثابة نقطة العبور لتحقيق الهدف الروسى، وهى كذلك أيضًا بالنسبة للهدف البريطانى، والذى تمثل آنذاك فى الرغبة البريطانية فى تأمين حدود الهند الشمالية والتوسع فى الأراضى الأفغانية. وفى ظل مبادئ صراع القوى العظمى خلال القرن التاسع عشر، أخذت الإمبراطورية البريطانية على عاتقها مهمة التصدع الواسع للتطلعات القيصرية الروسية نحو شواطئ المحيط الهندى وبحر

(١) مدير قسم التخطيط السياسى بالخارجية الأمريكية حيث أشرف على التخطيط الإستراتيجى الأمريكى فى الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩.

(٢) مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق لشئون الشرق الأدنى.

العرب، ومن ثم دار صراع هائل بين أقوى إمبراطوريتين فى المنطقة آنذاك. القياصرة يريدون الوصول إلى المياه المفتوحة، والبريطانيون يقاومون لمنع تكرار التوسع الروسى الذى وصل إلى سواحل المحيط الهادئ.

وإذا كانت شبه القارة الهندية قد أدت دورًا رئيسيًّا فى هذا الصراع باعتبارها القاعدة الشرقية للإمبراطورية البريطانية، فإن دولة صغيرة مثل أفغانستان أدت هى الأخرى دورًا بالغ الأهمية باعتبارها نقطة مفصلية إستراتيجية بين عملاقين، ومنطقة عازلة بين ممتلكات الإمبراطوريتين المتصارعتين. ولقد حاول قدامى الحكام الأفغان أن يستغلوا هذا الموقع الإستراتيجى العازل لصالح المحافظة على وضعهم المستقل. بينما تبارت كل من بريطانيا العظمى، وروسيا القيصرية فى شن الحملات العسكرية على أفغانستان لإخضاعها واحتلالها ضمن السباق الاستعمارى الهائل خلال القرن الماضى... كانت بريطانيا تريد ألا تترك أفغانستان بموقعها الإستراتيجى المهم فريسة للقياصرة، وكان القياصرة يريدون ألا تقع أفغانستان ضحية للاستعمار البريطانى[1].

ومن أجل ذلك، تسابق الطرفان المتصارعان على إرسال جيوش الغزو فى محاولة لقهرهذه البلاد الجبلية الوعرة وإخضاع قبائلها المقاتلة الشرسة، لكن الضحية الحقيقية كانت هى القوات البريطانية والروسية التى واجهها الأفغان بمقاومة أسطورية فريدة، أجبرت القوتين فى نهاية القرن التاسع عشرعلى الاتفاق الضمنى على ترك أفغانستان منطقة عازلة مستقلة تفصل بينهما... ولقد ظل هذا الاتفاق الدولى الضمنى ساريًا يحمى استقلال أفغانستان وحيادها حتى تغيرت الأوضاع الدولية، واختلفت مقاييس الصراع بين القوى العظمى الحديثة خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى سبعينيات القرن العشرين. فدخل الجيش السوفييتى أفغانستان فى أعقاب الثورة اليسارية التى قامت هناك عام ١٩٧٨ ليضع بذلك قواعد جديدة للعبة الشطرنج على قدم وساق بين العملاقين الأمريكى والسوفييتى، ولينجح فيما فشل فيه القياصرة الروس خلال القرن التاسع عشر أثناء صراعهم مع الاستعمار البريطانى. ولينهى وظيفة الدولة العازلة Buffer State ويقضى على مبدأ الحياد الذى التزمت به من قبل، ويضع أفغانستان على أبواب الانحياز بل والتبعية للاتحاد السوفييتى[2].

---

(١) صلاح الدين حافظ، أفغانستان الإسلام والثورة، المكتب المصرى الحديث، القاهرة،١٩٨٧، ص ١٦٧.
(٢) المرجع السابق.

(ب) التأثير الجيوبوليتيكى لموقع الجوار على وضع الدولة الداخلية واستقلالها

يزيد من مساوئ الموقع المجاور لأفغانستان كثرة عدد الدول المجاورة، حيث تشترك أفغانستان فى حدودها مع ست دول تحيط بها. كما أن أفغانستان لا تمثل وحدة جغرافية متميزة - طبيعية وبشرية - رغم أن حدودها مع الدول المجاورة هى حدود جبلية فى الأغلب، ولكنها عبارة عن امتدادات طبيعية وبشرية للدول المجاورة، لا سيما فى ظل كثرة الممرات الجبلية والأودية النهرية القاطعة لهذه الحدود، إضافة إلى التدخلات الإثنية على جانبيها، الأمر الذى أفضى إلى زيادة احتمالات التدخلات الإقليمية من قبل القوى المجاورة فى الشئون الداخلية الأفغانية، وتسعى كل قوة من هذه القوى إلى خلق مجال لنفوذها عبر امتداداتها الإثنية فى أفغانستان على حسب المصالح الأفغانية، لذلك ظلت أفغانستان تمثل بؤرة توتر وقلق، وهى تتأثر وتؤثر بكل ما يجرى ويدور فى آسيا الوسطى وحتى الشرق الأوسط.

أفغانستان والواقع الدولى فى ظل القطبية الثنائية

أخذت الأهمية الحقيقية للموقع الجغرافى لأفغانستان تتبلور وتتضح معالمها، منذ أن أصبحت كيانًا سياسيًّا متكاملًا، بعد أن انفصلت عن الإمبراطورية الفارسية عام ١٧٤٧، ثم أخذ هذا الكيان السياسى الجديد يكتسب أهميته وخطورته فى ظل المنافسة والصراع بين الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية القيصرية تارة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى تارة ثانية، وبين القوى الإقليمية الأخرى تارة ثالثة، وأخيرًا فى ظل أهميته الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. فبالنسبة لوضع أفغانستان فى الإطار العملى للصراع البريطانى الروسى، فقد تم الإلمام بهذا الموضوع فى سياق دراسة الموقع المجاور.

وضع أفغانستان فى الإطار العملى للصراع الأمريكى السوفييتى

وجدت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى صراعها خلال سنوات الحرب الباردة فى أفغانستان أرضية مناسبة لاختبار موازين القوى بينهما دون مواجهة مباشرة بين الطرفين، حيث استغلت الولايات المتحدة أهمية موقع أفغانستان فى صراعها مع الاتحاد السوفييتى، وذلك من خلال الآتى:

إثارة الفتنة فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى الجنوبية الإسلامية اعتمادًا على التداخل الإثنولوجى على جانبى الحدود الأفغانية الشمالية مع هذه الجمهوريات، وقد اعتمدت الإستراتيجية

الأمريكية على سلاح الاعتقاد ضد تهديد الإلحاد، وبأن الدين هو السلاح الأكثر فاعلية ونفاذًا فى العالم الثالث على حد قول جون فوستر دالاس[١]. وبما أن الإستراتيجية الأمريكية فى العالم الثالث اعتمدت على سلاح الاعتقاد ضد تهديد الإلحاد فإن وكالة المخابرات الأمريكية تجاسرت على اتخاذ شعارات الإسلام لتكون وسيلتها وذخيرة سلاحها[٢]. انطلاقًا من حتمية مؤكدة وهى أن العقيدة الإسلامية الأكثر انتشارًا فى هذه المنطقة، كما أن وسائل القهر السوفييتية لم تستطع أن تنتزع الإسلام من قلوب سكان تلك الجمهوريات على مدى قرن من الزمان.

وكانت هذه المنطقة المدخل الأقرب للتجسس على عمق الاتحاد السوفييتى انطلاقًا من القواعد الأمريكية فى باكستان، وكان مطار بيشاور بالتحديد هو منطلق طائرات التجسس الأمريكية الشهيرة من طراز «U2»، وقد انكشف أمرها وأسقطت إحداها، وتكتم السوفييت على أمر قائد الطائرة وحطامها حتى فوجئ الرئيس «أيزنهاور» فى باريس وأثناء افتتاح مؤتمر قمة للأربعة الكبار فى العالم بالزعيم السوفييتى «نيكيتا خروشوف» يصرخ فى وجهه ويرمى أمامه على المائدة بصور تبدأ بصورة قائد طائرة التجسس الكولونيل «فرانسيس باور» ملقى على الأرض، ثم ممددًا على سرير مستشفى، ثم جالسًا أمام صحفيين عسكريين، ومجموعة كبيرة لصور أخرى التقطتها آلات التصوير الدقيقة لطائرات التجسس وتظهر فيها تفاصيل بعض المنشآت العسكرية واضحة ومكشوفة. وبعد الصراخ يمضى خروشوف ويصف «أيزنهاور» على مسمع من الرئيس الفرنسى «شارل ديجول» ورئيس الوزراء البريطانى «هارولد ماكميلان» بأنه كذاب ومنافق.

وهكذا وسط معمعان الحرب الباردة، ومع خطط إثارة الفتنة فى الجمهوريات الجنوبية الإسلامية للاتحاد السوفييتى، أصبحت أفغانستان على صعوبة أرضها وعزلة شعبها جسرًا مزدحمًا لأكبر عملية مخابرات سرية جرى تدبيرها وتنفيذها طوال القرن العشرين[٣]. وفى يقيننا أن السياسة الخارجية الأمريكية شجعت التورط السوفييتى فى أفغانستان بأشكال شتى، وعبر تلميحات التقطت فى موسكو، بل هى هيأت أجواء التدخل السياسى العسكرى السوفييتى الثقيل هناك خاصة بعد أن بدأت تثير المتاعب قرب ظهر الاتحاد السوفييتى، وعلى تلك الحدود الإستراتيجية الحساسة.

---

(١) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق فى عهد دوايت أيزنهاور.

(٢) محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكى من نيويورك إلى كابل، المصرية للنشر العربى والدولى، يونيو ٢٠٠٣، ص ٢٠٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

لقد كان حلم الأمريكيين هو تحويل أفغانستان إلى مستنقع يغرق فيه السوفييت عسكريًا وسياسيًا ويستنزفون ماديًا، ويلطخون إعلاميًا وأخلاقيًا... تمامًا كما حدث مع الأمريكيين أنفسهم فى فيتنام، ومن ثم أرادوا تحويل أفغانستان إلى فيتنام جديدة للسوفييت[1]... حتى يتساوى الجميع فى التورط والاستنزاف والتلطيخ والسمعة السيئة، فضلًا عن الجرح الغائر فى جسد المجتمع نتيجة الخسائر البشرية الفادحة[2]. كما قال بريجينسكى وقتها: إن أمامنا الفرصة الآن لكى نجعل الاتحاد السوفييتى يذوق مرارة الكأس التى شربناها فى فيتنام.

يبرز الدور الأمريكى فى هذا الشأن أيضًا عبر زيادة التورط السوفييتى فى المستنقع الأفغانى بعد الاحتلال السوفييتى لأفغانستان عام ١٩٧٩، من خلال مساندة المجاهدين ليس حبًا فى الإسلام.. أو غيرة على حرية الشعب الأفغانى، بل إن الهدف كان يندرج فى إطار المغزى الحقيقى لمبدأ ريجان Reagan Doctrine... فى مواجهة مبدأ «بريجنيف»[3] ألا وهو تقديم مساعدات مالية عسكرية كبيرة للمجاهدين الأفغان[4]. ومساعدة معارضى النظم الحليفة للسوفييت حتى يتم استنزافها واستنزافهم... وحتى يدفع السوفييت أغلى الأثمان وأغلى الضحايا فى المستنقع الأفغانى الوعر. الأمر الذى كان من أهم عوامل تفكك الاتحاد السوفييتى. كما اعترف الرئيس نيكسون بفضل الجهاد الأفغانى فى إسقاط الشيوعية والاتحاد السوفييتى، حيث قال: إن شجاعة واستبسال المقاومة الأفغانية كانت أهم الأسباب التى أدت إلى انهيار الإمبراطورية السوفييتية فى أوروبا الشرقية[5]. وهكذا عند الأمريكان كانت هزيمة الاتحاد السوفييتى إثباتًا لصحة مذهب ريجان الداعى إلى تأييد المقاومة المسلحة ضد الأنظمة الشيوعية[6].

(١) حلت لعنة أفغانستان بالاتحاد السوفيتى مثلما حلت لعنة فيتنام بالولايات المتحدة. وكانت اللعنة أفدح وأفتك على الاتحاد السوفييتى. فإنه بمجرد تدخله فى أفغانستان هلك الزعيم الشيوعى بريجنيف صاحب الفكرة القاتلة، ثم هلك خلفه يورى اندروبوف صاحب التنفيذ، ثم هلك قسطنطين تشرننكو صاحب الاستمرار بالقتال، ثم رأس المجلس الأعلى جورباتشوف الذى لم يجد مناصًا من فتح حوار مع زعماء المجاهدين من أجل تيسير انسحاب الاتحاد السوفييتى من أفغانستان، واتفق على ذلك سنة ١٩٨٨. إلى أن تفكك الاتحاد السوفييتى بسبب مقاومة الأفغان.

(٢) صلاح الدين حافظ، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠.

(٣) ظهر هذا المبدأ كعنصر أساسى مكون من مكونات السياسة الخارجية السوفييتية بعد احتلالهم لتشيكوسلوفاكيا فى أغسطس ١٩٦٨، حيث أعطى هذا المبدأ الاتحاد السوفييتى، حق التدخل فى الشئون الداخلية لدول أوروبا الشرقية إذا ما تعرضت النظم الاشتراكية للخطر الداخلى أو الخارجى، أو ما يسمى بالثورة العكسية.

(٤) ازدادت المساعدات الأمريكية للمجاهدين الأفغان فى عهد ريجان وكان ريجان متعاطفًا ومتحمسًا مع القضية الأفغانية، ومن أقواله فى مدح المجاهدين: «إن هؤلاء السادة هم النظير الأخلاقى للذين أسسوا الولايات المتحدة» عبارة لريجان وردت أثناء تقديم بعض زعماء المجاهدين لرجال الصحافة فى حديقة البيت الأبيض عام ١٩٨٦.

(٥) محمد مورو، «الإسلام وأمريكا» حوار أم مواجهة، تحليل للكتاب: الفرصة السانحة لريتشارد نيكسون، الدبس للنشر، ص ١٨.

(٦) صامويل هنتنجتون، صراع الحضارات، ترجمة عباس هلال كاظم، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٣٥٢.

فالأمر عند الأمريكان والغربيين عمومًا هو تحقيق أفغانستان الانتصار النهائى الحاسم، بل إنها «واتر لو» الحرب الباردة[1]. ومن ناحية أخرى استفادت الولايات المتحدة من الغزو بتحويل الأنظار عن قضية الرهائن الأمريكيين التى بدأت فى ٤ نوفمبر ١٩٧٩ ضمن مواجهة حادة بين الثورة الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة[2].

هذا، وقد حققت أحداث ١١ سبتمبر لأمريكا أمنية عزيزة عندما كشفت لها عن عدو آخر طالما بحثت عنه منذ انهيار الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩١؛ هذا العدو أصبح الإسلام الراديكالى، ولذلك لم يكن غريبًا أن تحدد أمريكا هدفها الأول منذ اليوم الثانى لأحداث ١١ سبتمبر، وهو تدمير شبكة القاعدة والقبض على أسامة حيًّا أو ميتًا باعتباره المسئول عن قتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص، ولا يخفى علينا أن أمريكا أدخلت ضمن دائرة الخصم أو العدو كل من يعارض الهيمنة لأمريكا من خلال العولمة والنيوالليبرالية[3]. وإن الباحث فى الشأن الأفغانى ومنطقة آسيا الوسطى يكتشف أن الولايات المتحدة كانت تستعد لشن حرب منفردة على أفغانستان منذ يونيو ٢٠٠١؛ أى قبل ثلاثة أشهر من أحداث ١١ سبتمبر عندما تفجرت الأزمة بين طالبان والمجتمع الدولى بسبب نية الحركة تدمير تماثيل بوذا، حيث أنذر الوفد الأمريكى ـ المشارك فى مفاوضات برلين المتعددة الأطراف حول مستقبل أفغانستان ـ بحدوث أمر خطير، بعد أن تيقن من فشل المفاوضات، وكان هذا الوفد برئاسة توم سيمونوس (السفير الأمريكى السابق فى إسلام آباد)، وضم فى عضويته كارل أندرفورث (مساعد وزير الخارجية سابقًا) ولى كولدرن (الخبير السابق فى وزارة الخارجية) وطبقًا لما ذكره نيازنيك ـ سفير باكستان فى باريس، والذى شارك فى المفاوضات ـ فإن الوفد الأمريكى أعلن أن الولايات المتحدة ستقوم بغزو أفغانستان فى منتصف شهر أكتوبر، وسوف تقوم بالإطاحة بنظام طالبان[4].

---

(١) وهى المعركة التى وقعت فى ١٨ حزيران سنة ١٨١٥ فى مدينة «واترلو» فى وسط بلجيكا قريبًا من عاصمتها، ولقى فيها نابليون هزيمته النهائية بعد أن قهرت جيشه قوات بريطانيا وألمانيا وبلجيكا، وهذه هى التى جعلت تطلعات نابليون فى السيطرة على أوروبا أو توحيدها تحت رايته أحلامًا، وأجبرته على التقهقر إلى فرنسا.

(٢) السفير/ عبدالله الأشعل، المحاولات الإسلامية لمعالجة الأزمة الأفغانية، إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧.

(٣) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٣٥.

(٤) تيرى ميسان، ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الخديعة المرعبة، ترجمة داليا محمد السيد الطوخى، جيهان حسن عبد الغنى، ص ٦٢.

إلا أن الأمر كان فى انتظار لحظة أو حدث معين وملائم إلى أن جاء الحدث فى سبتمبر ٢٠٠١ وأصبح بن لادن هو كبش الفداء لتهدئة الرأى العام الأمريكى، وتحت ستاره يتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية غير المعلنة(١). فكانت أفغانستان الصيد الأول الذى فتح شهيتها على العراق، وسوف نتحدث بالتفصيل عن الأهداف غير المعلنة للحرب الأمريكية على أفغانستان فى الفصل الأخير.

أفغانستان والواقع الإقليمى

على الرغم من أن الولايات المتحدة ساعدت المجاهدين الأفغان ضد السوفييت قبل انهيارها، وشجعت المشاعر الدينية الإسلامية لدى المقاومة، إلا أنها بعد انتهاء المهمة أصبحت تواجه مخاطر إقامة دولة إسلامية فى أفغانستان(٢). ومن هنا، طفت على السطح اقتراحات العودة الملكية، وبدأت المحاولات الذكية لخلخلة المجاهدين أو شرخ وحدتهم عن الطريق الفصل بين المعتدلين والمتشددين. وسعوا جاهدين للحيلولة دون إقامة حكم إسلامى فى أفغانستان، وجاء الصراع الممتد على مدار السنوات الماضية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بين الفصائل الأفغانية المتقاتلة ليؤخر إمكانية مثل هذه الدولة، وأدخلت أفغانستان إلى دائرة الصراعات الإقليمية، فوقوع أفغانستان بين الأقاليم غير المستقرة سياسيًّا وعسكريًّا ساعد على تخليد صورة الحرب الأهلية فيها. وكل من باكستان وإيران والسعودية تطمع وتعمل على بلورة الوضع النهائى عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا فى أفغانستان لصالحها؛ أى أن تنتصر فى النهاية القوى الموالية فى البلاد.

***

(١) صبرى طه العشرى، ماذا وراء الحملة الأمريكية؟، مجلة الدفاع، العدد ١٨٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ٥٩.

(٢) السفير / أحمد طه محمد، الصراعات الإقليمية فى آسيا، أوراق آسيوية، العدد ٦، فبراير ١٩٩٦، مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٣٩.

المبحث الثانى

السياق التاريخى للعلاقات الأفغانية السوفييتية

يتفق المؤرخون أن الجذور التاريخية للاهتمام والمصالح الروسية تجاه أفغانستان تعود إلى الفترة من ١٦٨٢ وحتى ١٧٢٥ فى ظل حكم بطرس الأكبر، وأيضًا احتلت أفغانستان محور الفكر الجيوبوليتيكى للقادة الروس آنذاك[١].

ففى ظل التوسع القيصرى كانت روسيا تنظر إلى المناطق المجاورة بما فيها أفغانستان على أنها مناطق تابعة أو تدخل فى مجالها التوسعى.. وقد ساعد على ذلك كثيرًا الطبيعة الطبوغرافية المشتركة لمعظم مناطق آسيا الوسطى، فعلى جانب الحدود كانت القبائل تتحرك بحرية واسعة بحكم أصولها العرقية المشتركة أو المتشابهة[٢].

ولقد بدأت أزمات الحدود بين أفغانستان وروسيا القيصرية تبرز على سطح الأحداث منذ الاحتلال البريطانى لشبه القارة الهندية بشكل خاص، ودخول الإمبراطوريتين البريطانية والقيصرية فى سباق للتنافس على التوسع والهيمنة فى آسيا، وهو الذى انتهى باحتلال بريطانى لبعض أجزاء من أفغانستان.

وبالتالى أصبح الاحتكاك مباشرًا بين العملاقين المتصارعين آنذاك، وقد وقع أول اتفاق رسمى بين الإمبراطوريتين لاقتسام النفوذ فى عام ١٨٧٣، وهو معروف باسم اتفاق كلاريدون ـ جوراتشكوف Claredon-Gortchakoff حيث اعتمد على نهر آمودريا كحد طبيعى، وتعهد الروس باحترام سيادة أراضى أفغانستان وإبقائها خارج الدائرة الجغرافية لنفوذهم[٣]. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى سعت روسيا إلى استغلال الحروب المتكررة بين دولة الأفغان والإنجليز، وقامت بتقديم العون العسكرى الضخم للأفغان، وبموجب ذلك عقدت معاهدة فى هذا الشأن بين حاكم أفغانستان (الأمير شير على خان) ومسئول البعثة الروسية الذى استقبل استقبالًا حارًا، وكان ذلك فى عام ١٨٧٨، وتضمنت هذه المعاهدة تعهد الروس بمساعدة الأمير «شير على خان» فى الحرب ضد الإنجليز، وأن يجعل الروس الأسلحة والمهمات العسكرية وتكاليفها تحت تصرف أفغانستان.

---

(١) معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٨٥، ص ٦٦.

(٢) صلاح الدين حافظ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

(٣) جامعة الشعوب الإسلامية والعربية: المشكلة الأفغانية فى المحافل الدولية، ديسمبر ١٩٧٩، ص ٤.

ومن هنا يمكن القول: إن الأمير شير على خان هو الذى فتح باب الصداقة والمكاتبة مع الجنرال الروسى كوفمان حاكم تركستان. وكان يعتقد أن قربه وصداقته للروس سيكونان، من ناحية، مانعًا من نفوذ الروس وتقدمهم، ومن ناحية أخرى لن تصل أيدى الإنجليز إلى أفغانستان ولكنه لم يمعن التفكير مطلقًا فى هذا الأمر، ولم يتدبر الحكمة القائلة: إن الفساد لا يتطهر بأفسد منه، وإن الاستعمار لا ينتهى بواسطة استعمار آخر، وبناء على هذا ضغط بحرارة على يد التعاون والصداقة مع الروس[1]. وعلى الرغم من الشواهد السابقة على وجود محاولات النفوذ الروسى إلى أفغانستان إلا أن النفوذ والعلاقة الوطيدة والمتينة بين روسيا وأفغانستان أصبحا حقيقة فى عهد الملك أمان الله خان. فقد تولى الأمير حبيب الله خان أفغانستان بعد موت أبيه عبد الرحمن خان[2] سنة ١٩٠١ – ١٩١٩، ويعتبر من الأمراء الأفغانيين المجددين والمثقفين ثقافة غربية.

وكان أكثر الحكام احتياطًا فى علاقاته مع الروس، واستفاد من الخبراء المهرة الأتراك فى المشروعات العسكرية والصحية والاجتماعية والطباعة، وحتى آخر دقيقة لم يسمح لأى روسى بأن يدخل أفغانستان تحت اسم هذه الوظائف، ولكن إقرار العلاقات التجارية مع الروس قد حطم هذا السد، وهيأ أجمل طريق وأحسن فرصة كان الروس فى انتظارها، منذ سنوات[3]. هذا وقد اهتم حبيب الله خان بالشئون الداخلية والنهضة بالمجتمع الأفغانى والدعوة إلى إحياء أمجاد المسلمين، وطرح فكرة اتحاد الممالك الإسلامية، وفى عهده دشنت المدرسة الحبيبية كما شقت الطرق واتخذت إجراءات لإدخال الآليات والوسائل الحضارية الحديثة وظهرت جريدة أسبوعية «سراج الأخبار» كان لها أثر مهم فى اليقظة القومية، وسمى نفسه بلقب سراج الملة والدين[4]. وقد أثار ذلك حفيظة الروس بل والإنجليز معًا، مما دعاهم إلى التفكير فى التخلص منه، وهو ما حدث فعلًا عام ١٩١٩ حيث قتل حبيب الله خان بصورة غامضة فى ٢٠ فبراير ١٩١٩[5] على يد قاتل مجهول.

(١) ش. ن. حق شناس، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٢) أمير عبد الرحمن خان الذى وقع اتفاقية «ديورند» مع الإنجليز دون أخذ مشورة الشعب الأفغانى وممثليه، وكذلك دون الرجوع إلى مسئولى بلاطه. كان عالمًا بحضارة العالم وثقافته الجديدة، ومع ذلك لم يؤسس أية مدرسة، وكذلك لم يصدر أية «جريدة» فى الوقت الذى كانت أفغانستان على دراية بها. ولم ترد مظالمُه «بالتنكيل هزارة» فى تاريخ أفغانستان. فقط يمكن أن يوجد مثال ذلك فى هجوم جنكيز خان. ميرغلام محمد غبار، أفغانستان درمسيرتاريخ. ص٦٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٥.

(٤) مجموعة مقالات بيرامون أفغانستان (مجموعة مقالات حول أفغانستان)، مركز تحقيقات أفغانستان، طهران، ص ٧٣.

(٥) لودويك آدمك، تاريخ روابط سياسى أفغانستان درنيمهء نخست سده بيستم (تاريخ أفغانستان السياسية فى نصف القرن العشرين)، ترجمة فاضل صاحب زاده، طبع دوم ١٣٨٤، ناشر، بنگاه انتشارات كابل، ص ٨١.

وبعد قتله بأسبوع، تولى ابنه أمان الله خان الذى تصادف مع توليه الحرب الثالثة بين الأفغان والإنجليز، واتسمت السياسة الخارجية لأمان الله على توطيد العلاقات مع روسيا، حيث تعمقت العلاقات الروسية الأفغانية فى عهده، فقد اتصل بلينين عن طريق الرسائل والرسل وطلب منه المساعدة وفتح قنوات الاتصال بين البلدين فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية[١]. وخاطبه بلفظ «والأكهر»[٢]، وطلب منه المساعدة. وبذلك هيأ الفرصة لتطأ أقدام الروس أرض أفغانستان، وتتحقق أحلامهم القديمة، وكان لينين ينتظر مثل هذه الفرصة التى لم يكن يعتقد إمكانية حدوثها حتى فى المنام، وأكثر من هذا فقد كان أمان الله خان أول حاكم لبلاد إسلامية يزور موسكو بعد الثورة الشيوعية، ويعترف بالنظام الشيوعى حيث جاء إليها مهنئًا ومفتتحًا عهدًا جديدًا من الصداقة بين البلدين، واستقبل استقبالًا حارًا من قبل السوفييت[٣]. وسرعان ما ترجم ذلك بتوقيع أول معاهدة صداقة بين أفغانستان والاتحاد السوفييتى. وفى ظل هذا الجو الودى توثقت العلاقات الأفغانية السوفييتية بدرجة كبيرة خاصة بعد أن قدم السوفييت مساعدات اقتصادية وعسكرية وفنية لأفغانستان فضلًا عن الاعتراف السياسى باستقلالها وحيادها.

كما وقعت معاهدة الحياد وعدم الاعتداء بواسطة محمود بك الطرزى وزير خارجية أفغانستان وليونيد ستارك، الوزير المفوض للاتحاد السوفييتى فى أفغانستان. وطبقًا للمادتين الثانية والثالثة يعتبر أى نوع من التدخل المسلح وغير المسلح، وإلحاق الضرر السياسى والعسكرى بأحدهما للآخر ـ مرفوضًا، وأيضًا أبدت أفغانستان رسميًا فى هذه المعاهدة رغبتها فى بقاء الدول الإسلامية حرة، وأن تظل خيوة وبخارى حرتين، ولكن لم يمضِ الزمن طويلًا حتى نقض الروس هذه المعاهدة، وفى أول فرصة سنحت لهم استولوا على الدولتين المسلمتين الحرتين[٤]. كما أن أمان الله خان لم يوفق فى اتخاذ السياسة الخارجية النشطة، وكذلك أيضًا لم يوفق فى السياسة الداخلية، فقد سعى إبان الله لإبعاد الدين عن الدولة فشدد على إحلال نظام مدنى مكان التشريع الإسلامى، وحاول كسر احتكار الدورانيين (فرع من البشتون) فعين رئيس وزرائه من الطاجيك، وحرم الزواج بين الأقارب، ودعا لنزع الحجاب وارتداء الملابس الغربية، معلقًا بأن حجر الأساس للبناء المستقبلى لأفغانستان الجديدة سيكون تحرير المرأة[٥].

(١) ميرآقا حقجو، أفغانستان ومداخلات خارجى (أفغانستان والتدخل الأجنبى)، انتشارات ميوند، كابل، ص ٧٣.
(٢) والأكهر معناها بالفارسية: الدر الثمين، وتطلق كناية عن الأصل والحسب الرفيع، وهو ما يخاطب به الملوك، والأمراء.
(٣) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٤.
(٤) ش. ن، حق شناس، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.
(٥) حنا صالح، أفغانستان الثورة، دار الفارابى، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، بيروت، ص ٣٥.

وبين عامى ١٩٢٧ - ١٩٢٨ قام الملك أمان الله بجولة خارجية استغرقت قرابة سبعة أشهر زار خلالها الهند ومصر وإيطاليا وفرنسا وإيران وروسيا فى الوقت الذى كانت خزينة الدولة تكاد تكون خاوية، وخلال رحلته ظهرت زوجته الملكة ثريا فى أوروبا دون حجاب أمام الملأ، كما ارتدت الأزياء الغربية، وكانت أول امرأة أفغانية تفعل مثل ذلك(١). ونشرت الصحف صورة الملكة ثريا دون حجاب وسرعان ما وصلت الصورة إلى كابل وانتشرت الأخبار فى طول البلاد وعرضها. وكانت وصول صورة الملكة سافرة إلى كابل عن طريق تسريب صحف إنجليزية. وكانت تلك المرحلة هى المرحلة التى أعقبت إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ وهبوب رياح التغريب القوية على العالم العربى والإسلامى والتى اقترنت بانتصار الكماليين وتبنى العلمانية فى تركيا، وسار أمان الله خان على درب كمال أتاتورك فما إن عاد من رحلته حتى أصدر أوامره بما يلى:

التقرب من روسيا والابتعاد عن بريطانيا، منع تعدد الزوجات، تحديد عمر معين لعقد الزواج، كشف الحجاب، إنشاء مدارس مشتركة للأولاد والبنات، والارتداء الجبرى للزى الغربى من الحذاء حتى القبعة، وفى عقب هذا الأمر قبضوا على كل من يرتدى العمامة ومزقوا عمامته، وفى سلسلة هذه التغييرات أرسل عددًا من الفتيات للدراسة فى الخارج(٢). وهكذا كان أمان الله لم يحسن إدارة البلاد بسبب محاولته تقليد أتاتورك فى حركة التغريب والتخلى عن التوجه الإسلامى. هذه الخطوات ونظائرها صدمت الجميع، فأفتى العلماء بكفر الملك وخلعه، وبعد صدور الفتوى من العلماء الكرام ثار الشعب ضد أمان الله خان وقاد الثورة فى كابل بتشجيع العلماء «حبيب الله كلكانى» واستولى على الحكم فى ١٧ يناير ١٩٢٩ الأمر الذى أنهى حكم أمان الله خان(٣). وقد حاول السوفييت دعمه ومساندته إلا أنهم فشلوا، وهو ما اعتبر ضربة كبيرة للسياسة السوفييتية آنذاك. وتوفى أمان الله فى المنفى سنة ١٩٦٠(٤).

وعندما استولى حبيب الله «ابن السقاء» على الحكم، حاول فيها أسلمة الحكم على عكس سلفه، وسمى نفسه بخادم دين رسول الله، وخطب للشعب الأفغانى وقال قولته المشهورة: لقد

(١) مجموعة مقالات حول أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.
(٢) جواهر لآل نهرو، نكاهى به تاريخ جهان (لمحات من تاريخ العالم) ترجمة محمود تفضلى، مجلد ٣، ص ١٥٠٣.
(٣) لودويك دبليو آدمك، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠
(٤) كان المصريون أكثر من كتبوا عن ديمقراطية الملك أمان الله خان وحبه لشعبه واعتزازه بالحرية والاستقلالية وكراهيته للإنجليز والإمبرالية، وقد وصف المصريون الملك أمان الله كنموذج مثالى للحاكم الشرقى فى القرن العشرين، وكان المصريون فى وصفهم لأمان الله يقصدون قبل كل شىء إظهار كراهيتهم للملك فؤاد والاستعمار البريطانى، وكان الوفد المصرى وراء هذه الكتابات.

رأيت الحكومة تحارب الإسلام؛ ولذلك أخذت على عاتقى خدمة الإسلام والدفاع عنه، وإننى فى المستقبل لن أنفق أموال بيت المال فى إنشاء المدن وبناء القصور وفتح المدارس للبنات، بل سأنفقها على الجنود وعلماء الدين، لقد ألغيت جميع الضرائب والجمارك من هذا اليوم، وأنتم رعيتى وأنا أميركم اذهبوا وعيشوا فى سعادة وأمان.

وكان «رحمه الله» حاكمًا رفيعًا عفيفًا فى أعماله، فمع الانتصار والظفر بالقصر الملكى وخزائن الذهب لم يمد يده لسلب شىء قط، ولم يسمح لأى شخص أن يمد عينه إليها، ولكن هذه الذخائر والمدخرات نهبت بعده ولم يبق لها أثر. وفى العيد الحادى عشر للاستقلال الذى كان يحتفل به أيامه فى كابل، امتدح تضحية الناس وإيثارهم وإسهام الأمير أمان الله خان فى الحصول على الحرية، وحث الناس على شكره والعرفان بجميله، وقال:

يجب أن نعد أنفسنا ونقويها لنقل بوابة الصندل[1] من لندن ونحرر بخارى، وكرر المطلب نفسه، فى مجلس خاص مع السفير الروسى. هذه التصريحات فى الواقع كانت تمثل روح الحرية والاستبسال وحب الوطن، وعدم الجزع والخوف من الاستعمار وعدم الارتباط به؛ لأنه عقب هذه التصريحات طلبت إنجلترا سفيرها فى الحال، وتناول ملك إنجلترا حين افتتاح البرلمان وضع أفغانستان، فقال وضع غامض وغير معروف، وقال: إن سفير إنجلترا لن يعود إلى كابل ما دامت لا توجد هناك حكومة مرغوبة مطلوبة من الشعب[2]. ومن حديث ملك إنجلترا يظهر جيدًا أن حبيب الله كان مثل الشوكة فى أعين الإنجليز والروس معًا، ولهذا السبب كانوا يبحثون عن شخص يستطيع أن ينفذ أوامر لندن، وفى الوقت نفسه الذى كانت فيه هذه الضجة فى برلمان لندن نشرت جريدة «حبيب الإسلام» خبرًا يقول: إن الإنجليز قد اتفقوا مع نادر خان على أن يبلغوه إلى مقام السلطنة فى أفغانستان[3]. ويؤيد هذا الخبر وثائق وشواهد أخرى. وقد حكم حبيب الله خادم دين رسول الله لمدة تسعة أشهر من يناير إلى أكتوبر ١٩٢٩، وطرح حرية «بخارى» وبوابة الصندل جرت البلاء عليه من الروس والإنجليز معًا، وتمكن نادر خان «سفير أفغانستان فى فرانسا آنذاك وأحد القادة السابقين لجيش الملك أمان الله خان» بمساعدة القبائل البشتونية والبريطانية من دخول كابول، وقتل «ابن السقاء حبيب الله». ثم أصبح ملكًا ـ أى نادر شاه ـ على أفغانستان فى ١٥ أكتوبر سنة

(١) كان لقبر السلطان محمود الغزنوى بوابة كبيرة من خشب الصندل، وكان يعتقد أن السلطان محمود قد جلب هذه البوابة إلى غزنة من معبد السومينات فى الهند، وعندما هاجم الإنجليز أفغانستان فى القرن التاسع عشر قلعوا هذه البوابة وأخذوها معهم الى أكرا بالهند.

(٢) جريدة حبيب الإسلام، السنة الأولى، العدد ١٧ نقلًا عن جريدة التايمز فى لندن ١١ / ٥/ ١٩٢٩.

(٣) جريدة حبيب الإسلام، السنة الأولى، العدد ٢٥ - ٢٦، ص ٢. وأيضًا، لودويك دبليو آدمك، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢.

١٩٢٩[1]. وتولى الحكم بعد اغتيال نادر خان نجله الوحيد محمد ظاهر شاه وهو فى سن التاسعة عشرة ١٩٣٣ ـ ١٩٧٣. وتعد هذه الفرصة التى تطول إلى أربعين عامًا من أحسن الفرص التى استطاع الروس فيها أن ينهضوا بمخططاتهم الاستعمارية الواحدة تلو الأخرى فى هدوء بال وحرية وعلانية، وما لم يتوقعوه فى أحلى الأحلام قد حصلوا عليه فى اليقظة[2]. وحاول ظاهر شاه أن يواصل الأعمال الإصلاحية لأمان الله ومحمد نادر شاه بشكل تدريجى، وفى البداية عمل على كسب حب الشعب والرأى العام فأعلن تمسكه بالإسلام واتباع الشريعة الإسلامية، لكنه فيما بعد غير منهجه. ومن التغييرات التى قام بها رفع الحجاب، حيث عقد الملك مؤتمرًا شعبيًّا وحمل حجاب امرأة مسلمة ووضعه تحت قدمه، وقال: انتهى عهد الظلام إلى الأبد[3].

أعتقد أن أربعين سنة من حكم ظاهر شاه بالتعاون مع سياسات الاستعمار البريطانية والاتحاد السوفييتى لم تجلب سوى الجهل والفقر وسلب ثروات أفغانستان. وأكثرمن هذا فقد زاد فى عهده الاعتماد الاقتصادى لأفغانستان على الاتحاد السوفييتى بصورة كبيرة بعد أن وقعت الدولتان اتفاقية شاملة فى يوليو ١٩٥٠، ولم يظل الجانب العسكرى بعيدًا عن التأثيرالسوفييتى؛ إذ إنه فى عام ١٩٥٦ وقع البلدان أول اتفاقية عسكرية لتزويد أفغانستان بأسلحة ومعدات حربية سوفييتية قيمتها ٢٥ مليون دولار... ومنذ ذلك التاريخ بدأ الخبراء السوفييت يعملون فى تطويرالجيش الأفغانى وانتشروا فى وحداته خاصة للتدريب على الأسلحة الجديدة فارتبط الجيش الأفغانى هوالآخر برباط وثيق ومباشر بالمؤسسة العسكرية السوفييتية سواء على المستوى التسليحى والتدريب أو على مستوى التحتية والتثقيف العقائدى[4].

وهكذا كان الوجود السوفييتى فى المجالين المدنى والعسكرى على السواء قويًّا ومتواصلًا عبر سنوات طويلة. ليس فقط كما يتصور البعض منذ انقلاب ١٩٨٧ اليسارى، ولكن فى الأساس خلال عصر الملكية الطويلة ثم عصر الجمهورية فى ظل الجنرال محمد داود فى إبريل ١٩٧٨ ... الذى كان يوصف بأنه مهندس العلاقات السوفييتية الأفغانية. ونتيجة ازدياد نفوذ الغرب وتقويض تأثير الحركات الماركسية، بسبب ازدياد تمرد الحركة الإسلامية فى معظم المراكز والمؤسسات

(١) لودويك دبليو آدمك، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.
(٢) ش. ن، حق شناس، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.
(٣) عبد الله عزام، آيات الرحمن فى جهاد الأفغان، دار الدعوة للطبع والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص١١٥.
(٤) صلاح الدين حافظ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩

العلمية، فقد دفع ذلك السوفييت إلى القضاء على الملك ظاهر شاه واستبدال شخص آخر به، قادر على دعيم النفوذ السوفييتى فى أفغانستان[١]. فقد أغروا داود خان بالاستيلاء على الحكم[٢]، وقام داود خان ابن عم الملك ظاهر شاه وزوج أخت الملك ومهندس العلاقات السوفييتية الأفغانية بانقلاب أبيض[٣].

وهكذا لدى عودته إلى السلطة بعد عشر سنوات من العزلة، ألغى الملكية وأبطل دستور ١٩٦٤، وأشار إلى أن العائلة الملكية أساءت استخدام سلطاتها وتسببت فى شلل اقتصادى وإدارى وسياسى وأعلن أن الأولويات الرئيسة للنظام ستكون التطوير الاقتصادى والاجتماعى بصفة أساسية[٤]. وأعلن الجمهورية معلنًا نفسه رئيسًا لها ورئيسًا للوزراء واحتفظ لنفسه بوزارة الدفاع والخارجية، وبهذا الشكل أنهى داود الحكم الملكى.

لقد أثار إشراك داود خان عقب توليه السلطة لجناح الحزب الشيوعى الأفغانى فى الحكومة حفيظة المجموعات الإسلامية، والتى كانت ذات صلة بالإخوان المسلمين على المستوى الدولى[٥] وأعلنت رفضها لهذا الخط الذى يتنافى مع تعاليم الإسلام، وقامت بتعبئة الشعب الأفغانى فى جميع أرجاء البلاد. وقامت حكومة محمد داود بضرب المقاومة، وسانده فى ذلك الاتحاد السوفييتى الذى خطط له كيفية قمع الحركة الإسلامية عن طريق عملائه الذين كانوا يعملون تحت حكم داود رسميًا وتحت الحكم السوفييتى واقعيًا... وبعد أن رأى «السوفييت» أن «داود خان» لم يستطع القضاء على الحركة الإسلامية؛ فقد كان خطرها المسلح يستفحل ويشتد يومًا بعد يوم. كذلك فإن بعض الدول الإسلامية حاولت أن تؤثر على «داود خان»[٦]، حيث استطاع الملك «فيصل»

---

(١) تدخلات أمريكا فى البلدان الإسلامية (أفغانستان)، مجلد (١)، منشورات الوكالة العالمية، بيروت، ص ١٢.

(٢) ومن المعروف أن اختيار «داود خان» للقيام بالانقلاب من جانب السوفييت كان لاعتبارات تتعلق بأنه فرد من الأسرة المالكة، ولكنه كان ناقمًا أيضًا على الملك بعد تنحيته عن رئاسة الحكومة، كما أنه كان رئيس حكومة سابقًا، ويعلم دقائق الأمور فى السياسة الداخلية وأكثر من هذا فقد كان «داود خان» متعاطفًا مع الروس وله تاريخ طويل فى العمل معهم فضلًا عن طموحه للسير فى هذا الطريق. فقد تلاقت إذن مؤهلاته مع إمكاناته واستعداداته وميوله الإيجابية نحو السوفييت مع خصومته للعمل الإسلامى.

(٣) محمد إكرام أنديشمند، أمريكا در أفغانستان، أمريكا فى أفغانستان، ناشر بنكاه، انتشارات ميموند كابل، ص ٧١.

(٤) تدخلات أمريكا فى البلدان الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

(٥) السفير/ صلاح حليمة، محاولات تسوية الحرب الأفغانية، المشروعات الأفغانية، إبراهيم عرفات «محررًا» القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٩، ص٢٤١.

(٦) عبد الله عزام، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

بالتعاون مع «شاه» إيران ومصر من احتواء «داود» بقصد إبعاده عن موسكو وتقريبه إلى الغرب[1].

فقد دفع ذلك بالسوفييت إلى القضاء على «داود خان».... إلى أن وقع الانقلاب على داود خان فى ٢٧ إبريل ١٩٧٨ . ووصل الشيوعيون إلى الحكم، وقد قام به العسكريون من أعضاء حزب الشعب الديمقراطى، وهم أنفسهم الذين قاموا بانقلاب ١٩٧٣ المشهور بـ «هفت ثور»، ومما يدعو للأسف أن الانقلاب اليسارى الذى أطاح بمحمد داود خان كان داميًا للغاية، فقد وصل عدد ضحايا الانقلاب وأفراد أسرة رئيس الجمهورية ومعاونيه فى اليوم الأول ـ حسب رواية وكالات الأنباء العالمية ـ إلى ١٥ ألف شخص[2]. وهكذا فى ظرف أقل من خمس سنين كان «داود خان[3]» الواقع بين المطرقة والسندان قد سقط ضحية انقلاب يسارى بواسطة رفقائه الشيوعيين.

الأمر الذى مهد الأرض الأفغانية للانقلاب اليسارى الذى وقع فى ٢٧ أبريل ١٩٧٨ لصالح التحالف اليسارى لحزب الشعب الأفغانى الديمقراطى بقيادة التنظيمين الماركسيين «خلق» أو الجماهير بقيادة نور محمد تره كى وحفيظ الله أمين «وبرجم» أو الراية بقيادة ببرك كارمل، حيث تمكن تره كى وحفيظ الله أمين من السيطرة على الحكم بمساعدة سوفييتية بالطبع إلا أن الصراع على السلطة سرعان ما دب بينهما داخل تنظيم «خلق» نفسه، مما أدى إلى انفراد «تره كى» بالسلطة فى البداية حتى سبتمبر ١٩٧٩ لكن الأمور ما لبثت أن تدهورت فى عام ١٩٧٩ عندما دب خلاف بين «تره كى» ورئيس وزرائه «حفيظ الله أمين» وقاد الأخير انقلابًا فى ١٤ سبتمبر ضد تره كى الذى قتل خلال اشتباكات عنيفة بين المتصارعين على السلطة. وهكذا قتل تره كى بيد أعز أصدقائه وهو حفيظ الله أمين، والذى وصف علاقته بتره كى بقوله: «أنا وتره كى مثل الأصابع ملتصقان لا نفترق»... والتوجه الغربى لحفيظ الله أمين وسعيه إلى توطيد علاقاته بجيرانه وتطلعه إلى إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة وطلبه اللقاء مع ضياء الحق كل ذلك كاد أن يطيح النظام الجديد بدور فى فلك الكرملين تفاديًا لخطر كهذا، ووفقًا للعقلية التى كانت سائدة فى المعسكر الاشتراكى للحفاظ على مكتسباته، دخل الجيش السوفييتى كابل فى ١٩٧٩/١٢/٢٧ وهكذا

---

(١) ميرآقاحقجو، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

(٢) محمد عبد القادر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

(٣) ولد داود خان فى كابل عام ١٩٠٩ التحق بمدرسة حبيبية فى كابل وتابع دراسته فى فرنسا. التحق فيما بعد بكلية الضباط فى كابل، كان داود وزيرًا للدفاع الوطنى بين عام ١٩٤٦ـ١٩٤٨ ثم أصبح وزيرًا لشئون فرنسا وسويسرا وبلجيكا. فى عام ١٩٥٣ عين داود رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع والتخطيط، وقام الملك ظاهر شاه بإقالته عام ١٩٦٣ بسبب سياسته العدائية لباكستان، وفى عهده بدأت مشكلات الحدود تطفو على السطح بعدما غرست بريطانيا بذور هذه الأوضاع المتفجرة. وقد سقط ضحية انقلاب يسارى بواسطة رفقائه الشيوعيين عام ١٩٧٣.

نفَّذَ «بريجنيف» وصية بطرس الأكبر التى أودعها ضمن وثائق الكرملين وجـاء فيها: أيًّا كان من سيخلفنى فإن عليه أن يزحف جنوبًا نحو القسطنطينية والهند؛ لأن من يخضع هاتين المنطقتين ستكون له السيادة الحقيقية على العالم. وبعد دخول الجيش الأحمر إلى أفغانستان وقتل حفيظ الله أمين[1] أصبح «ببرك كارمل» رئيسًا للحكومة الجديدة.

وهكذا أصبحت أفغانستان تابعة بشكل كامل للاتحاد السوفييتى، ودخلت أفغانستان بهذه المرحلة دائرة جديدة من دوائر التعقيدات الجيوبوليتيكية، وبدأت آنذاك قضية تصفية الحسابات بين كلٍّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى.

***

(١) بعد التدخل العسكرى هاجم عدد من القوات السوفييتية قصر «دار الأمان». وقبضت على «أمين»، والذى كان مستقرًا بداخله بعد أن دسوا لهم السم فى الغذاء الذى قدم له ولمؤيديه جميعًا، ثم أطلقت عليه الرصاص مع زوجته وابن أخيه وأولاده السبعة، وهكذا سقطت حكومة «أمين» بهذا الشكل.

المبحث الثالث

موقف مصر تجاه المقاومة الإسلامية ضد السوفييت

اتخذت السياسة الخارجية المصرية تجاه المقاومة الإسلامية ضد السوفييت مجموعة من المظاهر تمثلت فيما يلى:

أولًا: الإدانة الفورية للتدخل

فور التدخل العسكرى السوفييتى فى أفغانستان قام المجتمع الدولى، وعلى رأسه مصر، بانتقاد هذا التدخل باستثناء عدد قليل من الدول المنحازة للاتحاد السوفييتى. وقد وضحت هذه الإدانة فى كثير من المؤتمرات الدولية وفى كثير من تصريحات المسئولين بهذه الدول لاعتبارهم أن هذا التدخل العسكرى يعد خرقًا فاضحًا للمبادئ والمواثيق الدولية وانتهاكًا لمبادئ السيادة الإقليمية والحدود الدولية المعترف بها وتقرير المصير لدول العالم. حيث صرح متحدث رسمى باسم الخارجية المصرية بما يلى:

تدين جمهورية مصر العربية بكل قوة وحزم التدخل العسكرى السوفييتى فى أفغانستان الذى تعتبره خرقًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى، وأنه محاولة جديدة لفرض نظام ماركسى على شعب أفغانستان بهدف القضاء على هويته الإسلامية الأصيلة، وهو أمر لا تستطيع مصر السكوت عليه انطلاقًا من مسئوليتها الخاصة تجاه الأمة الإسلامية، كما ترى فيه محاولة إضعاف حركة عدم الانحياز عن طريق سلخ أفغانستان عنها وإدخالها فى المعسكر السوفييتى[١].

وقد أبلغت مصر هذا البيان رسميًا إلى الحكومة السوفييتية خلال لقاء بين السفير السوفييتى فى مصر ووزير الدولة للشئون الخارجية المصرية بعد ظهر ٢/ ١٢/ ١٩٧٩[٢].

---

(١) الأهرام ٢٨ ديسمبر ١٩٧٩

(٢) جمال على زهران، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصرى فى ظل التحولات الجديدة، مركز المحروسة للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ٢١٤.

وقد كانت مصر حكومة وشعبًا أول من نددت بالتدخل إيمانًا منها بالقيم والمبادئ التى تعمل فى إطارها فأجرت اتصالات واسعة مع دول العالم وخاصة دول عدم الانحياز بهدف شجب التدخل الأجنبى السافر وقد حظيت فى جميع اتصالاتها الدولية هذه بالنجاح وصدر قرار الإدانة ضد الغزو السوفييتى لأفغانستان وخاصة فى الأمم المتحدة[1].

وكذلك أدان مجلس الشعب المصرى التدخل العسكرى السوفييتى لأفغانستان ووجه نداء عاجلًا لدعوة المؤتمر الإسلامى إلى اجتماع طارئ لاتخاذ موقف موحد للحيلولة دون إبادة الشعب المسلم فى أفغانستان على يد الاتحاد السوفييتى وعملائه فى كابول. وطالب السوفييت بسحب قواتهم على الفور، ودعا كل الدول المحبة للحرية والسلام والدول الإسلامية خاصة، أن تقف مع نضال شعب أفغانستان (وهم يقاتلون فى أشرف نضال) لاسترداد حريته واستقلاله.

هذا وقد استنكر الأزهر الشريف العدوان السوفييتى على شعب أفغانستان، وحذر الشعوب من أبعاد المد الشيوعى وأخطاره التى تهدد الدول الإسلامية ودعا لعقد اجتماع لاتخاذ موقف حاسم فى مواجهة خطر الغزو السوفييتى الإلحادى، وأعلن الأزهر تأييده الكامل لموقف الرئيس السادات والحكومة المصرية فى كافة الإجراءات التى اتخذتها فى مواجهة العدوان السوفييتى على الإسلام والمسلمين[2].

وقد دعا الشيخ جاد الحق على جاد الحق مفتى الجمهورية المسلمين فى سائر الأقطار إلى المسارعة بنجدة مسلمى أفغانستان الذين يدافعون عن دينهم وأنفسهم وبلادهم ويدفعون عن باقى البلاد الإسلامية شرور الشيوعية وغيرها من الأفكار الهدامة التى تحاول جاهدة تفتيت قوة المسلمين ونشر الفتن فيما بينهم لإضعافهم والاستيلاء على ثرواتهم ومقدراتهم[3].

ثانيًا: الدعم المالى للمجاهدين الأفغان

وقفت مصر مع المجاهدين الأفغان منذ انطلاق الرصاصة الأولى فى سبيل الله ودعمت هذا النضال والجهاد المبارك وساندته فى وقت كانت كل المعطيات فى الساحة تؤكد رجحان كفة الجانب الشيوعى من ناحية القوة والعتاد والتنظيم ولكن إيمان مصر بحتمية انتصار وسيادة توجهات الأغلبية الغالبة من المواطنين على الأقلية المعزولة، وانطلاقًا من التزام مصر بنصرة القضايا الإسلامية

(١) جامعة الشعوب الإسلامية والعربية، أفغانستان فى مواجهة الغزو الروسى، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢٨.
(٢) جريدة الأهرام، ٩ / ١ / ١٩٨٠.
(٣) جريدة الأهرام، ٢٧ / ٢ / ١٩٨٠

جعل من موقف مصر موقفًا مبدئيًا ثابتًا لا يتأثر بأى تطورات مهما كان نوعها أو حجمها. وقد قامت مصر منذ البداية بمساندة المجاهدين وأيدت حق الشعب الأفغانى فى تقرير مصيره بعيدًا عن تدخل القوى العظمى. كما أيدت جهود الأمم المتحدة لتسوية المشكلة الأفغانية، إضافة إلى ذلك نادت مصر بسرعة تسوية المشكلة الأفغانية على أساس احترام استقلال أفغانستان وانسحاب جميع القوات الأجنبية ووقف التدخل فى شئونه الداخلية وتأكيد عدم إنحيازه.[1] والأفغان كلهم يعتبرون مصر عماد الدعم للجهاد الأفغانى مقابل الغزو السوفييتى؛ لأن مصر كانت أول مصدر من مصادر السلاح الذى وصل إلى أيدى المجاهدين، وأول من أيد المجاهدين الأفغان وساندتهم عسكريًا وسياسيًا[2].

وهكذا شاء الله ـ تعالى ـ أن تحمل مصر لواء الزعامة فى هذا الجهاد المبارك فتحمى تراث الاسلام وبطلها الرئيس أنور السادات ـ رحمه الله ـ[3] بنزاهته وحنكته السياسية وكفاءته الإدارية وشجاعته وحزمه ووفائه وإخلاصه فى خدمة الدين والوطن الإسلامى. فقد جاء تأييد مصر لجهاد الشعب الأفغانى على لسان رئيس الجمهورية «محمد أنور السادات» ثم فئات الشعب كله. وفتحت مصر باب التبرع لدعم نضال الشعب الأفغانى، حيث أعلنت أمانة الحزب الوطنى الديمقراطى عن فتح باب التبرع من المواطنين لدعم نضال الشعب الأفغانى فى مواجهة السوفييت، كما أعلنت أيضًا عن نظام جمع التبرعات عن مكاتب الحزب فى مختلف المحافظات[4].

وقد ناقش مجلس الشعب فى ١٣ من يناير ١٩٨٠ قضية العدوان السوفييتى على أفغانستان وطلب من الحكومة تقديم مزيد من الدعم والتأييد والتعضيد لنضال الأفغان والتنديد به فى المحافل الدولية، وحث العالم (العربى والإسلامى) على التصدى للغزو السوفييتى لأنه لن يتوقف عند حدود أفغانستان[5].

---

(١) عمرو هاشم، القضايا الخارجية فى عهد مبارك القاهرة، سلسلة كتاب الأهالى، بدون تاريخ، ص ١١٧.

(٢) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٣) كما كان للرئيس أنور السادات شأن عظيم بين جيل الشباب فى مصر بل وفى العالم الإسلامى كله، حيث كان يمثل نموذجًا للزعامة الوطنية فى العالم الثالث، كما كان زعيم السواد الأعظم من أبناء الأمة العربية، وإننا فى معظم الأحيان نتأثر تمامًا بالجوانب الإيجابية فى سياسته الخارجية مهملين تمامًا الجوانب السلبية الأخرى فطوال أحد عشر عامًا وهى مدة زعامته مثل خلالها الشخصية العظمى فى العالم العربى.

(٤) جريدة الأهرام، ٤ / ١/ ١٩٨٠،

(٥) جمال على زهران، ديناميكية السياسة الخارجية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥.

ولا شك أن موقف مصر فى ذلك الوقت كان من منطلق التزام مصر بنصرة القضايا الإسلامية أولًا ومقاومة النفوذ السوفييتى الذى راح يزداد فى منطقة الشرق الأوسط ثانيًا، وكذلك العداء الشديد بين السادات والاتحاد السوفييتى ثالثًا، والذى كان من أهم مظاهره قيام السادات بطرد الخبراء السوفييت من مصر عام ١٩٧٢، وقد أعقب ذلك صراع حاد بين مصر والاتحاد السوفييتى.

ثالثا: قطع العلاقات مع بعض الدول المؤيدة للتدخل

قرر المكتب السياسى للحزب الوطنى قطع كل العلاقات السياسية على كل المستويات بين مصر والنظام الماركسى فى عدن والنظام البعثى فى سوريا لتأييدهما العدوان على أفغانستان وهو ما لم يحدث له نظير فى بلد آخر. وفى السادس من يناير ١٩٨٠ أصدر المكتب السياسى للحزب الوطنى فى السادس من يناير ١٩٨٠ عدة قرارات مهمة؛ منها تقديم التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكرى للشباب الأفغانى، وخفض التمثيل الدبلوماسى مع موسكو[١]. كما أعلنت مصر مقاطعتها لأولمبياد عام ١٩٨٠ فى موسكو.

رابعًا: موقف جامعة الشعوب الإسلامية والعربية

بعد اتفاقية كامب ديفيد قررت الدول العربية نقل مقر جامعة الدول العربية من مصر إلى تونس؛ لهذا كان لا بد من إيجاد بديل لهذه الجامعة فأعلنت مصر رغبتها فى إنشاء جامعة بديلة لجامعة الدول العربية، وبدأت مراحل إنشاء جامعة الشعوب الإسلامية. وقد واكب ذلك مرحلة الغزو السوفييتى.. لهذا دعت مصر على الفور لإنشاء مكتب أفغانستان تابعًا لجامعة الشعوب الإسلامية.

وقامت جامعة الشعوب الإسلامية والعربية بدعوة وفد كبير من قادة الأفغان لحضور أسبوع التضامن مع شعب أفغانستان. وقد حضر الوفد الأفغانى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠ ومكثوا أكثر من ١٥ يوما[٢]. وعقدت الجمعية التأسيسية لجامعة الشعوب الإسلامية اجتماعها الأول فى مبنى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى القاهرة فى ٢٠ صفر سنة ١٤٠١هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٨٠م وكان اجتماعًا استثنائيًا للتضامن مع الشعب الأفغانى وتدارست الجمعية إصرار الاتحاد السوفييتى على عدوانه الآثم على الأرض الأفغانية وتشريده لأهلها وانتهاكه للاستقلال وأعمال

(١) جمال على زهران، المرجع السابق، ص ٢١٠.
(٢) المرجع السابق، ص٢١٦.

الإبادة الجماعية، واستمعت إلى ما أدلى به القادة الأفغانيون من بيانات رهيبة تكشف أعمال الإبادة الجماعية الوحشية فأصدرت الجمعية القرارات التالية[1].

دعوة منظمات وحركات التحرير الأفغانية إلى الوحدة فيما بينها.

- مطالبة الدول الإسلامية والعربية بالعمل على دعم المجاهدين الأفغان بجميع الوسائل العسكرية والمالية والسياسية الفعالة ودعوتها إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة أفغانستان العميلة.
- التوعية بالقضية الأفغانية وفى هذا السبيل فقد أصدر المكتب عدة كتيبات كان لها فضل كبير فى تعريف كل من اتصل بها بأبعاد الغزو الشيوعى وإعطاء فكرة وافية عن كل ما يتصل بقضية المسلمين فى أفغانستان.
- تركيز الجهود لإدانة الغزو السوفييتى لأفغانستان فى المحافل الدولية والإقليمية والوطنية والمنظمات المعنية بحق السلام وحقوق الإنسان.
- تخصيص صندوق فى مكتب أفغانستان بالأمانة العامة للجمعية لجمع التبرعات من مختلف الهيئات والجمعيات والأفراد فى العالم الإسلامى والعربى.
- مطالبة دول العالم الثالث باتخاذ الإجراءات والمواقف الإيجابية الموحدة واللازمة لإنهاء الغزو السوفييتى لأفغانستان، وإدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المؤتمر القادم لحركة عدم الانحياز الذى كان مقررًا عقده عام ١٩٨١ وذلك لتقرير خطة عملية فى مقاومته.
- دعوة الأمم المتحدة والولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وجمهورية الصين الشعبية وسائر الدول إلى وضع القرارات التى اتخذت لإنهاء الغزو السوفييتى لأفغانستان موضع التنفيذ.
- قررت الجمعية التأسيسية قبول ممثلى عدد من أهم منظمات الجهاد والتحرير الأفغانية كأعضاء فيها وهى: «الجمعية الإسلامية الأفغانية - الحزب الإسلامى الأفغانى - الجبهة الوطنية الإسلامية الأفغانية - حركة الانقلاب الإسلامى الأفغانى - الجبهة الوطنية لإنقاذ أفغانستان»[2].

(١) محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤.
(٢) المرجع السابق.

وتنفيذًا لتلك القرارات فقد تحررت خطابات بهذا الشأن إلى كل من:

سكرتير عام المؤتمر الإسلامى ـ سكرتير عام الأمم المتحدة ـ الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، الدول الإسلامية والعربية كافة مع تنويه إلى قرارات الجمعية التأسيسية السالف ذكرها من المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الأفغانية العميلة - سفارات العالم الثالث التى لها تمثيل سياسى بالقاهرة مع الإشارة بالتخصيص إلى إدراج موضوع الغزو السوفييتى لأفغانستان فى جدول أعمال مؤتمر عدم الانحياز[1].

وعقدت ثانى اجتماع لها بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٨١ لمتابعة البحث فى الموضوع نفسه، هذا وعقدت مصر المؤتمر الثانى مع شعب أفغانستان فى غرة ربيع الأول ١٤٠٢هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٨١ فى جامعة الشعوب الإسلامية وبحضور الجمعية التأسيسية، وتحدث فيه أمين عام جامعة الشعوب الإسلامية والأمين العام المساعد وفضيلة شيخ الأزهر ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وفى ختام المؤتمر صدر بيان عن شيخ الأزهر بالفتوى التالية:

إن كل مسلم يتعاون مع الروس على أرض أفغانستان المسلمة فهو على درجة من الخيانة لدينه بمقدار ما تعاون معهم، وكل حكومة تقوم هناك فتمكن لأقدام الروس فى أرض أفغانستان حكومة غير شرعية[2].

خامسًا: اللقاء التاريخى بين الرئيس السادات وقادة المجاهدين

وقد أسلفنا أن جامعة الشعوب الإسلامية والعربية قامت بدعوة وفد قادة الجهاد الأفغان، وقد حضر الوفد الأفغانى، والتقى الرئيس السادات قادة الجهاد الأفغانى، وأكد الرئيس لثوار وقادة الجهاد الأفغانى أن مصر ستقف إلى جانب شعب أفغانستان بكل ما فى الإسلام من قوة وعزة. وقال: إن مصر على استعداد لتقديم كل العون لشعب أفغانستان فى نضاله ضد الاحتلال السوفييتى، وأضاف سيادته أن مساعدة شعب أفغانستان فى محنته واجب على كل مسلم وعلى كل شعب حر، وأكد أن الخيانة هى أن يقف بعض منا ويؤيد السوفييت ضد شعب أفغانستان الحر المناضل[3].

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(٢) بيان من المؤتمر الثانى للتضامن مع الشعب الأفغانى المعقود بمقر جامعة الشعوب الإسلامية والعربية بالقاهرة فى غرة ربيع الأول ١٤٠٢هـ، ٢٧ / ١٢/ ١٩٨١م.

(٣) لم تيسر كل الدول العربية لمقاومة السوفييت فى أفغانستان، فكثير من الأنظمة العربية فى تلك الفترة (ثمانينيات القرن الماضى) كان مدعومًا من الاتحاد السوفييتى مثل العراق وسوريا واليمن الجنوبى، وكان من الطبيعى أن تقف مع ولى نعمتها (موسكو) فى النزاع الأفغانى، ومن ثم قطعت مصر المباركة بقيادة الرئيس السادات علاقتها مع هذه الدول لتأييدهم العدوان على أفغانستان، وقد أدان الرئيس السادات أيضا بعض الحكومات الإسلامية لتقاعسها عن القيام بواجبها تجاه المجاهدين الأفغان.

وأكد أيضًا أن مصر ستقف بجانب الكفاح الأفغانى بكل ما فى الإسلام من قوة، وأكد أن الشعب الأفغانى سيجد فى مصر الشقيق الذى يقف معه ومع كفاحه مهما طال الزمن. وقال الرئيس الراحل لقادة الأفغان: إنكم تعلمون أن جامعة الشعوب العربية والإسلامية قد بدأها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى القرن الماضى ونحن بدأناها الآن وكان أول مكتب فيها هو مكتب أفغانستان. اعلموا أن هذا البلد بلدكم وأن الأهل هنا أهلكم، وكما قلت لكم كل ما نملك هو ملككم وسنقف معكم بإذن الله بكل إيمان الأخوة وبكل ما فى الإسلام من تضامن ومعانى الأخوة ومعانى التضحية وبكل ما عشناه سعيًا عبر الماضى من كفاح أيدت أفغانستان(١) فيه كفاح الأمة العربية وكفاح كل شعب عربى كافح فى سبيل استقلاله(٢).

وقدم السيد الدكتور سيد نوفل الأمين العام للجمعية التأسيسية مجموعة من المسدسات والمدافع الرشاشة هدية من السيد الرئيس السادات إلى قادة الجهاد الأفغانى تعبيرًا عن مساندة ودعم جمهورية مصر العربية للنضال الأفغانى ماديًّا ومعنويًّا، كما أعدت الأمانة العامة زيارة للقادة الأفغان إلى كل من مصنع الحديد والصلب فى حلوان ورحلة نيلية إلى القناطر الخيرية وزيارة

---

(١) كانت أفغانستان على الدوام من المؤيدين للحق العربى، فلم تتغيب القيادة الأفغانية عن مناصرة أى من القضايا المصيرية، بل كانت دائمة الحرص على المناداة بوحدة الصف العربى وترتيب البيت الداخلى لمواجهة التحديات الخارجية والأطماع الأجنبية. فالقيادة الأفغانية لم تدخر جهدًا فى المحافل الدولية أو الإقليمية عن نصرة الحق العربى والتنديد بالسياسات الاستعمارية ضد الحقوق العربية.

فعلى سبيل المثال، وقفت أفغانستان حكومة وشعبا مواقف مشرفة إلى جانب القضية الفلسطينية (وحتى الآن) وكانت شديدة التحمس لكل ما يتعلق بهذه القضية، فلقد تبرع جميع أفراد الشعب الأفغانى بسخاء وعن طيب نفس لفلسطين بمبالغ طائلة أرسلت إبان حرب فلسطين ١٩٤٨ إلى أمانة جامعة الدول العربية، هذا بالإضافة إلى تقديم المئات للتطوع إلى جانب المجاهدين ضد الصهاينة، وكانت أفغانستان هى الدولة الوحيدة غير العربية التى اعترفت بحكومة عموم فلسطين سنة ١٩٤٩.

وكذلك وقفت أفغانستان أيضا إلى جانب حركات التحرير فى الوطن العربى كله مثل الجزائر والمغرب وتونس... واحتلت أحداث العدوان الثلاثى على مصر مكانة مهمة فى سياسة أفغانستان الخارجية، حيث كانت أفغانستان فى مقدمة الدول التى أيدت حق مصر فى تأميم قناة السويس، وأعلنت معارضتها لجميع محاولات الاستعمار للسيطرة على القناة أو تدويل الإشراف عليها.

وبعد انسحاب المعتدين عن مصر عام ١٩٥٦ شارك الأفغان إخوانهم المصريين فرحة النصر وأرسل الملك ظاهر شاه برقية تهنئة إلى الرئيس جمال عبد الناصر. وعقب النكسة العربية ١٩٦٧ كان بعض الشيوخ يبكون ليل ونهار لهذه الهزيمة، وتدفق عقب النكسة على السفارة المصرية فى كابل آلاف الأفغان الذين كانوا يريدون التطوع إلى جانب العرب لقتال الإسرائيليين من أجل الإسلام وتحرير الأراضى العربية المحتلة. وعند ما انتصرت مصر فى حرب ٦ أكتوبر بقيادة الزعيم الراحل السادات سنة ١٩٧٣ أقام الأفغانيون أفراحًا فى كل أفغانستان.

مما سبق كله، نرى بوضوح مدى الروابط الوثيقة التى تربط أفغانستان وشعبها بالشعوب العربية عامة وبمصر خاصة.

(٢) جريدة الأهرام، ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠.

للمصانع الحربية للصواريخ ولقاءً شعبيًّا بالجامع الأزهر وزيارة لمدينة بورسعيد وخط بارليف وسيناء. وتأكيدًا على التضامن مع الشعب الأفغانى وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية وبعد إنشاء مكتب لأفغانستان بجامعة الشعوب الإسلامية والعربية تم فتح حساب للمكتب ببنك فيصل الإسلامى المصرى لتلقى التبرعات لصالح الشعب الأفغانى، حيث بلغت جملة التبرعات لصالح مجاهدى الشعب الأفغانى أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية آنذاك[1].

هذا، وقد شكر قادة الجهاد الأفغانى الرئيس أنور السادات لدعمه ومساندته للمجاهدين حيث قالوا: «إن الرئيس السادات هو الزعيم الوحيد الذى تعهد بتقديم كل المساعدات لشعب أفغانستان[2]. وقال صبغة الله مجددى لا بد أن نذكر بالخير كل الدول الإسلامية... وفى بداية جهادنا زرنا مصر وكنا مجموعة من قادة المنظمات الأفغانية، وفى مصر التقينا الرئيس السادات، وكان «رحمه الله» أول من أيدنا وأول سلاح تسلمناه كان من مصر، وعندما زرنا مصر كنا ضيوفًا على الحكومة المصرية واستقبلنا الشعب المصرى استقبالًا رائعًا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٨٠ ودعانا لزيارته فى قرية «ميت أبو الكوم «وطلب أن يكون الإمام فى صلاة الجمعة واحدًا من المجاهدين. وفى مصر سافرنا إلى الإسكندرية وإلى الإسماعيلية، وفى كل مكان كنا نجد استقبالات شعبية رائعة[3]. وكان «السادات» أول من أكد ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للمجاهدين بأسرع ما يمكن وأن مصر ستكون أول من تعترف بها[4].

وعقد مجلس الشعب المصرى فى الخامس من يناير ١٩٨٠ جلسة حضرها الوفد الأفغانى، وتحدث عدد كبير من الأعضاء من بينهم (رئيس مجلس الشعب وبعض نواب رئيس الوزراء...) معلنين جميعهم المساندة الكاملة للشعب الافغانى والثوار ضد تدخل السوفييت. وعبر د. محيى الدين(نائب رئيس الوزراء المصرى آنذاك) قائلًا:

«إن الشعب الأفغانى شعب تنحنى له الرءوس والجباه وهو يتصدى للجنود العتاة من الاتحاد السوفييتى، ومصر تقف على قدر ما تستطيع، وقد كان صوت مصر عاليًا خفاقًا مع أفغانستان فى جميع المحافل الدولية، وباسم شعب مصر وحكومته نؤكد استمرارنا على نفس النهج والطريق حتى يحقق الشعب الأفغانى نصره بالكامل، وترتفع راية الاسلام كما كانت

---

(١) محمد عبد القادر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩.

(٢) جريدة الأهرام، ٢٧/ ١١/ ١٩٨١.

(٣) عصام دراز، ملحمة المجاهدين العرب فى أفغانستان، ص ١١.

(٤) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣.

على أرضه عالية خفاقة، ذلك لأن الأفغان لهم فضل عظيم على شعبنا لن ننساه ونحن معكم حتى النصر». وتحدث صبغة الله مجددى أحد الزعماء الأفغان، أمام مجلس الشعب فشكر الأعضاء وشكر مصر حكومة وشعبًا على مساندتها لهم وأكد أن المساعدة الحقيقية وجدوها فى مصر[1].

سادسًا: التحالف الإستراتيجى بين مصر والولايات المتحدة والسعودية لمساندة المجاهدين

طبقًا للاتفاق الذى تم بين الرئيس «السادات» ورئيس الولايات المتحدة «جيمى كارتر»، فإن على مصر تزويد المجاهدين بالسلاح الروسى المخزون فى مصر على أن تعوضها الولايات المتحدة عن هذه الأسلحة بأسلحة أمريكية[2]، كما تزودهم مصر بأسلحة مصرية الصنع وتساعد أمريكا مصر للغرض نفسه فى تشغيل مصانع الأسلحة المصرية التى كان الروس قد ساهموا فى بنائها[3].

وبعد أن وافقت مصر مع كارتر لتزويد المجاهدين الأفغان بالسلاح الروسى بدأ انتقال الأسلحة من مصر فى «طائرات الشحن الأمريكية العملاقة» إلى المجاهدين الأفغان[4].

وطبقًا لكتاب «الحروب غير المقدسة» فإن «بريجينسكى» مستشار الرئيس الأمريكى «جيمى كارتر» لشئون الأمن القومى كان جالسًا أمام الرئيس السادات يوم ٣ يناير ١٩٨٠ ينقل إليه رسالة من جيمى كارتر تدعو مصر الإسلامية أن تقوم بدور فى جهاد إسلامى ضد الاتحاد السوفيتى الذى غزا بجيوشه بلدًا إسلاميًا. وطبقًا لتعبير «بريجينسكى» فإن الدعوة التى حملها للرئيس المصرى طلبت إليه أن يدخل فى الفريق «الجهاد الإسلامى» فى أفغانستان (Join The Team) وكانت الحجج التى عرضها لإقناع الرئيس السادات: ما يلى:

١ - إن مصر بمكانتها الخاصة فى العالم الإسلامى مؤهلة لدور فى الدفاع عن العقائد الإسلامية.

---

(١) جمال على زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦.

(٢) جارج آرنى، أفغانستان كذركاه كشوركشايان (أفغانستان معبر المستعمرين)، ترجمة سيد محمد يوسف علمى وحبيب الرحمن هالة مركز نشراتى ميوند بشاور، ص ٨٠.

(٣) المشكلة الأفغانية فى المحافل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

(٤) جارج آرنى، المرجع السابق.

٢- إنه لا يصح ترك «شعارات الإسلام العظيمة - يحتكرها» آية الله الخمينى «لنفسه أو للإسلام الشيعى».

٣- إن دخول مصر فى هذا «العمل الجهادى» يعطى الرئيس السادات نفوذًا أوسع فى المنطقة إزاء أطراف عربية تعارض سياسته فى السلام مع إسرائيل، ومنها سوريا والعراق وليبيا.

٤- إن قيام الرئيس السادات بدور فى «الجهاد الإسلامى» يرد بشدة على أولئك الذين يتهمونه «بالتفريط» فى فلسطين، ويهيئ له قاعدة إسلامية أوسع من حيز الحدود لدول الجامعة العربية.

٥- إن مصر تملك مؤهلات تيسر لها العمل فى أفغانستان بينها أنها بلد الأزهر الذى يقبل المسلمون مرجعيته، كما أنها موطن جماعة الإخوان المسلمين التى تأثرت بها أو تفرعت منها جماعات إسلامية عاملة فى باكستان وأفغانستان، والرئيس السادات كرئيس لمصر يملك سلطانًا على الأزهر، وكسياسى فهو يحتفظ بعلاقات طيبة مع بعض زعماء الإخوان[1].

ورغم حساسيات يعرف بها «بريجينسكى» فإن ميدان الجهاد الإسلامى يستطيع جمع السلطة المصرية والأزهر والإخوان المسلمين على عمل مشترك يواجه شرور الإلحاد من ناحية، ومن ناحية أخرى تذوب به حساسيات مع الإسلام السياسى - مترسبة من ظروف سابقة أو تلين معه مفاصل فى العلاقات بين الطرفين متصلبة فى الوقت الراهن.

٦- إن مصر لن تتكلف شيئًا لأن الولايات المتحدة سوف تنشئ صندوقًا خاصًا للجهاد فى أفغانستان تشارك بنفسها فى تمويله وتدعو للمشاركة عددًا من دول الخليج، أولها المملكة العربية السعودية، وهو يحمل رسالة حول هذا الموضوع من الرئيس «كارتر» إلى الملك والأمراء فى السعودية، وهو «بريجينسكى» على ثقة بأن المملكة سوف تستجيب سياسيًا وماليًا.

٧- إن مصر تستطيع أن تستفيد بأكثر من أجر الجهاد وثوابه؛ لأن الجهاد فى أفغانستان يضمن عقودًا سخية للصناعات العسكرية المصرية، فذلك الجهاد بالذات يلزمه سلاح سوفييتى الصنع والنوع.

---

(١) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢.

«وكان «بريجينسكى» يقصد بذلك إغراء الرئيس « السادات» بأن الجهاد الإسلامى سوف يحتاج أن يشترى من مصر أسلحة سوفييتية الصنع لم تعد تريدها، أو أسلحة سوفييتية النوع وقامت بتصنيعها فى منشآتها (الصناعات الحربية)، ولا تجد مشتريًا لها؛ لأن المنطقة تشهد تحولًا ظاهرًا إلى الأسلحة الأمريكية»، ولذا دأبت المخابرات الأمريكية CIA على الحصول على أسلحة سوفييتية الصنع، وقد تم الحصول بالفعل على هذه الأسلحة من مصر وتم نقلها إلى المعسكرات الأفغانية فى باكستان(١).

٨- وكان الختام فى حجج «بريجينسكى» كالمعتاد أن مشاركة مصر فى الجهاد الإسلامى «ضد الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان تساعد الرئيس كارتر على مواجهة أصدقاء إسرائيل فى الكونجرس - لأنها ترد على دعايات يقوم بها «مناحم بيجن» (رئيس وزراء إسرائيل وقتها) تزعم أن مصر ليست صديقًا للولايات المتحدة إلا بمقدار ما تريد منها أن تضغط على إسرائيل، وتلك حجة سوف تبطل عندما يظهر أن مصر على رأس التصدى الإسلامى للسوفييت فى أفغانستان(٢).

وبعد أن التقى بريجينسكى الرئيس السادات خرج من مصر متوجهًا إلى السعودية وقد وجد نفسه رسولًا مكلفًا من الرئيس «السادات» أيضًا إلى جانب تكليفه من الرئيس «كارتر»؛ لأن الرئيس المصرى خوله إبلاغ الملك وولى العهد ووزير الدفاع فى السعودية عندما يلقاهم أن ينقل إليهم رسالة إضافية منه مؤداها: أنه جاهز ومستعد للعمل والتعاون معهم(اليوم قبل غد) فى عمل جهادى ضد الإلحاد.

وفى ٥ يناير، كان «بريجينسكى» فى السعودية والتقى الأمير فهد ولى عهد الملك خالد، وقد أبدى الملك لـ«بريجينسكى» قبوله للمبدأ من منطلق أن العمل الإسلامى ضد الإلحاد السوفييتى، وأفغانستان كان موضع اتفاق سابق معتمد من الملك فيصل، والآن وقد تحول الأمر إلى جهاد مقدس فى أفغانستان ذاتها، فإن تعاون المملكة طبيعى ومؤكد، أما التفاصيل المستجدة فهى عند ولى العهد. وأبدى الأمير «فهد» رضاءه عمّا سمع من «بريجينسكى» أن الرئيس السادات تعهد بوضع الثقل المصرى كاملًا وراء السعودية فى ساحة الجهاد، على أن ولى العهد لم يكن يريد قصر

(1) Galster, S. «Afghanistan: The Making of us Policy 1973 -1995». National Security Archive, George Washington University, Washing ton, DC. 1995. p.18.

(٢) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره.

دور المملكة على تقديم المال فقط، وإنما كان يريد لها دورًا أكبر فى الجهاد وأيده فيه بعض إخوته وبالذات الأمير سلطان وقال: إن إرادة الجهاد ينبغى أن تكون للمملكة وقيادته من فوق أرضها، وبعد ذلك تكون ترتيبات التنفيذ كما هو مناسب، وفى الترتيب العملى فإن ذلك اقتضى الاتفاق على خطوط سياسية عريضة.

(١) التمويل مشترك وبالتساوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية عن طريق صندوق دوار، يتأسس فى «جنيف» بمبلغ قدره ألف مليون دولار تتجدد تلقائيًا بمقدار ما يصرف منه.

(٢) والجهات المكلفة بالإشراف على التنفيذ من الجانب الأمريكى، وكالة المخابرات المركزية (وفيها الأميرال ستانسفيلد تيرنر فى ذلك الوقت)، ومن الجانب السعودى هيئة المخابرات العامة (وفيها الأمير «تركى بن فيصل» الذى جاء إلى هذا المنصب خلفًا لخاله السيد «كمال أدهم» مؤسس الهيئة).

(٣) التوجيهات والاتصالات السياسية مع قيادات الجهاد الإسلامى من اختصاص المملكة تجنبًا للحرج، مع العلم بأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لها مكتب معروف فى «بيشاور» ومع أن الجيل الأول من الزعماء الأفغان الكبار مثل ربانى، حكمتيار، مسعود (على اختلاف ما بينهم) تعاملوا من البداية مع وكالة المخابرات المركزية، حينما كان نشاطهم داخل الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتى، فإنهم الآن والميدان على أرض بلادهم - يفضلون أن يكون التعامل مع السعودية «لتكون الوسائط إسلامية».

(٤) تخصص مصر بتوريد الأسلحة والمعدات والذخائر مما لديها (من أسلحة سوفييتية: سوفييتية الصنع وسوفييتية النوع)، وعليها أيضًا أن توفر للجهاد الإسلامى دعمًا دينيًا وسياسيًا وإعلاميًا، وفى إطار ذلك المطلب فإن بعضًا من أهم المؤسسات الدينية فى مصر صدرت لها التعليمات بأن تتقدم باجتهادات وفتاوى تؤيد وتزكى أسبقية الجهاد ضد الإلحاد، كما أن بعض وسائل الإعلام الشهيرة فتحت أبوابًا ثابتة تدعو للجهاد فى أفغانستان وتجمع الأموال له.

وفى تلك الأوقات، كان التقدير المشترك للطرفين الأمريكى والسعودى أن دخول مصر «بثقلها» إلى ساحة «الجهاد الإسلامى» فى أفغانستان سوف يشجع عناصر قومية وإسلامية شديدة الإخلاص لمعتقداتها على أن تهرع إلى الساحة، وبحيث يظهر فعلًا أن هناك أهدافًا

عربية وإسلامية تستحق العزم والبذل، وأن العمل فى سبيلها ثواب يسعى إليه تقربًا وزلفى[1].

ويروى «جون كولى» فى كتابه «حروب غير مقدسة» (الفصل الثانى وعنوان الفصل كله: أنور السادات) ـ أن الرئيس ـ «السادات» كلف نائبه «حسنى مبارك» ـ وهو المسئول وقتها عن أجهزة الأمن الداخلى والخارجى ـ بالإشراف على المجهود المصرى فى «الجهاد الأفغانى» (لكن «مبارك» لم يلبث إلا شهورًا حتى ترك المهمة وأحالها إلى المشير «عبد الحليم أبو غزالة» وبدوره أحالها المشير أبو غزالة إلى غيره).

ثم يعود «جون كولى» أنه بعد أيام من لقاء الرئيس «السادات» مع «زبجنيو بريجينسكى» فى يناير ١٩٨٠ ـ أعطى الرئيس المصرى إذنًا باستعمال مطار «قنا العسكرى» قاعدة للتخزين والتشحين لخدمة «العمل الجهادى» فى أفغانستان، وكانت طائرات الشحن الأمريكية العملاقة تهبط فى هذا المطار كل مساء ويجرى تحميلها بالأسلحة والذخائر لكى تطير قبل منتصف الليل، وتهبط قبل الفجر فى المطارات العسكرية الباكستانية، وفى بعض المرات كان هناك «أفراد» مصريون يصحبون هذه الشحنات لإتمام إجراءات التسليم والتسلم، كما أن ميناء «بورسعيد» تحول إلى قاعدة خلفية للتخزين والشحن إلى «كاراتشى». وكانت الشحنات فى مصر بالدرجة الأولى أسلحة وذخائر ومعدات سوفييتية الصنع أو سوفييتية النوع. ويقول «جون كولى»:

«إن المخازن العسكرية المصرية كلها أفرغت ما كان فيها من أسلحة؛ بعضها مما كان مستخدمًا فى الجيش المصرى وجرى الاستغناء عنه، وبعضها ما أنتجته المصانع العسكرية المصرية وفيها مصنع فى حلوان وهو الذى جرى تعديل بعض آلاته لكى ينتج رشاشات سوفييتية التصميم». وابتداءً من ربيع ١٩٨٠، وبعده فصول متوالية إثر فصول كانت الحركة على الجسر الجوى بين مطار «قنا» العسكرى ومطار «بيشاور العسكرى»، وبورسعيد وكاراتشى ـ فيضًا يتدفق ليلًا ونهارًا ودون توقف. وفى أول إبريل ١٩٨٠، أعلن الرئيس « السادات» فى حديث صحفى نشرته وسائل الإعلام فى مصر ما يمكن اعتباره « قرارًا رسميًّا بالتدخل فى أفغانستان»، وكان نص ما قاله الرئيس «السادات» فى ذلك الصدد:

«إننا على استعداد بأسرع ما يمكن لكى نساعد فى أفغانستان، وأن نتدخل لنصرة إخواننا المجاهدين هناك سواء طلبوا منا المساعدة أو لم يطلبوها».

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٦.

وحين سُئِلَ متحدث رسمى من إدارة الاستعلامات المصرية عن تصريح الرئيس «السادات» وهل تتضمن مساعدته لمجاهدى أفغانستان شحنات أسلحة؟ كان رده بالإيجاب، ثم أضاف: إن ما سوف نعطيه لإخواننا من الأسلحة هو بعض ما كان عندنا ولم نعد فى حاجة إليه، وذلك أبسط واجب نؤديه نحو إخواننا فى الإسلام. وأكد أيضًا أنه من منطلق مسئولية مصر الإسلامية عبر التاريخ سنعطى بقدر الإمكان ما يحتاجه الأفغانيون من أغطية وكساء وأكل... وسأرسل مزيدًا من الأسلحة. لقد أرسلت أسلحة وسأرسل مزيدًا منها ثانية مع الغطاء والطعام والملبس. كما أكد ذلك أيضًا فى حديثه يوم ٢٠ يناير ١٩٨٠ حيث قال: وسوف نبعث لهم السلاح[١].

سابعًا: موقف مصر التضامنى ضد الغزو السوفييتى

فى ذكرى مرورعام على التدخل السوفييتى أعلنت مصر أن السابع والعشرين من ديسمبر هو يوم للتضامن المصرى مع الشعب الافغانى. وخصصت مصر أسبوعًا للإعراب عن هذا التضامن[٢]. وقد أشاد الرئيس السادات فى يوم التضامن هذا بالعلاقات المصرية العربية الافغانية تاريخيًّا، وطالب الأفغانيين بالإسراع بوحدة الصف وتكوين حكومة حرة مؤقتة فى المنفى، بل وطالب العرب والمسلمين إعلان تضامنهم لتأييد الجهاد الوطنى المقدس للشعب الأفغانى[٣]. ووجه الرئيس السادات نداء إلى شعوب العالم للتضامن مع الشعب الأفغانى فى نضاله ضد الغزو السوفييتى، وأعلن أن مصر قد عقدت العزم على مضاعفة العطاء والدعم حتى تعلو كلمة الحرية وتنتصر إرادة الإنسان ويستعيد الشعب الأفغانى حريته كاملة ويقيم نظامه الوطنى بإرادته المستقلة. وقال السادات فى الكلمة التى ألقاها نيابة عنه السيد كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى افتتاح أسبوع التضامن مع الشعب الأفغانى: إن الغزو السوفييتى لأفغانستان يمثل محاولة إحدى القوتين الكبريين للارتداد بالبشرية من عهد تصفية الاستعمار والعنصرية إلى الغزوات الاستعمارية البائدة، وأن هذا الغزو الذى يعد تهديدًا لأمن منطقة الخليج والشرق الأوسط كله قد كشف جميع الأقنعة وأسقط جميع الذرائع وفرض على المسلمين جميعًا التضامن التام مع المجاهدين الأفغان.

وأكد الرئيس «السادات» أن مصر فى دعمها للجهاد الأفغانى إنما تستند إلى مبادئ سامية

(١) جمال على زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.
(٢) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره.
(٣) جمال على زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥.

تستمد من الدين الإسلامى ومن حرية الشعوب ومقاومة العدوان فى جميع صوره، ودعا المجاهدين الأفغان إلى تجميع صفوفهم وتوحيد منظماتهم وإقامة حكومة حرة موحدة يعترف بها العرب والمسلمون وسائر الدول الحرة فى العالم، لتدعيم النضال الأفغانى المسلح إلى أن يشرق فجر الحرية فى أفغانستان، وطالب الرئيس «السادات» الأشقاء العرب والمسلمين بأن يأخذوا ما حدث فى أفغانستان عبرة وأن يسرعوا إلى التضامن لدفع البلاء الذى يجرى فى بعض البلاد الإسلامية والعربية، والذى يؤذن بأن ينتهى إلى ما ينتهى إليه الاحتلال السوفييتى لأفغانستان[١].

وتنظيمًا لوسائل الدعم للمجاهدين الأفغانيين ورعاية لشئون اللاجئين والمتضررين من أبناء الشعب الأفغانى وافق السيد الرئيس «السادات» فى ٥/ ٤/ ١٩٨١ على تأليف لجنة للتضامن مع الشعب الأفغانى برئاسة السيد الدكتور نوفل الأمين العام للجمعية وعضوية كلٍّ من السيد هارون الأمين المساعد للجامعة، والسيد الدكتور يحيى درويش والأمين العام لجمعية الهلال الأحمر المصرى والسيد السفير محمد كامل مدير الإدارة بوزارة خارجية جمهورية مصر العربية، وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٨١، حيث ناقشت أسلوب ووسائل توجيه المساعدات إلى الشعب الأفغانى ورعاية شئون اللاجئين المتضررين من أبناء الشعب الأفغانى.

وعقدت ثانى اجتماع لها بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٨١ لمتابعة البحث فى الموضوع نفسه. وبعد استشهاد «السيد الرئيس أنور السادات» ومجىء السيد حسنى مبارك رئيسًا جديدًا لمصر، فقد اتبع سيادته نهج سياسة السيد أنور السادات فى السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان.

ومما يؤكد ذلك قول الرئيس مبارك: «واجب علينا كدولة إسلامية أن نساعد إخواننا على حل قضيتهم ولا مفر من هذه المساعدة، وأن مصر مستعدة لتقديم المساعدة قدر المستطاع فى ذلك المجال»[٢]. وقال الرئيس مبارك أيضًا: «نحن علينا التزام تجاه أفغانستان كدولة إسلامية، وأنا لست من هواة الإدلاء بالتصريحات لأى عمل أقوم به، وأترك الأعمال تتكلم عن نفسها»[٣]. كما قال أيضًا: «كذلك فنحن نقف مع شعب أفغانستان الشقيق فى تمسكه بحريته فى اختيار حكومته ونضاله السياسى والاقتصادى دون تدخل أجنبى أو إملاء من الخارج»[٤].

---

(١) جريدة الأهرام، ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٠.
(٢) من وقائع المؤتمر الصحفى للرئيس مبارك فى إسلام آباد، يوم ١٢/ ٤/ ١٩٨٣، جريدة الأهرام.
(٣) من حديث الرئيس مبارك فى المؤتمر الصحفى بباكستان.
(٤) قيلت فى مأدبة العشاء التى أقامها رئيس باكستان الجنرال محمد ضياء الحق تكريمًا للرئيس مبارك فى يوم ١١/ ٤/ ١٩٨٣، جريدة الأهرام.

هذا، وقد لعب الإخوان المسلمون دورًا كبيرًا متواصلًا فى دعم الجهاد الأفغانى... فى المجالات كافة؛ من جمع تبرعات وأموال إلى إرسال مدرسين للمخيمات.. إلى أطباء.. إلى مستشارين لقادة الجهاد.. كذلك وفروا دعمًا إعلاميًّا من خلال مجلاتهم «الدعوة» بمصر (قبل أن تغلق) ومجلة «المجتمع» التى تصدر بالكويت... ومجلة «الإصلاح» الاجتماعى «بدبى» بل من خلال المراكز الإسلامية المنتشرة فى أوروبا وأمريكا ومن خلال الجمعية الطبية الإسلامية التى يرأسها واحد من كبار قادة الإخوان وهو الدكتور أحمد الملط.. استطاعت هذه الجمعية أن تشترى المعدات الطبية... وتساهم مع لجنة الدعوة الإسلامية بالكويت فى إنشاء المستشفيات والمخيمات للمهاجرين الأفغان[1].

وفى حديث للمرحوم عمر التلمسانى ـ رحمه الله ـ حيث قال: لقد بذل الإخوان المسلمون المنتشرون فى العالم كل جهودهم لدعم الجهاد الأفغانى.. جمعوا من أموالهم الخاصة وداروا بأنفسهم يجمعون المال من ملايين المسلمين... كادوا أن يتسولوا من أجل دعم الجهاد الأفغانى. ولا يتوقف تأثير الإخوان المسلمين كتنظيم عالمى على الدعم المادى.. ولكن لا بد أن نذكر للأمانة التاريخية أن قادة الجهاد يقررون أنهم تأثروا تأثيرًا فكريًّا كبيرًا بحركة الإخوان المسلمين بمصر، وأن مؤسس الحركة الإسلامية بأفغانستان كان قد أمضى فى مصر حوالى خمس سنوات للدراسة بالأزهر الشريف بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٩ . وقد تأثر غلام محمد نيازى بحركة الإخوان المسلمون وتأثر بفكرة الجهاد، وعندما عاد إلى أفغانستان عين مدرسًا بكلية الشريعة بكابل، وكان كل همه هو إنشاء تنظيم يستمد فكره من الإخوان المسلمين. وقد استطاع غلام محمد نيازى أن ينشئ هذا التنظيم بالفعل من بعض طلبة كلية الشريعة البارزين، أمثال ربانى وسياف، وأصبحت كلية الشريعة بكابل نقطة تجمع وميلاد الفكرة التى تطورت من جماعة «جوانان مسلمانان» إلى الجمعية الإسلامية. ومما هو جدير بالذكر أن ربانى وأستاذه غلام نيازى وغيرهما كانوا من المتأثرين فكريًّا بالإخوان المسلمين، بل كانوا يعتبرون أنفسهم وتنظيماتهم روافد من روافد حركة الإخوان المسلمين... ولا أعتقد أن سيد قطب كان يتصور أن وحدات عسكرية ومواقع عسكرية للمجاهدين الأفغان تطلق على نفسها وحدة سيد قطب... أو موقع حسن البنا.

* * *

(١) عصام دراز، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان

المبحث الأول: تطور مراحل الصراع الأفغانى

المبحث الثانى: عوامل الصراع الأفغانى

المبحث الثالث: موقف مصر تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان

الفصل الثالث

السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان

تعتبر السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان فى حقبة التسعينيات، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ذات أهمية بالغة وسط جملة التغيرات التى أصابت النظام الدولى وتداعيات ذلك على النظم الإقليمية، فكلتا الدولتين «مصر وأفغانستان» لها موقع محورى على خريطة دول العالم. ومن ثم فإن ما يحدث فى هذه المنطقة ينعكس على أدوارهما كلًّا على حدة أو كلتيهما معًا، ومن هذه التغيرات التى أصابت النظام الدولى وكانت لها انعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط خروج الاتحاد السوفييتى من المنافسة الدولية بعد تفككه بنهاية عام ١٩٩١ وانتصار المجاهدين الأفغان على الاتحاد السوفييتى. والموقف المصرى تجاه حكومة المجاهدين واستجلاء السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين وطالبان تستوجب إلقاء الضوء على الأوضاع الداخلية لأفغانستان فى ظل حكومتى المجاهدين وطالبان.

تكشف تطورات الصراع الأفغانى حول السلطة لاسيما بعد الانسحاب السوفييتى عن واحدة من أكثر نماذج الحروب الأهلية مأساوية، وهذا الصراع الذى استمر منذ أكثر من أربعة عشر عامًا، يعتبر نموذجًا تطبيقيًّا وحيًّا على مدى التأثيرات المأساوية السلبية، سواء على المستوى المحلى، أو

على المستوى الإقليمى والدولى، ومن ثم يجب ألا ننظر إلى الصراع الأفغانى بكل تطوراته وأبعاده على اعتباره شأنًا أفغانيًّا داخليًّا فحسب بل نستطيع أن نقول بكل ثقة: إنه كان ولا يزال يمثل شأنًا محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا فى آن واحد. وعلى ذلك، يتحدد مجال دراسة الصراع الأفغانى على السلطة والسياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع فى سياق ثلاثة مباحث على النحو التالى:

المبحث الأول: تطور مراحل الصراع الأفغانى.

المبحث الثانى: عوامل الصراع الأفغانى.

المبحث الثالث: موقف مصر تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان.

وفيما يلى عرض تحليلى لهذه المباحث الثلاثة:

* * *

المبحث الأول

تطور مراحل الصراع الأفغانى

يشهد سجل الأحداث التاريخية لأفغانستان أن الشعب الأفغانى يعيش منذ عام ١٧٤٧م «بداية ظهور الدولة» فى عناء وتوتر، وتتفاوت هذه الأحداث ما بين حروب وتوسعات ونوبات جدب وجفاف ونزاعات قبلية داخلية، هذا إضافة إلى صراعات مع قوى خارجية تهدف إلى السيطرة على أفغانستان. ويشهد أيضًا سجل الأحداث التاريخية على مدى أكثر من قرنين من الزمان ١٨٨٠ ـ ١٩٩٦ أنه لم يتول حاكم السلطة إلا وانتهى مصيره إما إلى القتل أو النفى، ابتداءً من الأمير عبد الرحمن خان حتى الملك محمد ظاهر شاه آخر ملوك أفغانستان، والأمر الفريد هو أن هذه الظاهرة لم تتوقف حتى مع انهيار النظام الملكى، وقد استمر حدوثها أيضًا فى ظل الحكم الجمهورى والشيوعى، وكان آخرها قتل نجيب الله على أيدى قوات طالبان عام ١٩٩٦ عقب دخولهم العاصمة كابل(١). ويتضح مما سبق أن بذور الصراع الأفغانى هى بذور متأصلة القدم ضاربةٌ فى أعماق التاريخ. حيث نرى أنه منذ الستينيات شهدت أفغانستان عدة صراعات متباينة، بخلاف الجهاد المقدس الذى خاضه المجاهدون الأفغان ضد الاحتلال السوفييتى وضد النظام الموالى لهم، ولقد أدت كل واحدة من هذه الصراعات دورًا حاسمًا فى بلورة ملامح الحرب الأهلية الطاحنة ـ تحت مظلة الصراع على السلطة ـ والتى شهدتها أفغانستان منذ الانسحاب السوفييتى عام ١٩٨٩.

يمكن تقسيم المراحل التى مر بها الصراع الأفغانى إلى عدة مراحل على النحو التالى:

المرحلة الأولى: مرحلة حكومة المجاهدين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤

تبدأ هذه المرحلة عقب الانسحاب السوفييتى فى فبراير ١٩٨٩ وتستمر حتى ظهور حركة طالبان أكتوبر عام ١٩٩٤. وتمثل هذه المرحلة امتدادًا فى شق منها لمرحلة الجهاد ضد حكومة الشيوعى الأفغانى، وفى شق آخر تعتبر البداية الحقيقية للحرب الأهلية الأفغانية. فنظرًا للموقف

(١) صلاح حليمة، محاولات تسوية الحرب: المشروعات الأفغانية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١.

الذى اتخذته فصائل المجاهدين برفض التعاون مع نظام نجيب الله استمر الصراع بين الحكومة القائمة فى كابل، والمدعومة من الاتحاد السوفييتى والفصائل المجاهدين.

ونظرًا لأن فصائل المجاهدين أنفسهم لم تتفق على موقف موحد من مسألة الحكم فيما بعد القضاء على نظام نجيب الله، ومن هنا بدأت التحالفات والمناورات من جانب فصائل المجاهدين. وتمكن أحمد شاه مسعود من عقد العديد من التحالفات مع الجنرالات السابقين فى حكومة نجيب الله والمنشقين عنه فى أواخر حكمه مثل الجنرال دوستم والجنرال باباجان والجنرال مؤمن وغيرهم. فكان لأحمد شاه مسعود السبق فى الوصول إلى فتح كابل، ولا شك أن طريقة دخول كابل، والتى دانت للقائد أحمد شاه مسعود أبرزت ليس فقط قدراته العسكرية بل أيضًا مواهبه السياسية فى الاتصالات السرية وتشكيل التحالفات[1].

ففى الأثناء التى كان فيها الجميع مشغولًا بأمر الخطة الدولية، قام هو بالاتصال بعدد من أبرز رموز أحد أجنحة الحزب الشيوعى الحاكم « جناح برجم»، مما أسفر عن استقطاب أبرزهم عبد الرشيد دوستم الذى أعلن تخليه عن النظام الحاكم، وفى الوقت ذاته كانت هناك اتصالات مكثفة ولكن غير ناجحة بين حكمتيار ورموز من جناح «خلق» الشيوعى[2]. أدى تحالف دوستم مع مسعود إلى تغيير طبيعة العلاقات بين فصائل المجاهدين أنفسهم، فبينما أنكر البعض التحالف مع أحد رموز النظام الشيوعى، اعتبر آخرون، أن أى تحالف يؤدى إلى إسقاط الحكم الشيوعى يستحق التأييد. وبدأت طلائع قوات «مسعود» فى الدخول إلى العاصمة كابل بالفعل فى ١٨ إبريل ١٩٩٢ فيما كان قادة الفصائل فى بيشاور لا يزالون مختلفين كعادتهم على صيغة اتفاق تضمن توزيعًا متعادلًا للسلطة فيما بينهم، وبينما كان يسعى الجميع للوصول إلى حل توفيقى، كان حكمتيار يرفض كافة الحلول ويواصل تهديداته بأن قواته سوف تقتحم العاصمة كابل. وتوجه بالفعل إلى «لوجر» التى تقع جنوب كابل فى محاولة لدخول كابل قبل مسعود. إلا أنه لم يتمكن، وهنا ظهرت بؤرة المشكلة، وهى كيف يكون «أحمد شاه مسعود» هو فاتح كابل وليس حكمتيار؟

ويرى أحمد رشيد (عميد الصحفيين الباكستانيين ومؤلف كتاب، طالبان: الإسلام والنفط والصراع الكبير فى وسط آسيا) أن الحرب الأهلية التى وقعت فى أفغانستان كان سببها الوحيد هو

---

(١) حسن أبو طالب، الحرب الأهلية فى أفغانستان بعد الانسحاب السوفييتى، إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

(٢) المرجع السابق.

دخول قوات أحمد شاه مسعود إلى كابل، وعدم استطاعة الفصائل البشتونية من دخولها؛ ولذلك اعتبرت الفصائل البشتونية أن فتحها بواسطة أحمد شاه مسعود يعد ضربة قاسية لهم، حيث إنهم حكموا كابل زُهاء ٣٠٠ سنة. فقد فقدوا السيطرة عليها بدخول قوات أحمد شاه مسعود، ورأى حكمتيار أن الفصائل البشتونية ستقف معه فى إخراج قوات أحمد شاه مسعود، ومن هنا شن حكمتيار الحرب الأهلية، وبدأت صواريخ الحزب الإسلامى بقيادته تدك كابل بشكل أجمع الجميع على أنه يفوق ما حدث فى أثناء محاربة السوفييت[١].

وسعى قادة المجاهدين لاسترضاء «حكمتيار»[٢] حفاظًا على سفك الدماء وبعد تدخل أطراف عديدة من بينها باكستان اتفق المجاهدون فى إبريل ١٩٩٢ فى بيشاور على تشكيل حكومة يرأسها صبغة الله مجددى الذى اختير لكونه لا يشكل تهديدًا لأحد، ولأنه لا يملك حزبًا سياسيًا أو قاعدة سياسية قوية تدعمه، فحزبه المسمى حزب جبهة التحرير الأفغانية الوطنية من أصغر وأضعف الميليشيات الحزبية وأصغر من أسرته الممتدة[٣].

وأثناء تولى صبغة الله مجددى الرئاسة تعرض لانتقادات حادة من الحزب الإسلامى بقيادة «حكمتيار»، والذى اتهم مجددى بأنه عقد تحالفات مع عناصر شيوعية سابقة مثل عبد الرشيد دوستم، واستبعد العناصر الإسلامية المتشددة وأعطى الشيعة ٨ مقاعد فى المجلس العسكرى وأوضح أن أفغانستان لن تنعم بالسلام ما لم يتم تحطيم هذه العناصر الدموية والإجرامية وذلك فى إشارة للميليشيات الأزبكية[٤]. وفى ظل هذه الأجواء، وتحت ضغط من مسعود وعبد الرسول سياف قام مجددى بتسليم السلطة إلى خلفه برهان الدين ربانى فى ٢٨/ ٦/ ١٩٩٢ حسبما نص اتفاق

(١) أحمد رشيد: طالبان، إسلام، نفت، وبازى بزرك نو در آسياى ميانه، طالبان، الإسلام والنفط والصراع الكبير فى وسط آسيا، ترجمة، عبد الودود ظفرى، ناشر بنكاة انتشارات ميوند، كابل، ص ٣٥.

(٢) مطالب حكمتيار على مدار سنوات الجهاد وما بعدها، فقد كان يوجزها دائمًا فى المطالب بإسقاط من يقف أمامه أيًا كان، فحينما كان النظام العميل فى كابل هو الهدف الرئيسى كانت مطالب حكمتيار الرئيسية تتلخص فى إسقاط نظام كابل، وحينما سقط نظام كابل طالب بإسقاط أو تنحية من حلوا مكان نظام كابل من قادة المجاهدين، ففى البداية رفض وجود مجددى، ولو بشكل مؤقت، وبعد وصول ربانى للرئاسة طالب بتنحية ربانى ثم طالب بإسقاطه، وحينما شكلت الحكومة وقد كان مسعود هو وزير الدفاع طالب بتنحية مسعود، وتعيين وزير آخر للدفاع، ورغم تلبية طلبه فقد ظل يضع الشروط تلو الشروط، حتى يصل إلى اشتراط المستحيل، ثم يُحمِّل غيره المسئولية عن النتائج.

(3) Shah Tarzy. Afghanistan in 1992: A Honnesian state of Nature, Asian Surve. Vol. 33, no. 2. Feb. 1993, p. 168.

(٤) جريدة الأهرام، ٢٣/ ٨/ ١٩٩٢.

بيشاور. وأعلن «حكمتيار» رفضه لتولى ربانى رئاسة الدولة، وظل يقصف كابل بصواريخ رغم استيلاء المجاهدين عليها، وحينما وجد أن الجميع قد اتفقوا وبقى هو وحده يعارض، رفض أن يدخل كابل وأعلن أنه قد رشح عبد الصبور فريد أحد قادته الميدانيين ـ ليكون رئيسًا للوزراء. وطالب بأن يكون منصب رئيس الوزراء مستقلًا عن رئيس الجمهورية وأن تكون سلطته نافذة على وزير الدفاع المنصب الذى كان القائد أحمد شاه مسعود يشغله.

وقد ذكر المراقبون وقتها أن هذا التعيين هو نكاية فى ربانى، الذى تسلم السلطة فعليًا فى ١٩٩٢/٦/٢٨ ودخل فريد إلى كابل فى ١٩٩٢/٧/٧، فيما بقى حكمتيار فى «جار آسياب» على بعد ٢٥ كيلومترًا من كابل يمطرها بالصواريخ من آنٍ لآخر، وقد أدى قصف حكمتيار لكابل بالصواريخ فى ١٩٩٢/٨/١٠ إلى قتل وجرح أكثر من ألف من سكان كابل معظمهم من المدنيين، وقد دفع هذا الأمر بالرئيس ربانى فى ١٩٩٢/٨/١٦ إلى إعلانه عزل رئيس الوزراء «عبد الصبور فريد». كما أصدر قرارًا بعزل حكمتيار من مجلس قيادة المجاهدين، وأصدر ربانى بيانًا شديد اللهجة اتهم فيه حكمتيار بـ «الخيانة»، وقال ربانى فى عبارات شديدة اللهجة: «ينبغى على حكمتيار أن يغادر أفغانستان؛ فهو إرهابى وخارج على القانون»[1]. ومع قرب انتهاء فترة الرئاسة رفض ربانى التنازل عن السلطة حسبما ينص اتفاق بيشاور[2] متذرعًا بأن المجاهدين لم يتفقوا على خليفة، ودعا إلى انعقاد «مجلس الحل والعقد» فى ١٩٩٢/١٢/٢٩ وتم انتخاب ربانى فى غياب واعتراض خمس من الفصائل التسع ليتولى «ربانى» الرئاسة لمدة عامين بأغلبية ٩١٦ صوتًا واعتراض ٥٩ وامتناع ١٦٢. وهو الأمر الذى اعتبره حكمتيار بمثابة إعلان حرب وإخلال بالاتفاق واعتبره تمَّ برشوة الأعضاء[3]. وبدأ بقصف كابل وكأنه يقصف موسكو فى عهد ستالين.

وبهذا دخلت أفغانستان فى مرحلة جديدة من الصراع الدموى الحاد بين رفاق الجهاد، واستمر القصف الصاروخى للعاصمة من قِبَل «حكمتيار» وحلفائه الشيعة ودوستم بعد أن

(١) أحمد منصور، مستقبل أفغانستان: وجذور الصراع بين المجاهدين الأفغان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٥، بيروت، ص ١٥.

(٢) وإذا كان تولى ربانى السلطة فى كابل عن تصميم الحكومة الباكستانية والسعودية برئاسة نواز شريف ضمن اتفاق بيشاور فى إبريل ١٩٩٢، فإن تحطيم شوكة هذه الحكومة فى ١٩٩٦ تم أيضًا بفعل مساندة باكستان وسعودى لخصوم ربانى وهم حركة طالبان.

(٣) تقرير مصر المحروسة والعالم ١٩٩٣، ص ١٤٢.

كان حكمتيار يطالب بتقليص دورهم، والآن تحالف معهم لمحاربة ربانى. كان حكمتيار يعتبر الشيوعيين المتحالفين معه أبرياء لكنهم إذا تحالفوا مع ربانى فهم يستحقون الإدانة والعقاب[1]. وهو الأمر الذى يؤكد انتهازية حكمتيار المواقف والتحالفات والحرص على السلطة أكثر من الحرص على إنهاء الأزمة. وفى هذا التوقيت وجه الملك فهد نداءً دعا فيه الفصائل الأفغانية إلى عقد اجتماع فى السعودية للتوصل إلى تسوية نهائية للأزمة، تضمنت مبادرة الملك فهد فى ٢٢ يناير ١٩٩٣ ثلاثة التزامات: الوقف الفورى لإطلاق النار بدون شروط مسبقة من أى طرف، إعلان تمسك الأطراف جميعًا بوحدة أفغانستان وعدم تشجيع أى خطوة لتقسيمها، تسهيل مهمة الوساطة السعودية بقبول مبدأ الالتقاء فى الأراضى السعودية[2]. وبعد ضغوط باكستانية سعودية أمكن التوصل إلى اتفاق إسلام آباد فى ٨/ ٣/ ١٩٩٣. وتضمن استمرار ربانى رئيسًا للبلاد لمدة ١٨ شهرًا، وأن يصبح حكمتيار رئيسًا للوزراء وإلغاء وزارة الدفاع واستبدالها بمجلس دفاعى متعدد الأطراف، وإجراء عملية انتخاب لبرلمان مؤقت فى غضون ٦ إلى ٨ أشهر مهمته صياغة دستور جديد يحدد كيفية انتخاب الرئيس[3]. فى مكة المكرمة، تم التوقيع على بنود الاتفاق حيث وقع قادة المجاهدين الأفغان يوم ١٢ مارس ١٩٩٣ فى مكة المكرمة النص النهائى لاتفاق السلام التاريخى فى حضور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ورئيس الوزراء باكستان نواز شريف. وقال الملك فهد فى كلمة سبقت توقيع الاتفاق: «إن ما حدث نعتبره أحداثًا عرضية تحدث فى كل مكان وكل زمان، ولكن الحمد لله على ما حصل من الوفاق والمحبة والإخلاص بين قادة أفغانستان».

وأضاف الملك فهد: «أتمنى لهم من صميم قلبى الاستمرار فى هذه الألفة المحبوبة، وسوف نكون فى المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا ملتفين حولكم إن شاء الله لما فيه خير الإسلام والمسلمين ولبلدنا الصديق وشعبنا الصديق أفغانستان»[4].

وبعد السعودية توجه ربانى وحكمتيار وقادة المجاهدين الأفغان الآخرون، وكذا نواز شريف، إلى طهران حيث تباحثوا مع الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى وكبار المسئولين هناك، وأكد ربانى وحكمتيار فى محادثاتهما مع رفسنجانى تصميمهما على بذل كل ما بوسعهما لإنهاء

---

(١) شيرشاه يوسفزى. تاريخ مسخ نمى شود (التاريخ لا يُزَيَّف): مركز نشراتى ميوند، بشاور، ص ٤٣٦.

(٢) جمال زهران، النظام الدولى والإقليمى بين الاستمرارية والتغير: دراسة فى مشكلات معاصرة، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والنشر، ١٩٩٦، ص ١٩٩.

(٣) تقرير مصر المحروسة والعالم ١٩٩٣، القاهرة، ص ١٤٤.

(٤) مجلة الوسط، العدد ٦٠، ٢٢/ ٣/ ١٩٩٣، ص ٢٣.

الحرب الأهلية فى أفغانستان. وصدق رفسنجانى فى هذا الاجتماع على اتفاق السلام[1]. ورغم أن هذا الاتفاق قطع الطريق - ولو مؤقتًا - على احتمالات التقسيم المطروحة إلا أنه ولد وهو يحمل نفس أمراض الاتفاق السابق. حيث لم يقدم أى حلول جذرية لقضية السلطة ولا كيفية تداولها، فعلى الرغم من أن السلطة هى الهدف الحقيقى الذى يتصارع عليه الجميع وخاصة حكمتيار، فقد خلا الاتفاق من وضع قواعد وأسس محددة لتسوية الخلافات العرقية بين الفصائل وطريقة مشاركتها فى السلطة مع الإصرار على استبعاد أحمد شاه مسعود وهو الرجل القوى والقادر على إفساد أى اتفاق، إضافة إلى استبعاد قوى أخرى مما لا يغلق باب القتال ويفسد أى محاولة لإقامة حكومة للوحدة الوطنية، ولعل تصريح محمد خان وزير خارجية باكستان عقب التوقيع على اتفاق السلام «بأن أحدًا لا يستطيع ضمان السلام فى أفغانستان»[2]. يعكس مدى هشاشة هذا الاتفاق وإمكانية تفجيره فى أية لحظة، وبالفعل عاد المجاهدون مرة أخرى إلى القتال؛ لأن هذا الاتفاق لم يحقق قاعدة الإجماع الوطنى ولم يغلق الباب أمام الشهوة الخاصة للسلطة والحكم، حين اهتم بحل المشكلة بين ربانى وحكمتيار واختصاصات كل منهما مع إهمال أطراف أخرى لها وزنها العسكرى والعرقى مثل مسعود ودوستم، ورغم توقيع الأطراف على بنود الاتفاق، فشل ربانى وحكمتيار فى التوصل إلى حل النزاع فى شأن الحكومة الجديدة ووزارة الدفاع وصلاحيات كلٍّ من رئيس الدولة ورئيس الوزراء بعد اجتماع استمر ٥ ساعات رغم أن كلًّا منهما وصفه بأنه كان وديًّا وإيجابيًّا! إلا أن حكمتيار أعلن رفضه لما جاء فى اتفاقية «مكة المكرمة» وبدأ يمطر العاصمة بالصواريخ. وهكذا ظلت كابل تعيش فى جحيم القصف المستمر، وظل الرئيس ربانى يحمل حكمتيار مسئولية ذلك إلى أن وصلت الأمور إلى حد أن قوات حكمتيار فرضت حصارًا على العاصمة كابل. ومنعت المواد الغذائية عن سكان كابل المظلومين من قبل الحزب الإسلامى بقيادة حكمتيار[3]. وأصبحت كابل تعانى المجاهدين أكثر مما عانت فى ظل الحكم السابق. ثم دخل المجاهدون فى جولة مفاوضات جديدة فى جلال آباد للتباحث من جديد حول صلاحيات وزارة الدفاع، حيث تم تقسيم السلطة بصفة أساسية بين حكمتيار وربانى؛ حصل الأول على رئاسة لجنة الداخلية والثانى على رئاسة لجنة الدفاع بالإضافة لمنصب الأول كرئيس للوزراء والثانى كرئيس للجمهورية.

---

(١) المرجع السابق.
(٢) تقرير مصر المحروسة والعالم، مرجع سبق ذكره.
(٣) شيرشاه يوسفزى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٨.

إلا أن هذا الاتفاق انهار كغيره بسبب رفض حكمتيار وعدم قبوله ليفسح الطريق أمام الحرب بالصراع المسلح. وهكذا لم ينجح الوسطاء الدوليون فى وضع حد لهذه الحروب بسبب رفض حكمتيار للاتفاقيات؛ حيث كان حكمتيار يصر على نزع سلاح دوستم وميليشياته وإبعادها تمامًا فى حين أعلن ربانى العفو عن هذه الميليشيات وأشركها فى السلطة واعترف بحزب دوستم القومى الإسلامى. وبعد أن كان حكمتيار يلوم ربانى ومسعود على تحالفهما مع دوستم، فإنه قد تحالف معه مرات عديدة متجاهلًا نصائحه القديمة، وحاول مع دوستم والشيعة الإطاحة بحكومة ربانى لكنهم فشلوا فى تحقيق أهدافهم واستطاعت قوات ربانى أن تهزمهم هزيمة منكرة وكانت قوات حكمتيار ودوستم تتساقط كالعهن المنفوش وكأوراق خريف فى أرض هزيمة منكرة. ورغم عقد تصالحات عديدة بين الرجلين فيما بعد، إلا أن حكمتيار كان يعيد قصف كابل بالصواريخ[١] قبل أن يجف مداد الاتفاق. وهكذا فمنذ تسليم الأستاذ ربانى مهام الرئاسة فى أفغانستان لم تتح له الفرصة ليفكر بهدوء يومًا واحدًا للإمساك بزمام السلطة وممارسة مهامه الرئاسية والعمل على استقرار البلاد وإخراجها من دوامة الصراعات، فقد ورث تركة ثقيلة إلا أن أصعب ما فيها أن حكمتيار رفض دومًا أن ينضوى تحت لوائه، وظل حكمتيار حتى ظهور طالبان فى أكتوبر ١٩٩٤ هو العقبة الرئيسية أمام استقرار حكومة ربانى[٢].

المرحلة الثانية: مرحلة طالبان ١٩٩٤-٢٠٠١

منذ استيلاء المجاهدين على السلطة فى إبريل ١٩٩٢ وحتى أكتوبر ١٩٩٤، كان الوضع فى أفغانستان على ما هو عليه، فكانت هناك أربع قوى رئيسية متصارعة على الساحة هى: القوات الحكومية التابعة للرئيس ربانى وحلفائه، وقوات الحزب الإسلامى التابعة لحكمتيار، وقوات حزب الوحدة التى تضم تحالف الأحزاب الشيعية برئاسة عبد العليم مزارى. وقوات الجنرال الأوزبكى عبد الرشيد دوستم. وكان الثلاثة الآخرون قد تحالفوا تحالفًا غير مقدس ضد القوات الحكومية لكن الحرب كانت سجالًا بينهم وبين الحكومة التى كانت تقاتل على ثلاث جبهات، وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية داخل أفغانستان. فحكومة ربانى ظلت مشغولة بدفع الأخطار المحيطة بها من الشمال والجنوب والغرب، ولم تتح لها فرصة هدنة يوم واحد لتعيد بناء الدولة.

---

(١) حسب بعض المصادر المعتبرة، فإن قوات حكمتيار تمكنت من تدمير نصف العاصمة الأفغانية كابل مخلفة أكثر من ٤٠٠٠ قتيل من مواطنيها بعد رفض كل الوساطات الأفغانية والإقليمية والإسلامية والدولية.

(٢) أحمد منصور، مرجع سبق ذكره.

أما الأطراف الأخرى، فقد كانت مشغولة بحربها ضد الحكومة، وقد أدى هذا إلى انتشار الفوضى والفساد، وعدم الاستقرار فى معظم المناطق الأخرى. وظل هذا الوضع على ما هو عليه حتى برزت فجأة على الساحة الأفغانية فى أكتوبر ١٩٩٤ قوة جديدة كاسحة انطلقت من إقليم قندهار وتحديدًا من منطقة «جمن» الحدودية المجاورة لباكستان تسمى حركة طالبان. وخطوة بعد خطوة بدأت قوات طالبان تتقدم فى أفغانستان، فأصبحت القرى والمدن والولايات تقع فى أيديهم الواحدة تلوالأخرى دون قتال، فانتشار الجهل والفقر والملل من عمليات الابتزاز التى كان يتعرض لها السكان من بعض الحكام المحليين دفعت الناس للترحيب بالقادم الجديد. لا سيما وأن طالبان هم طلبة علم، والعلماء لهم مكانتهم واحترامهم لدى عامة الأفغان، وكذلك انتشرت الخرافات والخزعبلات حول المصير الأسود الذى يتعرض له من يقف أمام «طالبان» أو يواجههم أو يطلق النار عليهم من إصابة مباشرة ودون أن يشعر بالصرع والنزيف والرعب والخور، ففر مقاتلو الميليشيات أمامهم دون قتال.

حتى إن قوات حكمتيار كانت تخلى مواقعها قبل وصول طالبان إليها! وحتى موقع حكمتيار الحصين بين الجبال فى جار آسياب، والذى كان من الصعب على أية قوة عسكرية أن تخرجه منه، تركه حكمتيار لهم وفر دون قتال مخلفًا وراءه كميات كبيرة من الأسلحة. وهكذا قضت حركة طالبان عسكريًا على حكمتيار الذى لجأ إلى آخر موقع حصين له فى «سروبى» على بعد ٥٠ كيلومترًا من كابل بعدما فقد معظم مواقعه وأسلحته وذخائره وكذلك ميليشياته التى رفض أعضاؤها قتال «طالبان». كذلك تمكنت «طالبان» من ناحية وقوات مسعود من ناحية أخرى كسر شوكة حزب الوحدة الذى قتل زعيمه عبد العلى مزارى بعد أسره على أيدى «طالبان» فى مارس ١٩٩٥. غير أن الهزيمة الساحقة التى تلقتها طالبان فى مارس ١٩٩٥ على يد قوات أحمد شاه مسعود[1] غيرت موازين القوى حيث طردهم مسعود حتى من جار آسياب

(١) من أشهر قادة المجاهدين الميدانيين ضد السوفييت، ولد فى بنجشير سنة ١٩٥٣ فى أسرة عرف عنها الورع والتقوى والصلاح وكانت أسرته عريقة فى العمل العسكرى، حيث شاركت أسرته فى الجهاد ضد الاحتلال البريطانى خلال القرن التاسع وأوائل القرن العشرين، واشترك مسعود فى أوائل العمليات الجهادية التى شنها المجاهدون على مواقع الدولة فى عهد داود وتميز بعقليته العسكرية المنظمة ومعاركه الكبيرة التى خاضها ضد السوفييت وبلغت أوجها عندما تمكن مسعود من صد أكثر من ١٢ حملة روسية كبيرة على مواقع المجاهدين فى بنجشير. مما دفع كثيرًا من المؤسسات العسكرية الغربية لإيفاد عشرات الخبراء إليه فى بنجشير لنقل نظرياته العسكرية فى حرب العصابات التى استطاعت أن تقهر القوة العسكرية للاتحاد السوفييتى، وتدريسها فى الأكاديميات العسكرية الغربية. ومع تشكيل أول دولة إسلامية فى أفغانستان عين مسعود وزيرًا للدفاع وظل فى هذا المنصب حتى استشهاده فى سبتمبر ٢٠٠١.

واستولى عليها فى أول معركة عسكرية حقيقية تخوضها طالبان... واستمرت طالبان فى محاصرة العاصمة، وحاولت الدخول إليها فى فبراير ١٩٩٦ إلا أنها فشلت فى ذلك[١]. وفى ٢٧ من سبتمبر ١٩٩٦ نجحت حركة طالبان فى المحاولة الرابعة فى غزو كابل[٢]. بعد انسحاب القوات الحكومية إلى شمال أفغانستان تفاديًا لوقوع مذابح فى صفوف المدنيين[٣].

وانفردت منذ ذلك الحين بالسلطة، ثم مضت حركة طالبان تنشئ دولتها بعد أن أعلنت مواثيقها وأقامت سلطتها، وكانت عملية تنظيم دولة طالبان بسيطة: إعلان أفغانستان إمارة إسلامية، ومبايعة « الملا محمد عمر » أميرًا للمؤمنين «له وحده السمع والطاعة». وبعد أن أصبح الملا عمر أميرًا للإمارة الإسلامية ومن أجل إعطاء الشرعية للإمارة وأنه قد عين فى الإمارة الإسلامية من قِبَل الله سبحانه وتعالى قام بلبس عباءة النبى ﷺ الموجودة فى قندهار[٤]، وحضر فى اجتماع طالبان، ومن ثم تم إعطاؤه لقب أمير المؤمنين[٥]، وقد حدث هذا فى عام ١٩٩٦[٦]. وفى مواجهة طالبان انتظمت فصائل المجاهدين التى تصارعت من قبل على السلطة ـ بعد أن تراجعت تجاه الشمال ـ فى تحالف يضمها ضد طالبان. وقد شكلت هذه الفصائل منذ عام ١٩٩٦ ما سمى بالجبهة الإسلامية الوطنية المتحدة لإنقاذ أفغانستان. وقد تشكلت هذه الجبهة من الحكومة المخلوعة التى يمثلها « ربانى». وقد ترأس الجبهة فخريًا، وبقيت القوة الحقيقية فى يد القائد أحمد شاه مسعود الذى كان وزيرًا للدفاع فى الحكومة السابقة. هذا بالإضافة إلى عدد من قادة الفصائل الأخرى من أمثال القائد الأوزبكى عبد الرشيد دوستم والهزارى، كريم خليلى وغيرهم.

ومن هذا المنطلق تمحور جوهر الصراع فى هذه المرحلة بين هذين الجيلين. وكانت الأولى هى التى تضم النخبة الجهادية بأحزابها وتنظيماتها كافة. وكانت الثانية هى التى تضم نخبة طالبان[٧]. إلى أن جاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ونجحت الولايات المتحدة فى تعبئة المجتمع الدولى

(١) حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢٠.
(٢) نوربرت هايترليش هول، مهمة فى أفغانستان، تعريب محمد جديد، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، القاهرة، ص ١٤٣.
(٣) أحمد رشيد، طالبان إسلام، نفت وبازى بزرك نودر آسياى ميانه، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.
(٤) تضم قندهار مزارًا يقال إنه يحتوى على عباءة النبى ﷺ ويطلقون عليه اسم الخرقة الشريفة، ويقال: إن أحمد شاه بابا هو الذى أحضر العباءة إلى عاصمة ملكه بركة وشرفًا.
(٥) ولما تولى الملا محمد عمر قيادة الحركة وتلقب بأمير المؤمنين، ظهر السخط من صنعه هذا فى أوساط الشعب الأفغانى، ولا سيما المثقفون منهم. كما استاء من هذا بعض الدول الإسلامية المتعاطفة مع القضية الأفغانية، حيث اعتبروه بمثابة إهانة لهم، وتجاهل لآرائهم، ذلك أن الاعتقاد السائد أنه لا يجوز إطلاق هذا اللقب وتولى المنصب إلا لمن كان عالمًا كبيرًا أو رجلًا معروفًا بالنسبة إلى آل البيت. أحمد رشيد، ص ٦٥.
(٦) أحمد رشيد، مرجع سابق، ص ٣٤.
(٧) عيسى السيد عيسى دسوقى، أفغانستان: تقويم جغرافى للواقع السياسى وتداعياته، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ٢٠٤.

ضد حركة طالبان وقادت تحالفًا دوليًا ضد نظام طالبان والقاعدة فى إطار عملية الحرية أكتوبر ٢٠٠١؛ لاحتواء أحد منابع الإرهاب الدولى من وجهة النظر الأمريكية. وكانت الحملة العسكرية على أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة نفعية فى المقام الأول وكانت تخفى وراءها أهدافًا إستراتيجية غير معلنة، وقد صممت وخططت على أسس واضحة تعتمد على اختيارات إستراتيجية فعالة، مثل الاعتماد على التحالف الأفغانى الشمالى بعد دعمه سياسيًا وعسكريًا وإطلاق العنان له.

وجسدت علاقة الولايات المتحدة بالتحالف الشمالى معنى الانتهازية المتبادلة، والتى تعتمد على مبدأ «عدو عدوى صديقى»، ومن ثم كانت تحالفات تكتيكية غير تقليدية فى الحرب، مكنت الولايات المتحدة من تسهيل هزيمة طالبان، وقد تأتى تحقيق النصر العسكرى من خلال كسب المنافس التقليدى لطالبان، وتحمل هذا المنافس على عاتقه القيام بالجزء الأرضى أو الميدانى من الحملة، وبهذا سهل هذا التحالف ٩٥٪ تقريبًا من صعوبة الحملة[1].

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الحرب قد غيرت بدورها من معايير ومعادلات الصراع الأفغانى، والتى سادت فى أثناء الوجود الطالبانى، حيث أدت هذه الحرب إلى تفعيل دور الفصائل المشكلة للتحالف الشمالى. بل إنه عجل بإرجاع البلاد إلى مرحلة جنرالات الحرب الأهلية مرة أخرى؛ وهو ما يعنى بداية مرحلة جديدة من مراحل الصراع الأفغانى، تحت مظلة الوجود الأمريكى وشركائه[2]. وكلما طال أمد الوجود الأمريكى فى أفغانستان ازدادت الحرب الأهلية هناك سوءًا.

***

---

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(٣) المرجع السابق.

المبحث الثانى

عوامل الصراع الأفغانى

ساهم انتهاء الحرب الباردة فى تكريس مفهوم أن العديد من صراعات الدول النامية، إنما يعود بالأساس إلى تناقضات موضوعية فى البيئة المحلية لهذه الدول، وتعتبر أفغانستان إحدى الدول النامية التى انعكس عليها هذا المفهوم.

ويجب ألا يذهب بنا الأمر للتقليل من أثر العوامل الخارجية فى الصراع الأفغانى، والذى تفجر منذ انتهاء الاحتلال السوفييتى؛ وذلك لأن أفغانستان هى إحدى الدول التى انعكس عليها واقع الصراع الدولى، سواء فى فترة الحرب الباردة مرة أو فى فترة الهيمنة الأمريكية على المنظومة الدولية مرة أخرى[١]. وعلى ذلك، فإن الظروف التى ساهمت فى بلورة عوامل الصراع الأفغانى لا تنفصل بأى حال من الأحوال عن فترة الحرب الباردة وما بعدها.

فالصراع الأفغانى يعود بالأساس إلى عوامل خارجية ترتبط ارتباطًا كليًا بالغزو (الفكرى والعسكرى) السوفييتى لأفغانستان، وما صاحبه من تغيرات جذرية ليس فقط على مستوى الوضع الداخلى فى أفغانستان ولكن على مستوى الأوضاع الإقليمية والدولية أيضًا[٢]. وقد وجدت هذه العوامل فى أفغانستان أرضية خصبة لاستثارة الصراع، حيث تفاعلت هذه العوامل طيلة فترة الثمانينيات مع محددات البيئة الجغرافية للدولة، والتى كانت قد خلفت وراءها تراكمات من التناقضات البيئية؛ طبيعية وبشرية. وساعدت هذه التناقضات بدورها فى تفعيل هذه العوامل وتهيئة ملامح الصراع، وهذا يعنى أن الصراع الأفغانى بكل تطوراته وأبعاده هو نتيجة حتمية لتشابك وتفاعل عوامل خارجية ـ إقليمية ودولية ـ مع معطيات الواقع الجغرافى لأفغانستان، ويمكن تحديد أهم عوامل مصادر الصراع داخل أفغانستان فى:

(١) معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ١٥٥.

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

١- عوامل محلية.

٢- عوامل إقليمية.

٣- عوامل دولية.

هذه العوامل الثلاثة هى المحددات الرئيسية لمستقبل الصراع بين القوى آنذاك وحتى الآن، وإن اختلف حجم تأثير أى منها من فترة إلى أخرى، وفى هذا الإطار سوف نتناول العوامل الثلاثة للصراع داخل أفغانستان.

أولًا: العوامل المحلية للصراع

ويمكن تحديد أهم العوامل فيما يلى:

١- الانقسام والتعدد العرقى

لتحليل ما حدث ويحدث على ساحة الصراع الأفغانى يجب تفهم عوامل أخرى ليست من بينها الانقسام الدينى أو التعدد المذهبى؛ إذ إن المجتمع الأفغانى أحد أكثر المجتمعات انسجامًا وتجانسًا من ناحية الدين والمذهب، فالأغلبية الساحقة من المسلمين «السنة الأحناف» تتجاوز حسب بعض التقديرات ٩٠٪ من السكان، ويقدرها البعض ٨٥٪ من السكان، والشيعة ما بين ٨,٧ ٪ وإن كانت بعض المصادر تقدرها بنحو ١٥٪ [(١)] وسواء كان هذا أو ذاك فإن الصورة لا تختلف كثيرًا. كما أن التعدد العرقى فى المجتمع الأفغانى خاصة لم يكن ليشكل عبئًا على الدولة مع توافر تقاليد وأعراف راسخة قبلية وإسلامية، وإذا كان البعض يشير إلى أن غلبة العرق البشتونى فى أجهزة الحكم والسلطة كان سببًا فى تزكية النعرة العرقية والقبلية؛ إذ ظل البشتون يحكمون البلاد لمدة ثلاثة قرون، فإن ذلك يجب أن يؤخذ فى السياق الاجتماعى والسياسى لتطور المجتمعات. فمعظم المجتمعات قد شهدت الحكم الملكى الأسرى ولم يكن ذلك مستهجنًا فى تلك الحقب، ولم تكن المشاركة السياسية مطلبًا أساسيًّا لدى معظم المجتمعات، وقد استطاعت قيادات وحكام فى المجتمع الأفغانى أن ينالوا إجماعًا شعبيًّا منذ التأسيس فى ١٧٤٧ فهناك مبادئ وقيم ضابطة، كما أن هناك آليات وميكانيزمات ترسخت وتكرست فى المجتمع الأفغانى. وحتى قبل التدخل السوفييتى سنة ١٩٧٩ لم تبرز قضية العرقية بشكل يعكس مدلولات السياسة؛ ربما

(١) محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

لأن استخدام الورقة العرقية بغرض التفتت والتفكيك وإشاعة الفوضى لم يكن مطروحًا فى هذا الزمان لإحداث خلخلة فى معادلات التوازن داخل المجتمع وضرب نسيجه الاجتماعى المتماسك. إلا أنه ومع التغيرات فى البيئة الدولية والتوترات الإقليمية وتزايد الصراع الداخلى، بدأت أطراف وقوى خارجية، وبعض الأنظمة السياسية، تستغل قضية العرقية لخدمة أغراض سياسية، ومن ثم سيست قضية العرقية وأخذت طوائف وقبائل وأعراق المجتمع الأفغانى تتجاوب نسبيًّا مع نداءات الزعامات السياسية مع ترديد دعاوى الظلم العرقى، واستغلال البشتون احتكارهم قمة المناصب السياسية والإدارية. ويتكون المجتمع الأفغانى من مجموعة من الأعراق المختلفة، وقد وصفها المؤرخون بأنها موازييك الشعوب. ونص الدستور الأفغانى، فى المادة الرابعة، أن أفغانستان متشكل من أقوام عديدة أهمها البشتون والطاجيك والأزبك والهزارة(١).

البشتون: تعد أولى الفصائل العرقية الأفغانية ويشكلون حوالى ٣٨٪ (٢) وتمثل الشريحة العظمى من السكان وتنحدر من الفروع العرقية الآرية، ويعيش أغلب قبائل البشتون فى الولايات الشرقية والجنوبية فى أفغانستان. ولغة البشتون أيضًا من الأصول الآرية، حروفها الهجائية أكثر عددًا من حروف اللغة الفارسية وأحسن من يتكلم بها أهل قندهار(٣). ويرى أحد رجال البشتون الذى ألف قصة مزورة فى أثناء حكومة المغول فى الهند أن أصل نشأتهم بنو إسرائيل، وقد فند جمال الدين الأفغانى فى كتابه «تتمة البيان» هذا الرأى بقوله: الحق أن هذه الأمة من أصل إيرانى وأن لسانها مأخوذ عن لسان «زندوانستا» وهو اللسان الفارسى القديم وله تشابهات تامة بالفارسية المستعملة الآن، وأن متأخرى المؤرخين كفرنسيس لفورمان وغيره يؤيدون هذا الرأى، ثم يضيف قائلًا: لا يعنى وجود موطن باسم خيبر موجب الظن بصحة هذه الرواية. وثمة صفات متميزة للبشتون تلخصها العبارة الشهيرة التى تطلق عليهم قائلة: لهم وجوه الصخور وقلوب الأسود وعيون الصقور وسيقان الفهود(٤). والبشتون جميعهم مسلمون سنة حنفيون شديدو التمسك بالدين الإسلامى.

---

(١) قانون أساسى أفغانستان (الدستور الأفغانى)، وزارت عدلية، دولت انتقالى إسلامى أفغانستان، تاريخ جاب ١٣٨٣هـ ش برابر باسال، ٢٠٠٤،ص ٨ ـ ٩.

(٢) السفير/ أحمد طه محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

(٣) السيد/ جمال الدين الأفغانى، تتمة البيان فى تاريخ الأفغان، ص ٢٨.

(٤) عاطف صقر، الأفغان.. والعرب.. والأمريكان، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٥.

الطاجيك: تعد ثانى المجموعات القوية الأفغانية، ولغتها هى الفارسية، وهى التى أخذت مكانة الصدارة أكثر من أى لغة أخرى، وأكثر الجرائد تنشر بهذه اللغة، والمدارس والجامعات تدرس بها، والطبقة الحاكمة والمثقفة تتحدث بها، وكانت هى اللغة الرسمية الوحيدة فى البلاد، إلا أنه فى سنة ١٩٣٦ اعتبرت اللغة البشتو[١] أيضًا اللغة الرسمية فى البلاد. والمحققون[٢] يعدونهم من ذوى الأصول الإيرانية، وهم يتشرون فى شمال أفغانستان، وأكثرهم من سكان المدن، ويمثلون ٣٥٪، وهم مسلمون سنة حنفيون، وهم غير مقسمين إلى قبائل، وأسلوب حياتهم متقدم، ويعيشون فى تجمعات متفرقة فى المدن أو بالقرب من المدن، ويصف جمال الدين الأفغانى الطاجيك، بالعبارات التالية: يتفوق هذا العنصر من دون سائر فصائل الأفغان بأنه الأدرى بالحرف والصناعة كالحياكة والنجارة والحدادة والبناء وغيرها كما يشهد له بحسن المظهر والإدارة والأمور المنزلية[٣].

وعلى الرغم من السلوكيات القومية البشتونية، فقد كانت لهم يد فى بعض الأحيان فى الحكومة الأفغانية فمنهم «ابن السقا» والذى شرفه العلماء بلقب خادم دين رسول الله وكان طاجيكيًّا وحكم تسعة أشهر، وكان «ابن السقا» أول شخص بدأت على يده الثورة الشعبية فى أفغانستان، وأول شخص بذل كل ما فى وسعه فى سبيل زعزعة النظام القبلى والعشائرى المتخلف آنذاك فى أفغانستان؛ لأن النظام القبلى فرق الشعب الأفغانى إلى أقوام، وأدى إلى تنافر، ولو لم يعمل الروس والإنجليز بالقضاء عليه لوصل حكمه إلى حاكم حكومة مستنيره ولبلغ ما بلغه غيره من الدول الإسلامية. فمن الطاجيك أيضًا برهان الدين ربانى الذى كان رئيسًا لأفغانستان من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦.

الأزبك: من أصل تركى ويشكلون ١٠٪ ويقطنون فى النواحى الشمالية وأطراف المدن مثل جوزجان وقندور وتخار ومزار شريف ومناطق أخرى، وهم سنيون على مذهب أبى حنيفة، وهم فرسان حاذقون يجيدون الطعن والضرب ويوجد منهم علماء ومثقفون.

الهزارة: يعتبرون من أصلاب رجال جنكيز خان الذى غزا أفغانستان فى القرن الثالث عشر الميلادى وفيهم سمات مغولية واضحة، ويقدر عددهم بين المليون ونصف المليون نسمة ويعيشون فى باميان وهراة وقندوز. والغريب أنهم يتبعون المذهب الشيعى على نقيض مواطنيهم

(١) مجموعة مقالات بيرامون أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١.

(٢) بعض من المحققين الغرب الذين عاشوا فترة فى أفغانستان مثل: جوزف، كولينز، جان ريفيتر، يعتبرون الطاجيك فى الوقت الراهن رجالًا محبين للسلام، شعراء الملك، أصحاب رؤيا، عقلاء، منطقيين هادئين، ولديهم حضور ذهن، ومتواضعين، كرماء للضيوف والمسافرين.

(٣) السيد جمال الدين الأفغانى، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

الذين عرف عنهم قوة التمسك بالمذهب الحنفى. ويوجد إلى جانب هؤلاء مجموعات قليلة من البلوش والنورستانى والعرب وغيرهم. وكل هؤلاء يتحدثون بلغاتهم التى اختلطت إلى حد بعيد بالفارسية. وهذه المجموعات العرقية المتنوعة التى تعيش فى أفغانستان تجمعهم الرابطة الإسلامية؛ لأن الإسلام دين ودولة، حق وقوة، ثقافة وحضارة؛ تذوب فيه فوارق الأوطان والأعراق والألسنة والألوان، حيث يوجد بينهم: الرب واحد والنبى واحد والقرآن الواحد؛ كل منهم أفغانى ينتمى إلى أرض واحدة هى أفغانستان. ولذلك لم يعد الإسلام فى أفغانستان دينًا فقط ولكنه صار هوية جامعة وعقدًا فريدًا التأمت فى ظله مختلف الأعراق والأجناس.

وبسبب الطبيعة غير المتجانسة للبنية العرقية لأفغانستان المؤلفة من البشتون والطاجيك والأوزبك حصلت صراعات فى فترات متعددة بسبب نزاعات التفوق العرقى والعنصرى. وقد استخدمت هذه النزعة غالبًا كسلاح قوى فى أيدى القوى الاستعمارية للدخول فى الأرض الأفغانية[1]. وبعض الباحثين ينفون عن الشعب الأفغانى صفة الأمة الواحدة بالمفهوم السياسى؛ لأنهم ليسوا شعبًا متكاملًا منسجمًا من حيث أصوله العرقية، وإنما هو من وجهة نظرهم كومنولث من شعوب وحضارات أو قوميات صغيرة؛ لأنهم يرون أن الشعوب الموجودة فى أفغانستان لها امتداد فى دول الجوار مثل باكستان وإيران ودول آسيا الوسطى[2]. وبالطبع، فإن التركية الديمقراطية والإثنوجرافية للمجتمع الأفغانى تبين التعدد والتنوع الهائل.

٢ ـ تعدد القوى السياسية

انعكس التنوع والتعدد العرقى والقبلى على خريطة القوى والجماعات السياسية فى أفغانستان، وأضاف إلى ذلك عوامل الاستقطاب الدولى والإقليمى، ومن ثم انحياز وموالاة القوى والجماعات الأفغانية لمراكز نفوذ خارجية، خاصة مع تعدد توجهات وأيديولوجيا هذه القوى الخارجية، والذى انعكس على الواقع الأفغانى، وتشكل قوى المجاهدين أهم قوى سياسية على الساحة الأفغانية.

المجاهدون: رغم إطلاق لفظ المجاهدين على الأحزاب والتنظيمات السياسية كافة، والتى عارضت النظام الشيوعى السابق فى كابل على أساس من الجهاد الإسلامى، إلا أن قوى المجاهدين متعددة ومنقسمة إلى جماعات وتكوينات سياسية وعسكرية مختلفة. وفى مطلع الثمانينيات، كان

(١) تدخلات أمريكا فى البلدان الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

(2) The Future of Afghanistan Society After The Settlement of The Conflict, National Developement and Security. Joarnel, vol. (4) No. 4, May 1996, p. 118.

يوجد أكثر من ٨٠ جماعة، وقد عملت الحكومة الباكستانية من أجل أن يكون نشاط هذه الجماعات أكثر اتحادًا وأكثر انسجامًا، وحتى تتمكن من تقديم دعمها ومساعدتها عملت على تقليص عدد هذه الجماعات، وتحت ضغوط من السلطات الباكستانية أدمجت هذه الجماعات فى سبعة أحزاب:

الأحزاب السنية: وأهمها، الجمعية الإسلامية الأفغانية: وزعيمها الأستاذ «برهان الدين ربانى»، وكان أقوى الأحزاب تماسكًا وتنظيمًا، وتتشابه أفكار ربانى وحزب الجمعية الإسلامية إلى حد كبير مع أفكار «الإخوان المسلمين». الحزب الإسلامى: والذى كان يتزعمه « قلب الدين حكمتيار» حزب الاتحاد الإسلامى: ويتزعمه «عبد الرسول سياف». كان سياف متأثرًا بالأفكار الوهابية. كانت هذه الأحزاب الثلاثة هى أقوى تنظيمات المجاهدين الأفغان. حزب إسلامى: بزعامة يونس خالص، وكان يونس خالص فى السابق متحدًا مع حكمتيار لكن نظرًا لممارسات حكمتيار الفردية والسلطوية انفصل يونس، وأعلن أن الحزب الإسلامى الأساسى هو جبهته. الجبهة الإسلامية الوطنية: بقيادة «سيد أحمد جيلانى». جبهة التحرير الوطنى الأفغانى: بزعامة «صبغة الله المجددى». حركة الثورة الإسلامية: بقيادة «مولوى محمد نبى محمدى». وقد تأثرت هذه التنظيمات بالسياسات الباكستانية وسيطرت عليها باكستان طيلة فترة الحرب مع السوفييت.

أحزاب الشيعة: بدأ نشاط الأحزاب والجماعات الشيعية جنبًا إلى جنب مع الأحزاب والجماعات السنية وتسيطر عليها إيران، وتتعدد هذه الجماعات والأحزاب أيضًا، إلا أنها كانت ضعيفة بالقياس إلى أحزاب المجاهدين السنة مع هشاشة قاعدتها على الأرض الأفغانية.

وبغض النظر عن تعدد القوى السياسية فإن خصم الأحزاب على الإطلاق هو: «الجمعية الإسلامية الأفغانية» و«حزب إسلامى»؛ إذ إن كلا الحزبين يتمتعان بتنظيم محكم وكوادر نشطة ومجالس تنفيذية ومجالس للشورى وذات قوة عسكرية وتدريب جيد. ولكن ما هو جدير بالملاحظة أن هذه القوى تخضع لقوى إقليمية مختلفة فى توجهاتها السياسية؛ فجماعات المجاهدين السنة خضعت للنفوذ الباكستانى، بخلاف تنظيمات الشيعة، والتى هيمنت عليها إيران.

ثانيًا: العوامل الإقليمية

تعتبر العوامل الإقليمية محددًا أساسيًّا من محددات الصراع فى أفغانستان؛ إذ إن القوى الإقليمية تمتلك قدرة على النفاذ إلى المجتمع الأفغانى، فضلًا عن السيطرة على القوى السياسية الفاعلة، وقد مارست القوى الإقليمية أدوارًا متصلة على مدى فترة الصراع الأفغانى. ومع وجود النفوذ السوفييتى فى أفغانستان وتراجع الدعم الأمريكى، فإن الدعم الباكستانى للمجاهدين السنة

لم يتراجع، وكذلك استمرت إيران فى دعمها للمجاهدين الشيعة. وهناك ثلاث قوى إقليمية تهتم بشئون أفغانستان يضاف إليها دول الشمال الجغرافى لأفغانستان وروسيا والولايات المتحدة؛ هذه القوى هى: باكستان، وإيران، والسعودية. وتتمثل فى النقاط التالية:

١ـ باكستان:

يمكن إجمال عدة محددات مهمة كانت المحرك الأساسى لتوجهات السياسة الخارجية فى باكستان[١] إزاء أفغانستان، وتتمثل فى النقاط التالية:

١-العمل على تلافى قيام حكومة بشتونية قومية، يطغى عليها الطابع العرقى على الطابع الدينى، ويشكل هذا فى المستقبل خطرًا على وحدة باكستان. إذ ربما قد يؤدى قيام نظام يسيطر عليه البشتون فى أفغانستان إلى تأجيج مشاعر البشتون فى الجزء الباكستانى، وقد يطالبون بالانفصال والانضمام إلى بنى جلدتهم فى أفغانستان[٢]. ومن هذا، المنطلق تشكل مشكلة «بشتونستان» عقبة رئيسية فى طريق إنهاء الحرب الأهلية الأفغانية، وهى من غير شك عامل مهم فى حسابات إسلام آباد الإستراتيجية، كما تكمن وراء تدخلها فى الصراع الأفغانى. وتلعب وكالة المخابرات الباكستانية (ISI) دومًا دورًا مهمًا لمنع ظهور حكومة قومية بشتونية تضم جميع الفئات العشائرية البشتونية المختلفة (والذين ما زالوا يطالبون بتوحيد البشتون) باستخدام جميع الطرق مثل الاختطاف والضغوط المالية والاغتيالات[٣]. ويفسر هذا التوجه حرص إسلام آباد على دعم الفصائل الأفغانية ذات النزعة الإسلامية الأصولية، والذين ينفون وجود ما يسمى بالحدود السياسية ولا ينساقون وراء شعارات قومية، سعيًا وراء صياغة مفهوم جديد للاتحاد الإسلامى[٤].

٢- قيادة أفغانستان نحو خدمة هدفها الإستراتيجى الأساسى لمواجهة الهند فى جنوب آسيا وذلك عن طريق الآتى:

(١) يرى الباكستانيون أن أى نوع من التغير داخل أفغانستان يؤدى لتقاربها مع الهند؛ وهذا يعنى حربًا لباكستان على الجبهتين، ومن هذه الناحية فإن باكستان تسعى دومًا لأن تحتفظ بنفوذها داخل أفغانستان حتى تستطيع أن تمنع الهند من فتح جبهة أخرى على الحدود الشمالية لها.

(٢) طارق دحروج، الأزمة الأفغانية: معطيات جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٠، الأهرام، إبريل ١٩٩٥، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٣) كما حدث لزعيم عشائرى بارز لقبيلة بوبل زاى وهو عبد الأحد قرضاى؛ أبو الرئيس الأفغانى حامد قرضاى، والذى تم اغتياله فى كويتا.

(4) Tomsen. P. Geopolitics of An Afghan Settlement, Journal of International Affairs. vol. 5, No. (4) Ministry of Foreign Affairs Ankara, February 2001, p.(4)

- العمل على ارتقاء حكومة أفغانية ودود مرنة بدرجة يمكن أن تعطى باكستان عمقًا إستراتيجيًّا فى صراعها مع الهند حول كشمير[1]. وتستعمل فيه أفغانستان ـ سياسيًّا وعسكريًّا ـ كفناء إسلامى إستراتيجى خلفى لباكستان، ويضم هذا العمق الإستراتيجى معسكرات تدريب الأصوليين ومستودعات الأسلحة، ويكون ذلك على أمل أن يساهم فى زعزعة أو تقويض السيطرة الهندية فى كشمير.

- الاحتواء المزدوج لحالة «الأفغان العرب»، ومنهم عناصر تورطت فى أعمال عنف فى عدة بلدان، وتحقيق هذين الهدفين جعل المملكة العربية السعودية ودول الخليج تلتقى مع المحور الأمريكى الباكستانى فى دعم طالبان بشكل أو بآخر، تحاول الاستفادة من الخلاف المذهبى فى أفغانستان لمواجهة النفوذ الإيرانى.

- السعى إلى لعب دور إقليمى مؤثر فى الصراع الأفغانى بمعنى أن تنشد باكستان إعادة التعريف بدورها الإقليمى والدولى، كعنصر للاستقرار فى المنطقة، لا سيما فى ظل التقارب الهندى الأمريكى الذى حدث فى أعقاب الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتى بعد ذلك، وأدى إلى تدهور مكانة باكستان فى الإستراتيجية الأمريكية على المستوى الإقليمى[2].

٣- تهدف باكستان من وراء تدخلها فى الصراع الأفغانى أيضًا، إلى دعم مكانتها ونفوذها على صعيد العالم الإسلامى، ويساعدها هذا التدخل المباشر أحيانًا وغير المباشر أحيانًا أخرى على انتهاج سياسة خارجية تساعد على دعم هذه المكانة بين دول العالم الإسلامى، وقد كان الرئيس ضياء الحق يسعى إلى القيام بدور المدافع عن الإسلام بما حقق لبلاده دعمًا ماديًّا وأدبيًّا [3].

وكان ضياء الحق دائمًا يتألم بسبب ضعف المسلمين فى المحافل الدولية، وكان يريد بتأييد المجاهدين فى أفغانستان وبحصوله على الأسلحة النووية وهزيمة الاتحاد السوفييتى على يد الأفغان، أن يجعل من تحالف إيران وأفغانستان وباكستان، واستنادًا إلى الدعم السياسى

---

(١) هدى ميتكيس والسيد صدقى عابدين (محرران)، قضايا الأمن فى آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٨٦.

(٢) طارق دحروج، تطورات الأزمة الأفغانية وأبعاد الدور الدولى، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٤٧.

(٣) معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

والعسكرى للصين، ثالث قوة فى العالم فى قارة آسيا حتى تصبح الدول الإسلامية القوة العظمى فى العالم، ومن أجل ذلك سافر إلى كل من إيران والسعودية والصين وضحى بنفسه من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل[١].

٤- فتح طريق تجارى برى عبر أفغانستان، يربط إسلام آباد بالجمهوريات الإسلامية بوسط آسيا الوسطى. وتفضل واشنطن أن تفيد باكستان من الاختراق الاقتصادى باتجاه آسيا الوسطى، بدلًا من أن يصب الأمر فى مصلحة عدوها الإيرانى.

ومع تفكك الاتحاد السوفييتى، فإن الوصول إلى جمهوريات آسيا الوسطى يعتبر هدفًا أصيلًا فى السياسة الخارجية الباكستانية إزاء أفغانستان، ورأت باكستان أن بإمكانها أن تصبح الطريق الرئيسى الذى يربط جمهوريات آسيا الوسطى بالمحيط الهندى، مما يؤدى بالتالى إلى زيادة ثقلها الاقتصادى والسياسى فى المنطقة. ولكن إسلام آباد ـ كانت أولًا وقبل تنفيذ خططها إلى ضمان سيطرتها على أفغانستان، لا سيما أن شركات البترول الأمريكية، والتى كانت تميل فى البداية إلى الخط الباكستانى ـ اشترطت أن يتم تأمين استثمارها الذى سيزيد على ٤٠ مليار دولار من خلال تأسيس سلطة مركزية قوية فى أفغانستان تبسط نفوذها على كامل التراب الأفغانى[٢]. ومن ثم، لم يكن هناك سبيل لتحقيق تطلعات إسلام آباد الاقتصادية فى آسيا الوسطى بدون وجود نظام حليف لها فى كابل وهو ما تعمل من خلاله على استخدام أفغانستان، كمعبر يصلها بأسواق آسيا الوسطى وثرواتها. ووفقًا لهذه المحددات ـ السابق ذكرها ـ واستنادًا أيضًا إلى الدور الباكستانى فى مساندة المجاهدين الأفغان ضد الاحتلال السوفييتى. ترى باكستان أنه من حقهم أن يكون لهم دور فى اختيار حكومة لأفغانستان لا تتعارض مع مصالحهم، ففى البداية وجدت باكستان فى الزعيم البشتونى قلب الدين حكمتيار الحليف المناسب لتحقيق مصالحها، حيث دعمته ـ بصفة خاصة ـ باعتباره مصرًا على الاستيلاء على الحكم فى كابل؛ ولأنه من العنصر الموالى لها بعكس الطاجيك الذين لم يكونوا يومًا ما محل ثقتها[٣]. ولكن تعثره فى السيطرة الكاملة على الأراضى الأفغانية وفشله فى إسقاط حكومة ربانى وإخراجه من كابل، على الرغم من تدمير نصف المدينة بسبب استمرار الصراع الدموى ثلاث سنوات. وبعد أن ظهر جليًا أن حكمتيار ليس الجواد الرابح فى

---

(١) شيرشاه يوسفزى، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.
(٢) إبراهيم نافع و(آخرون)، ما الذى يجرى فى آسيا؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الأهرام، بدون تاريخ، ص ٤٣.
(٣) فهمى هويدى، طالبان معجزة أم ماذا، الأهرام ١٥/ ١٠/ ١٩٩٦.

هذه المعركة بدأت الاستخبارات الباكستانية تبحث عن بديل لحكمتيار ووجدت ضالتها المنشودة فى حركة طالبان[1]. وهكذا (والكلام للأستاذ هيكل) فإن الإسلام الذى تعرض لمحاولة توظيفه ضد الإلحاد فى (أواخر السبعينيات) تعرض (أوائل التسعينيات) مرة أخرى لمحاولة توظيفه مع اختلاف الظروف. فى المرة الأولى، خطفه الأمريكان كما تخطف الطائرات واستعملوه ضد الاتحاد السوفيتى وقضوا غرضهم منه ثم تركوه ورحلوا. والآن جاء الدور على قوى محلية (باكستان والسعودية) وكلتاهما ظهرت لهما الآن أغراض مستجدة.

الجيش الباكستانى (الذى تابع ما فعله الجهاديون بالسوفييت) يحلم ويخطط حتى يتحول شباب المدارس الشرعية إلى مجاهدين فى كشمير ضد الهند. والنظام السعودى (الذى يريد تأمين المملكة من الداخل) يجدها فرصة مفتوحة لتصدير المجاهدين يبشرون ويعلمون فى المدارس الشرعية ويدرسون ويحرضون كما يحلو لهم. شريطة أن يكون جهادهم وثوابهم بعيدين عن المملكة. وكذلك ظهرت على الساحة حركة طالبان. ولا شك أن باكستان لعبت دورًا رئيسيًّا فى تحويل طالبان إلى قوة عسكرية فعالة على الساحة الأفغانية من خلال جهود باكستانية للدعم والتدريب، حيث وفرت لها قطع غيار طائرات كما أعادت بناء مطار قندهار وإقامة شبكة اتصالات تليفونية[2]. كما بذلت جهودها على الصعيد الخارجى لإقناع دول العالم بالاعتراف بها، وكان وصول طالبان ـ والتى تستند إلى أساس دينى وليس قوميًّا أو عرقيًّا ـ إلى الحكم فى كابل كافيًا لتحقيق حلم بعيد كان يراود باكستان منذ نشأتها فى أغسطس ١٩٤٧. وهو وجود حكومة ودود فى أفغانستان ودود لباكستان ومرنة تتلاءم مع المصالح الباكستانية، لم تكن لدى أى حكومة أفغانية سابقة أى ميول إيجابية تجاوب التوجهات والتطلعات الباكستانية[3].

ولكن ما لبث أن انحرفت حركة طالبان بالمصالح الباكستانية، فكانت الحركة منذ نشأتها سببًا رئيسيًّا فى إحراج السياسة الباكستانية فى علاقتها مع الولايات المتحدة، وقد تأتى ذلك من خلال التوجهات الراديكالية المتشددة التى انتهجتها الحركة، بل وتحديها للدول الغربية والهيئات الدولية ورفضها إغلاق معسكرات تدريب تنظيم القاعدة مع تسليم زعيمها للولايات

(١) نبيل شرف الدين، بن لادن، طالبان.. الأفغان العرب والأممية الأصولية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣ مكتبة مدبولى، القاهرة، ص ٢٨١.

(٢) أوضاع العالم على مشارف القرن الحادى والعشرين عام ١٩٩٨، عرض وتحليل مؤسسة «لاديكوفرت»، ترجمة وتعليق السفير حسين شريف، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٢١٨.

(٣) مؤنس أحمر، القوى الإقليمية والمسألة الأفغانية، إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

المتحدة. هذا بالإضافة إلى تزايد قلق الإدارة الباكستانية نتيجة الانتشار الواسع للحركة الطالبانية Talibanization داخل المجتمع الباكستانى، بما يعتنقونه من أيديولوجية أصولية ترفضها الأغلبية الباكستانية، وقد ساعد ذلك على بروز حالة من الثنائية الأيديولوجية فى باكستان فرقت ما بين معتدلين ومتشددين، وبالتالى انتشرت حالة من الفوضى المزمنة داخل المجتمع[1] كما تزايدت المخاوف الباكستانية من أن تجد نفسها مطحونة بين سندان الأصولية الإسلامية فى أفغانستان ومطرقة الأصولية الهندوسية فى الهند. وعلى ذلك، فليس ثمة خلاف فى القول بأن باكستان قد تحركت عبر تدخلها فى الصراع الأفغانى وراء سراب أسمته «العمق الإستراتيجى» «وقد ساهم ذلك فى إفراز العديد من المشكلات الخطيرة، والتى هددت الأمن القومى الباكستانى، مثل تسرب الأسلحة والمخدرات، مما أدى إلى ارتفاع معدلات العنف والجريمة. هذا، بالإضافة إلى العمليات الإرهابية والتخريبية ضد أهداف باكستانية ودولية فى إسلام آباد إلى حد أن أصبحت الحكومة الباكستانية عاجزة عن السيطرة على هذه المشكلات، هذا بالإضافة مرة أخرى إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، والتى أفضى إليها وجود ملايين من اللاجئين الأفغان على الأراضى الباكستانية[2].

وأمام هذه المشكلات أصبحت طالبان تمثل عبئًا ثقيلًا على باكستان لا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقد وجدت باكستان نفسها ممزقة بين مشاعر أهلها المؤيدة للحركة، وضرورات أمنها القومى، وهى كثيرة، أولها: سلامة النظام الحاكم،[3] وثانيها: المحافظة على الإمكانية النووية الباكستانية، وهى حتى الآن إمكانية وليدة[4] معرضة للإجهاض أكثر مما هى قادرة على الردع[5]،

---

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(٢) طارق حسنى أبو سنة، أفغانستان من الجهاد إلى الحرب الأهلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، الأهرام، إبريل ١٩٩٦، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) كشفت الحرب ضد الإرهاب عن موطن ضعف قاتل فى الدولة الباكستان، وهو انعدام الشرعية السياسية، وفى غياب الشرعية السياسية يتغير منطق النظام السياسى من رعاية مصالح الدولة - المجتمع - إلى مجرد رعاية مصالح السلطة - الحاكم - وهذا ما حدث بالفعل، فقد وجد الرئيس الباكستانى برويز مشرف فى هذه الحرب فرصة لإلزام الغرب بقبول سلطته العسكرية، مقابل التنازل عن - عمق باكستان الإستراتيجى فى أفغانستان، وصادف ذلك حاجة الولايات المتحدة الماسة إلى العون الباكستانى، والولايات المتحدة تحسن ذلك النوع من المقايضة، بل إن إستراتيجيتها فى بعض الدول العربية والإسلامية قائمة على هذه المعادلة.

(٤) وتلك أخطر مراحل أى مشروع نووى، إذ تكون أعباؤه وتكاليفه قد دفعت، لكن قدرته على الردع لم تكتمل بعد، وبالتالى يصبح المشروع فى هذه الفترة من عمره نقطة ضعف أكثر منه عامل قوة.

(٥) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩.

وثالثها: تحقيق مكاسب اقتصادية[1]، من جراء مساندتها للولايات المتحدة فى الحرب ضد الإرهاب، لذلك قررت حكومة إسلام آباد التخلى عن طالبان وأبدت تجاوبًا كاملًا مع المطالب الأمريكية المتعلقة بالتعاون مع الحملة العسكرية الأمريكية بعد مشاورات داخلية مكثفة. وتخلت عن طالبان وذلك من أجل الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة والدول الغربية، ولأجل حفظ مصالحها القومية فى مواجهة الهند، وحفظ إمكاناتها الإستراتيجية، مدت يدها للولايات المتحـدة، وأعلنت وقوفها معها. وأعلن الرئيس الباكستانى برويز مشرف إلى الشعب الباكسـتانى معلنًا أن باكستان الآن تنـتفع من الولايات المتحدة أكثر مما تنتفع من طالبان[2]. وصرح أيضًا: حتى ولو أن حزبًا من الأحزاب المعارضة كان مكانى لاتخذ هذا القرار الذى أخذته أنا وهو الوقوف مع الولايات المتحدة ضد طالبان[3].

وكانت باكستان عندئذ المسرح المتقدم فى قيادة وتوجيه العمليات الأمريكية، ضد طالبان وتنظيم القاعدة فى إطار عملية الحرية أكتوبر ٢٠٠١. بعد أن وضعت القيادة الباكستانية معلومات استخبارية مهمة تحت تصرف القيادة الأمريكية تتعلق بالمواقع العسكرية لحركة طالبان والمطارات ومعسكرات التدريب التى تستخدمها «القاعدة» وخرائط تفصيلية تظهر التضاريس الجبلية والأماكن التى يحتمل أن يختبئ فيها «بن لادن» و«ملا عمر»، ومن الواضح أن القوات الأمريكية استفادت كثيرًا من المعلومات الباكستانية. كما كانت باكستان فاعلًا رئيسيًّا فى محادثات الفصائل الأفغانية التى عقدت فى مدينة «بون» الألمانية، والتى تم بمقتضاها تشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة، وبهذا تكون باكستان قد أعادت بلورة دورها على الساحة الأفغانية من جديد، بما يساهم فى خدمة أهدافها القومية ويضمن لها أن تستمر كأحد اللاعبين الأساسيين المؤثرين على الموقف فى أفغانستان[4].

---

(١) قدمت واشنطن إغراءات مالية مهمة لإسلام آباد تتمثل فى إسقاط بعض ديونها وجدولة بعضها الآخر، هذا بالإضافة إلى تقديم مساعدات لإسلام آباد بلغت نحو ٥٠٠ مليون دولار، كما وعدت بالتدخل لمعالجة مشكلة كشمير التى تحظى بإجماع وطنى فى باكستان.

(٢) زيبا فرزين نيا، سياست خارجى باكستان تغيير وتحول (السياسة الخارجية الباكستانية «التغيير والتحول»، مركز جاب ، انتشارات وزارات أمور خارجة، طهران، ص ٣٥.

(٣) [illegible] سابق، ص ٢٦.

[illegible] السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

٢ـ إيـران ومحددات سياستها الخارجية تجاه أفغانستان:

١- انطلاقًا من أن أفغانستان هى إحدى دول الجوار الجغرافى لإيران، وبالتالى تدخل فى مجال أمنها القومى والمصالح الحيوية ـ احتلت أفغانستان وتحتل قيمة عليا فى الإستراتيجية الإيرانية الحالية والمستقبلية.

فقد فرض ذلك على القيادة الإيرانية أن تتعامل مع أى حكومة أو سلطة تسيطر على مقاليد الحكم فى هذا البلد، انطلاقًا من العيش السلمى المتزامن مع الاحترام المتبادل الذى يحتل صدارة أولويات السياسة الخارجية الإيرانية[1]. ويهم إيران أن تستقر الأوضاع فى أفغانستان بقيام دولة إسلامية مستقرة لا تشكل تهديدًا لأمنها ولا توفر لأعداء الأمة فرصة للتدخل المستمر فى الشئون الداخلية للمنطقة وتمنح استمرار الصورة القاتمة للمشروع الإسلامى الذى لم تساهم طالبان فى تلميع صورته عالميًّا، ولم توفر له ما يجعله مقبولًا كنظام سياسى معتدل ومتطور ومتحضر.

وقد ترتب على ذلك أيضًا حتمية السعى نحو تجنب إقامة نظم معادية لإيران فى أفغانستان، وكان التطلع وبالأخص إلى تجنب صعود نظام سنى متطرف فى كابل، ويكون ذلك مبعثًا للخوف؛ لأن مجرد وجود هذا النظام يعنى فى حسابات إيران الإستراتيجية عامل اختناق أيديولوجى للثورة الإسلامية الشيعية من جميع الجهات، لا سيما مع تزايد التأثير السعودى مع تعزيز الوجود الباكستانى فى أفغانستان، الأمر الذى تدرك معه إيران زيادة إمكانية نشر النموذج الإسلامى السنى الراديكالى شمالًا فى جمهوريات آسيا الوسطى بمعنى أن يقوض هذا الوضع المستجد المساعى الإيرانية إلى إحياء وبعث النفوذ الإيرانى فى هذه المنطقة، خاصة فى تلك الجمهوريات التى تشترك معها بروابط الدين والعرق والتاريخ[2]. وترى طهران أن تعزيز هذا الوجود هو محاولة منسقة من كلتا الدولتين لعزل واحتواء التأثير الإيرانى فى هذه المنطقة الحساسة من العالم. ومن هذا المنطلق، تلعب إيران دورًا مؤثرًا فى الصراع الأفغانى، كلاعب إقليمى أساسى، لتفويض التأثير الباكستانى السعودى فى هذه المنطقة، ويتوافق هذا التوجه مع حالة العزلة والحصار الدولى المفروض على إيران منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضى؛ لذا أصبح التدخل الإيرانى فى الصراع الأفغانى بمثابة متنفس للسياسة الإيرانية من الجهة الأخرى[3].

---

(١) السيد عوض عثمان، التدخل الإيرانى فى الأزمة الأفغانية، مجلة مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٧، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٦٢.

(٢) معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

(٣) المرجع السابق.

٢- الوصول إلى حالة من الأمن والاستقرار فى أفغانستان فى أدبيات السياسة الإيرانية فرض بديلًا أمريكيًّا غير مرغوب فيه؛ إذ يرغب فى نفط وغاز بحر قزوين عبر أفغانستان إلى جنوب آسيا، حيث «ميناء كراتشى» الباكستانى على المحيط الهندى، والذى يعد بمثابة منافس إستراتيجى مهم لميناء «بندر عباس» الإيرانى على «الخليج». وتدرك إيران أن هذا المشروع لا يتفق وضرورات ومتطلبات أمنها القومى، ويحمل فى أحشائه تبعات ضارة لها[1]. وسيفضى هذا المشروع إلى تقويض إن لم يكن إفراغ السياسة البرجماتية الإيرانية النشطة فى منطقة آسيا الوسطى من مضمونها. إذ تسعى السياسة الإيرانية إلى إحياء وبعث النفوذ الإيرانى عن طريق اتباع سياسات نشطة برجماتية تسعى إلى ربط هذه المنطقة بسلسلة من المصالح الاقتصادية وتكوين كومنولث إسلامى تكون إيران هى مركز التأثير والنفوذ فيه.

لذلك لا ترى طهران أى مصلحة لها فى تنفيذ المشرع الأمريكى؛ لذا سعت إيران مثل باكستان إلى إطالة أمد الصراع فى أفغانستان والمحافظة على الوضع المتدهور فيها، وكما أسلفنا أن كلًّا من باكستان وإيران تطمعان وتعملان على بلورة الوضع النهائى عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا فى أفغانستان لصالحهما. واستطاعت كل من إيران والهند إسقاط مشروع أمريكى - عربى لبناء خط أنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى باكستان عبر أفغانستان على الرغم من أن طريق أفغانستان يقلل من مساحة النقل، وبالتالى التكلفة إلى النصف إذا ما قورنت التكلفة بالبديل الإيرانى.

وانطلاقًا من هذه المحددات يتضح ما يلى:

سعت إيران نحو خلق وجود فعلى لها فى أفغانستان، يمكن من خلاله المحافظة على المصالح الحيوية لإيران، وفقًا للمحددات السابقة، ورغم أن السياسية الإيرانية نحو أفغانستان، كانت قد قيدت بالمصالح الأيديولوجية والطائفية، إلا أنها تدرك جيدًا أنها لا تستطيع أن تلعب بورقة الشيعة بشكل قاطع، ومن ثم تحرت إيران إحداث عدة تغيرات فى تفكيرها الإستراتيجى تجاه أفغانستان بما يتفق مع المحددات السابقة. وقد اعتمدت على الخطاب السياسى واللعب بورقة العرقية من أجل تعزيز موقعها فى أفغانستان وبدأت فى توسيع اتصالاتها فى أفغانستان

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١.

وبناء شبكة من العلاقات المتداخلة بالأطراف المختلفة فى إطار يسمح بتأمين وضع الشيعة هناك. حيث طالبت إيران بـ ٢٥٪ من مقاعد البرلمان الأفغان للشيعة وقد توافقت سياسات مجددى مع منح بعض الحقائب للشيعة فى أفغانستان[١].

وقد زادت طهران من مساندتها لحكومة ربانى لا سيما مع ظهور طالبان عام ١٩٩٤، والتى اعتبرتهم طهران متمردين، وكان لإيران أثر كبير فى تشكيل تحالف الجبهة المتحدة لإنقاذ أفغانستان (United Islamic front for the salvation of Afghanistan) ضد حركة طالبان، بعد أن قتلت طالبان ١١ دبلوماسيًا إيرانيًا فى «مزار شريف» ثم حشدت عشرات الآلاف من الجنود على الحدود الإيرانية منذرة بوقوع حرب كارثية جديدة بين المسلمين إلا أن الموقف الإيرانى الحكيم، وموقف عدد من الدول الإسلامية والعربية - وبالأخص مصر، والسعودية - الشاجب لتحرشات طالبان ضد إيران أجهض هذه الحرب التى لو وقعت لجلبت الويلات على المسلمين وأدخلت الدول الإسلامية فى سلسلة حروب طائفية بغيضة خصوصًا أن طالبان خططوا لهذه الحرب بعد مجازر بشعة نفذوها بحق المسلمين الشيعة فى «باميان» وقبلها فى غرب كابل. ومن ثم، أصبحت إيران المصدر الرئيسى للمساعدة العسكرية إلى الجبهة المتحدة بتزويدها بكميات ونوعيات جيدة من الأسلحة إضافة إلى الدعم اللوجستيكى والتدريب. وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ رفضت إيران التعاون العسكرى والاستخباراتى مع الولايات المتحدة، وأعلنت أن إيران ليست مع أمريكا ولا مع حركة طالبان، ورفضت شعار بوش فى الحملة الأمريكية، «معنا أو مع الإرهاب» بلسان الحال الذى يقول: «نرفض الاثنين معًا». ويرى المحللون أن موقف إيران هنا مشابه للموقف الذى اتخذته إيران إبان الغزو العراقى للكويت، والتى نجم عنها مواجهة بين عدوين لدودين لها هما: العراق وأمريكا. ورفضت فى الوقت نفسه شن حرب يدفع ثمنها أبناء الشعب العراقى[٢]. وتحولت طهران إلى عاصمة الزيارات الدبلوماسية والاتصالات المكثفة لضمان دعمها أو على الأقل حيادها فى الأزمة القائمة فى أفغانستان، حيث قام وزير الخارجية البريطانى «جاك سترو» بزيارة إلى طهران هى الأولى من نوعها منذ اندلاع الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩، وتلا هذه الزيارة زيارة وفد الترويكا الأوروبية للعاصمة الإيرانية، وأيضًا قام مبعوث خاص لرئيس الوزراء اليابانى بزيارة خاصة إلى طهران، وكان هدف كل هذه الزيارات محاولة إقناع إيران بالانضمام للتحالف الأمريكى.

---

(١) معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.
(٢) أسامة نخيمر، المرجع السابق، ص ٧٢.

ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن الغربية، حيث استقر الموقف الإيرانى الحكيم من الحملة العسكرية الأمريكية والتحالف الدولى ضد أفغانستان على ما اصطلح على تسميته بـ«دبلوماسية الحياد الإيجابى» أو «الحياد الفعال»، والذى انصب على وقف المشاركة العسكرية ضد طالبان وتنظيم القاعدة، وأيضًا رفضت إتاحة الأجواء والمطارات والمياه الإقليمية الإيرانية لأغراض هذه الحملة. وإن كانت الإدارة الأمريكية قد رحبت بموافقة إيران ـ لأسباب إنسانية ووفقًا لاتفاقيات وقوانين دولية ترتكز على ضرورة تقديم المساعدات للأشخاص والطواقم فى أثناء الحالات الطارئة بناءً على طلب أمريكى بمساعدة جنود أمريكيين قد يضلون طريقهم وعدم اعتراض المقاتلات الحليفة فوق أفغانستان، والتى قد تلجأ إلى الأراضى الإيرانية. وتقديم العون لطائراتها مقابل إعادة تأكيد تعهد أمريكا عدم اختراق الأجواء الإيرانية فى مهاجمة أفغانستان. وجدير بالبيان أن هذه المساعدات لا تشمل الجنود الأمريكيين الذين قد يهرعون إلى إيران، وحذر وزير الدفاع الإيرانى بالتصدى للطائرات الأمريكية فى حال اختراق المجال الجوى الإيرانى فى إطار عملية ضد أفغانستان. هذا وشاركت إيران فى مؤتمر «بون» لتشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة، وأعلنت تأييدها لهذه الحكومة برئاسة «حامد كرزاى» رغم أنها كانت تفضل إعادة برهان الدين ربانى إلى رئاسة أفغانستان. كما أن إيران شاركت أيضًا فى مؤتمر طوكيو لإعادة إعمار أفغانستان وتبرعت بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار لجهود الإعمار خلال خمس سنوات[1]. ثم قام الرئيس خاتمى بزيارة كابل فى أغسطس ٢٠٠٢م، والتى كانت أول زيارة على هذا المستوى منذ أربعين سنة. كما زار «كرزاى» إيران وأكد أن تنمية العلاقات مع إيران تصب فى صالح أفغانستان وأمن المنطقة، ووصف إيران بأنها لعبت دورًا مساعدًا وكانت جزءًا من الحل فى أفغانستان، ودعمت الحكومة فى الحرب على الإرهاب والمخدرات، ووصف علاقات البلدين بأنها جيدة جدًّا.

شهادة فى حق إيران أنها أحرقت فؤاد الرئيس الأمريكى بوش الابن، فبوش لا يواجه الإخفاق العسكرى فقط بل يرى أعمدة تحالفاته تتهاوى أمام حقائق الجغرافيا، لكن الأهم هو أنه بات يرى الحصار الذى أراد أن يفرضه على إيران يحاصره هو، وأن حلفاءه هم حلفاء إيران، وتلك هى الصدمة الكبرى. وفى أغسطس ٢٠٠٧، زار الرئيس أحمدى نجاد أفغانستان أيضًا، وحاول إيجاد علاقات ثنائية أكثر عمقًا بين طهران وكابل، وحاول فى الوقت نفسه إيجاد فجوة بين كابل والغرب. مما ساهم فى بلورة الدور الإيرانى على الساحة الأفغانية فى ظل المتغيرات التى طرأت

(١) محمد كمال، القضية الأفغانية وانعكاساتها على الأمن الآسيوى، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١.

بعد انهيار طالبان، ويضمن ذلك استمرار إيران كإحدى القوى المؤثرة على الموقف فى أفغانستان فى ظل هذه المستجدات.

ومن منظور حسابات المكسب والخسارة، فإن التطورات على الساحة الأفغانية وسقوط حركة طالبان، ومن ثم افتقاد باكستان إلى عمق إستراتيجى مهم لها، وغياب نظام فعال لها والانتصارات العسكرية التى حققها تحالف الشمال، كلها تصب فى مصلحة إيران. وهكذا انتهت الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة فى أفغانستان فى النهاية لصالح إيران بسقوط أحد أهم الأعداء للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٣- المملكة العربية السعودية:

لا شك أن السعودية لعبت دورًا بارزًا فى الدفاع عن أفغانستان فى الثمانينيات وهى من أهم الدول التى ساندت المجاهدين الأفغان بالمساعدات الضخمة، حيث بلغت الأصول التى ساهمت بها فى أثناء مجريات الحرب مع السوفييت على أقل تقدير ما يعادل ويحتمل أن تزيد عما أنفقته الولايات المتحدة، وهو ٣,٣ مليار دولار[١]. وكانت هى أول دولة تعترف بحكومة المجاهدين فى ٩ مارس ١٩٨٩ وواصلت السعودية ممارسة التدخل بعد الانسحاب السوفييتى، ومن ثم تعقيدات الصراع الأفغانى على السلطة. وتنحصر دوافع السعودية للتدخل فى الصراع الأفغانى فى الآتى:

١- اكتساب مراكز نفوذ لها فى أفغانستان مع إقامة نظام حكم إسلامى ودعم هيبتها الدولية والإسلامية.

٢- تطويق الدور الإيرانى فى إطار سعيها لمواجهة الهيمنة الإيرانية، وخاصة على منطقة الخليج التى تشكل نظامًا حيويًّا لأمنها القومى؛ إذ إن فى إضعاف النفوذ الإيرانى بأفغانستان تحجيم لتطلعات الهيمنة من جانبها[٢].

وانطلاقًا من هذه المحددات، وفى إطار مواجهة التأثير الإيرانى، عارضت السعودية سيطرة العناصر التى تدعمها الحكومة الإيرانية فى أفغانستان من أمثال ربانى ومسعود. ومن ثم، ركزت دعمها على حكمتيار فى البداية، ولكن مع ظهور طالبان وسيطرتها على الأوضاع فى أفغانستان، فى الوقت الذى فشل فيه حكمتيار فى تعزيز موقعه أمام القوات الحكومية الطاجيكية بقيادة أحمد

(١) صامويل هنتنجتون، صراع الحضارات، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٣.

(٢) ماجدة على صالح «الصعود السياسى لطالبان» إبراهيم عرفات (محررًا). مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

شاه مسعود، تحولت الحكومة السعودية ومن قبلها باكستان نحو دعم حركة طالبان بشكل متزايد بل أصبحت الداعم الرئيسى لها[1]. وفى ٢٦/ ٥/ ١٩٩٧، اعترفت بحكومة طالبان (وطلبت عام ١٩٩٨ من القائم بالأعمال فى السعودية مغادرة المملكة). وهناك جهود سعودية حثيثة لإعادة طالبان إلى السلطة منها مفاوضات الطائف برعاية السعودية لإشراك طالبان فى حكومة كرزاى.

٤ ـ الهند:

على الرغم من أن موقف الهند المعلن حول الصراع الأفغانى ينطلق من ضرورة عدم التدخل فى شئون أفغانستان الداخلية، ودعم خطط الأمم المتحدة لإحلال السلام، إلا أن هذا الموقف لا يعبر عن سياستها غير المعلنة، والتى تتوافق وتطلعاتها المستقبلية والتحديات التى تواجهها. وتنحصر الدوافع الهندية من وراء تدخلها غير المعلن فى الصراع الأفغانى فى إطار علاقاتها التنافسية مع باكستان. ويمكن توضيح هذه الدوافع على النحو التالى:

١ – الرغبة فى استمرار الصراع الداخلى فى أفغانستان، لإنهاك القدرة العسكرية والاقتصادية لباكستان، وبموجب هذه الرغبة تميل الهند لتأييد الطرف المعادى للطرف الذى تؤيده باكستان لضمان استمرار الحرب.

٢ – العمل على تجنب ارتقاء نظام إسلامى أصولى فى أفغانستان، يمكن أن تستغله باكستان كعمق إستراتيجى لها فى صراعها حول كشمير[٢].

٣ – تأمين مصالحها الاقتصادية فى آسيا الوسطى، والتى تعد بالنسبة لها مجالًا حيويًا من الناحية التجارية، وهو ما يتطلب أن يتولى الحكم فى أفغانستان نظام حليف لنيودلهى[٣].

وانطلاقًا من هذه المحددات اتخذت الهند موقفًا مناوئًا للأطراف التى تدعمها باكستان بداية من الحزب الإسلامى، والذى تزعمه حكمتيار وانتهاءً بحركة طالبان، والتى تتهمها نيودلهى بتقديم الدعم العسكرى واللوجستيكى لعناصر المقاومة الإسلامية فى كشمير، هذا بالإضافة إلى

---

(1) Human Rights Watch, « Afgahistan: Crisis of Impunity: The Role of Pakistan, Russia, and Iran in Fueling The Civil War» New York, July 2001, P. 31.

(٢) صلاح حليمة، تطورات الأوضاع فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩، مؤسسة الأهرام، يوليو ١٩٩٧، ص ١٨٩.

(٣) ماجدة على صالح، مرجع سبق ذكره.

تهديد القيم العلمانية فى الهند حيث شجعت الأصولية الإسلامية المتطرفة التى تتبناها طالبان على ظهور أصولية هندوسية متطرفة فى الهند بحجة أنها ضرورة لمنع اتجاهات متطرفة لدى مسلمى الهند على غرار ما هو موجود فى أفغانستان[1]. ومن ثم، عززت الهند تأييدها ودعمها العسكرى لحكومة برهان الدين ربانى والجبهة المتحدة لإنقاذ أفغانستان هذا فضلًا عن اتجاهها للتنسيق مع الأنظمة الخارجية المؤيدة للجبهة المتحدة، بعد أن أصبح مطلب احتواء حركة طالبان هدفًا عامًّا لنيودلهى ودول إقليمية ودول أخرى.

ثالثًا: العوامل الدولية

١- روسيا الاتحادية:

تنحصر المصالح التقليدية الحاكمة لموقف روسيا تجاه الصراع الأفغانى فى الآتى:

١- ارتكزت السياسة الروسية نحو أفغانستان بعد الحرب الباردة على أهمية عدم قيام حكومة إسلامية أصولية متشددة فى أفغانستان تهدد مجالها الحيوى الإستراتيجى، وتخاف روسيا من قيام حكومة أصولية فى أفغانستان تؤثر على جمهوريات آسيا الوسطى من خلال تفعيل وبلورة دور التنظيمات والحركات الإسلامية فيها.

٢- محاولة مواجهة الدور الأمريكى الرامى إلى مضاعفة نفوذه على حساب النفوذ الروسى التقليدى فى هذه المنطقة الحساسة للأمن القومى الروسى.

٣- استمرار الحرب الأهلية فى أفغانستان يمثل أحد أعمدة الفكر الإستراتيجى لروسيا فى هذه المنطقة، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: ترى روسيا مصلحتها فى استمرار الحرب الأهلية فى أفغانستان، لكى تضمن بقاء دول آسيا الوسطى تحت سيطرتها، وذلك من خلال استغلال الوضع المتدهور فى أفغانستان، وخطر الجماعات الإسلامية الأصولية لدعم وجودها وإعادة تأثيرها فى المنطقة عبر تفعيل معاهدة الأمن الجماعى التى تم توقيعها فى طشقند فى ١٥ مايو ١٩٩٢[2]. ومن جهة أخرى، فإن انتهاء الحرب الأهلية فى أفغانستان يعنى بالنسبة لموسكو فتح منافذ جديدة أمام هذه الدول إلى المحيط الهندى - جنوبًا، ومن ثم خلق مجالات أوسع للتعاون - سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا - بينها وبين دول

---

(١) مؤنس أحمر، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١.

العالم بما يفكك ارتباطها بموسكو[1]؛ لذا لا جدال فى القول: بأن الحرب الأهلية الأفغانية قد أبقت ـ وربما عظمت ـ التأثير الروسى فى منطقة آسيا الوسطى.

ثانيًا: إنهاء الحرب الأهلية فى أفغانستان بالنسبة لموسكو أيضًا معناه استئناف المشروعات الغربية لمد خطوط أنابيب النفط عبر أفغانستان إلى المحيط الهندى. ومن هنا، فإن المصالح الروسية تصبح مهددة بشكل خطير خاصة إذا ما طرأت معطيات جديدة ـ خاصة بالأزمة الأفغانية ـ لا تأخذ هذه المصالح بعين الاعتبار.

وانطلاقًا من هذه المحددات ظل الموقف الروسى إزاء التطورات والأحداث فى أفغانستان محكومًا فى إطار العمل على استمرار الصراع الداخلى مع السعى فى الوقت نفسه إلى تطويق المد الأصولى، ومنعه من توطيد أقدامه فى جمهوريات آسيا الوسطى وبخاصة طاجيكستان، ذلك أن المد الأصولى من وجهة نظر موسكو إذا تملك طاجيكستان، فقد يمتد ليشمل جمهوريات إسلامية أخرى مثل أوزبكستان وكازاخستان[2].

وبعد ظهور حركة طالبان اتجهت روسيا إلى لعب دور فاعل فى توازنات القوة داخل الساحة الأفغانية، حيث اتجهت موسكو إلى تقديم الدعم العسكرى والمادى والفنى للرئيس المخلوع برهان الدين ربانى، كما ساعدته على تطوير مرافق مطار «بجرام»[3]. وقدمت لتحالف الشمال الدعم العسكرى واللوجستيكى فى صراعها مع حركة طالبان من خلال صياغة أطر أمنية للتعاون الإقليمى لاحتواء الحركات الأصولية فى منطقة وسط آسيا[4]. ونظرًا لأن الوجود الأمريكى فى منطقة آسيا الوسطى قد أصبح واقعًا فعليًا بعد أحداث ١١ سبتمبر سواء وافقت روسيا أم لم توافق لا سيما فى ظل مشكلاتها الداخلية، وضعف سيطرتها على جمهوريات آسيا الوسطى، وميل النخب السياسية لهذه الجمهوريات إلى توثيق روابط الصداقة مع الولايات المتحدة، لم يكن أمام روسيا إلا أن تتعامل إزاء هذه المتغيرات بوصفها شريكًا يساهم فى صنع القرارات الدولية، وبما يحفظ ماء

---

(١) أبو بكر الدسوقى، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٥٧.

(٢) طارق دحروج، الأزمة الأفغانية: معطيات جديدة، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠.

(٣) عماد جاد، مواقف القوى الكبرى من الغزو السوفييتى لأفغانستان، إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

(4) Human Rights Watch, « Afgahistan: Crisis of Impunity: The Role of Pakistan, Russia, and Iran in Fueling The Civil War» New York, July 2001, P. 40.

وجهها كقوة عظمى، وأن العداء المكشوف لأمريكا لن ينتج عنه سوى زيادة مشكلات روسيا الأمنية سوءًا كما قال الرئيس بوتين، ومن ثم أعلنت روسيا مساندتها للولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب. ورغم التهديدات التى أصبح يشكلها استمرار الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة للأمن القومى الروسى، نجحت روسيا فى بلورة دورها على الساحة الأفغانية فى ظل المتغيرات التى استجدت بما يتفق مع تطلعاتها وأهدافها التى سبق ذكرها [١].

٢ـ الولايات المتحدة:

مرت السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان بعد الانسحاب السوفييتى بمرحلتين كان لهما دور مهم فى بلورة الصراع الأفغانى، وهما:

المرحلة الأولى: من الانسحاب السوفييتى عام ١٩٨٩ وحتى عام١٩٩٢.

بانسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان، حققت الولايات المتحدة هدفها الرئيسى فى المنطقة، وسارعت فور سقوط الاتحاد السوفييتى بالانسحاب من إدارة الجهاد ضد الإلحاد فى أفغانستان، وأوقفت دورها فى التمويل، هذا إضافة إلى إغلاق سفارتها فى كابل فى يناير ١٩٨٩ أى قبل شهر من انتهاء الانسحاب السوفييتى فى أفغانستان[٢]. كما سحبت كل أثر لوجودها على أرض الصراع إلى درجة أن مكتب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى «بيشاور» جمع أوراقه فى ليلة واحدة وبطلوع الفجر كان مقره مبنى خاليًا من أى مسئول. ومن وجهة نظر «الإستراتيجية الأمريكية»، فإن الأهداف كانت تحقق ما رسمه «أيزينهاور» و«دالاس» (إطلاق الأفكار قبل إطلاق النار بما فى ذلك «الجهاد ضد الإلحاد») وقع تنفيذه وبلغ مطلبه بالتزام إدارات جمهورية وديمقراطية واصلت نفس المطالب الإستراتيجية أربعين سنة[٣]. وقد تبلورت لدى الولايات المتحدة فى هذا الوقت نظرة جديدة تجاه الوضع فى أفغانستان، وكان قوام هذا التوجه أن ما يجرى وما سوف يجرى داخل أفغانستان هو شأن محلى داخلى، ليس له صلة بالتوازنات الإستراتيجية التى تؤثرعلى المصالح الأمريكية. والولايات المتحدة لم تعترف بحكومة المجاهدين التى حلت محل الحكومة الشيوعية السابقة بل أكثر من هذا فقد ألغيتْ مهمة بيتر طومسون المبعوث الأمريكى

---

(١) عيسى السيد عيسى دسوقى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(٢) حسين معلوم، الإستراتيجية الأمريكية فى وسط آسيا: الواقع... والآفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٢، ص ٨٨.

(٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

لمجاهدى الأفغان فى الباكستان وعينه لمهمة أخرى[1]. وانحصر الدور الأمريكى تجاه الوضع الداخلى فى أفغانستان فى نطاق ضيق جدًّا لم يتعد دعم مبادرات الأمم المتحدة لإعادة الاستقرار فى أفغانستان، وكان ذلك من أجل احتواء الانعكاسات الإقليمية والدولية للحرب ضد السوفييت.

المرحلة الثانية: مرحلة بلورة مكانة أفغانستان فى الإستراتيجية الأمريكية.

وهى تبدأ منذ أواخر عام ١٩٩٢ وحتى الآن، وإذا كانت أفغانستان قد فقدت اهتمام الغرب بها مباشرة بعد انتصار المجاهدين على الاتحاد السوفييتى. إلا أن ذلك لم يستمر طويلًا حيث ما لبثت المصالح الأمريكية أن تجددت فى أفغانستان خاصة بالنظر إلى الأهمية الجيوإستراتيجية التى تتمتع بها أفغانستان.

ومع ظهور ثروات آسيا الوسطى وجدت الولايات المتحدة بها فرصة لدعم الاقتصاد الأمريكى من خلال التغلغل فى هذه المنطقة عن طريق رءوس الأموال والشركات الأمريكية. ولكن نظرًا لأن الموقف فى ظل الصراع على السلطة فى أفغانستان أصبح يمثل تهديدًا مقوضًا للمخططات والتطلعات الأمريكية التى استجدت على الساحة الإقليمية، سعت الولايات المتحدة إلى إعادة بلورة سياستها المستجدة تجاه الصراع الأفغانى الداخل فى إطار تطلعاتها المستقبلية فى المنطقة. ومن ثم دأبت على ضبط التفاعلات الداخلية فى أفغانستان على نحو يضبط نشاط الجماعات الأصولية، التى كانت تحارب فى صفوف المجاهدين ضد القوات السوفييتية، وتحرت فى الوقت نفسه إبعاد المتشددين منهم، وخلق نظام حكم قوى يتسم بالاعتدال. ففى البداية وجدت الولايات المتحدة فى نظام الرئيس برهان الدين ربانى - لا سيما بعد فشل المراهنة على حكمتيار - النظام المؤهل للعب الأدوار التى تخدم السياسة الأمريكية، ومن ثم بدأت فى توجيه الدعم لهذا النظام، إلى أن بدا عجزه عن السيطرة على الأوضاع فى أفغانستان وفشله فى إغلاق معسكرات تدريب الأصوليين، والتى يرعاها رئيس وزرائه «حكمتيار» إضافة إلى عدم اتخاذ أية أعمال فى مواجهة زراعة وتجارة المخدرات[2]. ومن ثم فقدت الولايات المتحدة منذ أواخر ١٩٩٣ أى أمل فى التوصل إلى حل أو تسوية بين قادة الفصائل وبعد شهور من المساومات والمفاوضات اتفق الباكستانيون والأمريكيون على إعادة ترتيب الأوراق فى أفغانستان، ووصلت عندئذ إلى الاقتناع بأن الوضع بات فى حاجة إلى ظهور قوة عاملة فاعلة جديدة، تفرض سيطرتها وهيمنتها على كامل الأراضى الأفغانية، وتقضى

(١) أمريكا در أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٢) عماد جاد، المرجع السابق، ص ١٨٤.

على أمراء الحرب التقليديين بما يضمن المصالح الحيوية للولايات المتحدة فى المنطقة. وقد أفضى التفاهم الأمريكى ـ الباكستانى بشأن أفغانستان فى عام ١٩٩٤ إلى اتفاق كلا الجانبين على دعم جماعة من طلاب الشريعة الإسلامية، وكان الهدف أن تصبح قوة مسلحة ومنظمة ومدربة وذات إمكانات ضخمة بالمقارنة بالفصائل الأخرى لملء فراغ السلطة فى كابل(١).

ومن هنا، ظهرت حركة طالبان بصورة مفاجئة فى أكتوبر ١٩٩٤، ونمت بدرجة متزايدة حتى سيطرت على زمام السلطة فى كابل عام ١٩٩٦، إضافة إلى سيطرتها على معظم الأراضى الأفغانية(٢) وبعد ظهور حركة طالبان بدأت الولايات المتحدة تراهن على إمكانية أن تكون الحركة القوة المؤهلة لبسط سيطرتها على أفغانستان وتوافق على المطالب الأمريكية لا سيما أن خطاب الحركة لم يحمل أية مؤشرات سلبية تجاه الولايات المتحدة أو الغرب عمومًا إضافة إلى تشدد الحركة تجاه إيران. ورحب الرئيس الأمريكى السابق بيل كليتنون بظهور طالبان وقال: إن طالبان حركة معتدلة ولا نعتبرها حركة أصولية(٣). وهكذا أنشئت طالبان بمبادرة باكستانية ومباركة أمريكية وكان البعد الإستراتيجى هو الدافع الأكبر وراء التأييد الأمريكى. فطوال حكم طالبان برز اتجاهان داخل الإدارة الأمريكية، أحدهما مؤيد(٤) لطالبان والآخر معارض لها. وغلب التيار المؤيد الذى كان يرى أن البعد الإستراتيجى يجب أن يطغى فى التعامل مع طالبان، فهى ضد إيران وروسيا ومع باكستان، لذا يجب السكوت عليها وعدم انتقادها، فالكيفية التى تعامل بها مواطنيها شأن يخصها وحدها(٥). يضاف إلى ذلك أن طبيعة طالبان التقليدية المحافظة وعدم خبرتها فى السياسة الإقليمية والدولية ستجعلها على عكس الإسلام السياسى الثورى، منكفئة داخليًا. فهى ليست لديها خبرة تصدير ثورية إلى خارج أفغانستان، ومن المنتظر أن تهتم بمسائل السلوك الفردى وقضايا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر التقليدية. لكن رياح الأحداث مع حركة طالبان تطورت وأتت بما لم تشته السفن الأمريكية. حيث أعلنت الحركة عن توجهاتها الأصولية المتشددة ونجحت فى

---

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١.

(٢) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، الأهرام، يناير ١٩٩٩، ص ٦٦.

(٣) السيد هانى، شاهد على حرب أفغانستان، القاهرة، الطبعة الأولى، يوليو ٢٠٠٣، ص ٤٣.

(٤) وعلى رأس هولاء هانك براون وهو الخبير الدولى وأبرز المدافعين عن طالبان فى مجلس الشيوخ الأمريكى. والسيدة رابن رافل، مساعدة وزير الخارجية الأمريكية لشئون آسيا. وأكثر من ذلك أن الأمريكيين أقدموا على ما يشبه المبادرة الإيجابية إزاء حكم طالبان عبر إغلاق السفارة الأفغانية فى واشنطن بعد سقوط كابل فى يد طالبان؛ لأنها كانت تحت سيطرة أنصار ربانى.

(5) Adam Garfinkle, «Afghanistanding» Orbis, Vol. 43,no, 3 (summer 1999),p. 415

استقطاب آلاف الراديكاليين من دول العالم كافة، وقد أفضى التقارب الفكرى بين كل من طالبان وهذه الجماعات إلى توحد أهدافهم فى ضرورة محاربة الحكومات القائمة والكافرة - من وجهة نظرهم - فى جميع بلدان العالم العربى والإسلامى، هذا إضافة إلى ممارسة سياسة واسعة النطاق لمناهضة الولايات المتحدة سياسيًا وعسكريًا[1].

وعانت السياسة الخارجية الأمريكية حالة من التخبط والارتباط المزمن تجاه حركة طالبان، والتى كانت قد وصلت للحكم بدعم وبموافقة أمريكية ضمنية، ثم أصبحت الحركة لاحقًا تؤوى الإرهاب الموجه ليس فقط ضد المصالح الأمريكية ولكن ضد الأمن القومى الأمريكى ذاته.

وقد وجدت الإدارة الأمريكية أن عليها أن تختار بين خيارين هما[2]:

١ - مواصلة الرهان على طالبان باعتبارها الحركة الوحيدة القادرة على بسط سيطرتها على معظم أفغانستان مع تحقيق الاستقرار السياسى، بما يتفق مع مصالحها الحيوية فى منطقة وسط آسيا.

٢ - إسقاط هذا الرهان والتعامل معها باعتبارها تؤوى الإرهاب وتحميه.

وإذا كان الرهان على طالبان من وجهة النظر الأمريكية مفيدًا فى تحقيق الإستراتيجية الأمريكية فى هذه المنطقة، إلا أن استقرار الأمور لطالبان قد يؤدى إلى زيادة المد الإسلامى الأصولى إقليميًا ودوليًا، وبالتالى يمثل ذلك المد تهديدًا صريحًا للأمن القومى الأمريكى، وهذا هو ما عبرت عنه الدوائر الثقافية والسياسية الأمريكية «بالخطر الأخضر»[3]، وقد جاء ترجيح الخيار الثانى لدى الإدارة الأمريكية ومخططى الإستراتيجية الأمريكية بعد انفجار سفارتيها فى كينيا وتنزانيا فى عام ١٩٩٨. ورفض حركة طالبان تسليم أسامة بن لادن، وازدادت الولايات المتحدة عندئذ اقتناعًا بخطورة حركة طالبان على المصالح العليا والأمن القومى الأمريكى، ومن ثم أدركت أهمية التخلص منها، والعمل على إيجاد تشكيلة سياسية جديدة فى أفغانستان. وفى الإطار العملى لتغير مكانة حركة طالبان فى الإستراتيجية الأمريكية تنوعت ردود الأفعال الأمريكية ما بين قصف معسكرات تدريب منظمة القاعدة فى أفغانستان وفرض عقوبات شاملة ضد حركة طالبان،

---

(١) حامد عبد الماجد، ظاهرة الأفغان العرب: محاولة للفهم والتحديد العلمى، سلسلة بحوث سياسية، العدد ١٣٢، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٠ ص ١٥.

(٢) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

(٣) حامد عبد الماجد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

وأخيرًا يأتى نجاحها فى توظيف أحداث ١١ سبتمبر فى تعبئة التحالف الدولى ضدها فى إطار الحرية فى أكتوبر ٢٠٠١[1]. فكانت أفغانستان الصيد الأول الذى فتح شهيتها على العراق.

وبتحقيق الولايات المتحدة انتصارًا عسكريًا بالقضاء على الهيكل التنظيمى لكل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ضمنت الولايات المتحدة لنفسها تأثيرًا على مستقبل أفغانستان فى المدى المنظور بما يتفق مع مصالحها الحيوية. ورغم ذلك تكشف الأحداث الجارية على الساحة الأفغانية، أن المعركة السياسية أشد تعقيدًا من المعركة العسكرية، فما زالت أعمال العنف والصراع الداخلى تحدث فى أفغانستان حتى الآن، سواء بين الفصائل والعرقيات المختلفة، أو ضد قوات التحالف الدولى. وما زالت الإدارة الأمريكية تتابع مشروع الفوضى الخلاقة فى إدارة الأزمات بالمنطقة، فالولايات المتحدة أسقطت نظام طالبان فى أفغانستان لكنها لم تقطع قط الاتصال مع فلول هذه الحركة لإبقاء المنطقة فى حالة من عدم الاستقرار الدائم واستخدام هذه الأوراق فى الوقت المناسب ضد خلفائها الجدد فى أفغانستان، والأهم من ذلك تبرير حضور القوات الأمريكية ولفترات غير محددة بذريعة محاربة الإرهاب والإرهابيين.

ونخلص من قراءة خريطة القوى الخارجية الفاعلة فى الصراع الأفغانى على السلطة أن هذه القوى ـ إقليمية ودولية ـ قد لعبت الدور الرئيسى فى إدارة تفاعلات ما بعد الانسحاب السوفيتى من أفغانستان. وقد تبنت هذه القوى إستراتيجيات متناقضة تجاه الصراع الأفغانى نظرًا لاختلاف أهداف ومطالب هذه القوى، ومن ثم ظلت رؤى ومواقف ومطالب هذه القوى تمثل المحور الرئيسى لمسار العمليات العسكرية بين الفصائل الأفغانية المختلفة على الساحة الأفغانية.

****

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤.

المبحث الثالث

موقف مصر تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان

اختلف الموقف المصرى تجاه حكومة المجاهدين. عن موقفها تجاه حركة طالبان، فقد دعمت الحكومة المصرية نضال المجاهدين الأفغان تجاه الاحتلال السوفييتى انطلاقًا من ثوابت السياسة الخارجية المصرية بدعم ومساندة حركات التحرر الوطنى فى العالم واعترفت بحكومة المجاهدين. بينما اتسم الموقف المصرى من حركة طالبان بالحذر والتحفظ نظرًا لسلوكيات ومبادئ الحركة التى تعارضت فى بعض الأحيان مع السياسة المصرية خاصة فيما يتعلق بالتشدد فى تطبيق الشريعة الإسلامية. وحتى مجيء الرئيس حامد كرزاى كانت العلاقات بين البلدين ملبدة بالغيوم وكان السبب الرئيسى هو إيواء طالبان تنظيم القاعدة.

أولًا: موقف مصر من حكومة المجاهدين

استمرت السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين عبر ثلاثة مظاهر رئيسية هى:

١- الاعتراف بحكومة المجاهدين.

٢- استمرار الدعوة للتوصل إلى حل سلمى بين الفصائل الأفغانية.

٣- اعتبارات الأمن القومى المصرى.

١ ـ كما أسلفنا أن مصر دعمت وساندت المجاهدين الأفغان عسكريًا وسياسيًا وأيدت الجهاد الأفغانى، وزاد من اعتراض مصر على الحكومة الأفغانية التى كانت فى ظل احتلال الاتحاد السوفييتى أن هذه الحكومة، وكذلك حاميها، اعترضا على سياسة السلام المصرية التى انطلقت من مبادرة الرئيس أنور السادات وقطعت العلاقات مع مصر، ومن هنا اتجهت مصر، لكل هذه الاعتبارات، إلى تأييد الجهاد بل وشجعت بعض شبابها للتطوع باسم الدين وأرسلت

بعض الأسلحة فى إطار السياسة الدولية السائدة آنذاك[1]. وبعد أن تم لمجاهدى الأفغان النصر المستحيل أعلنت مصر أنه فى إطار مسئولياتها وانتمائها الى الأمة الإسلامية تابعت بكل الاهتمام تطورات الأحداث المتلاحقة فى أفغانستان، وتلقت بالترحيب والغبطة إنجازات المجاهدين الذين قدموا أرواحهم وأموالهم فى سبيل قضيتهم المقدسة. وأعلن بيان أصدرته الخارجية المصرية أنه قد تأكدت مصداقية النهج المشروع للمقاومة والنضال فى دخول المجاهدين إلى العاصمة كابل ودحر القوى التى ألحقت بالشعب الأفغانى التخلف والدمار، وأن مصر تهيب بمجاهدى أفغانستان أن يضموا صفوفهم وينبذوا كل ما سوف يتسبب فى فرقتهم وضعفهم واضطراب صفوفهم فى هذه اللحظة الدقيقة من تاريخ نضالهم.

ودعت مصر إلى تقديم كل الدعم للسلطة الأفغانية الشرعية النابعة من إرادة الشعب الأفغانى الشقيق لتشغيل مقعد أفغانستان فى جميع المحافل والمنظمات الدولية. كما أعرب البيان عن كامل استعداد مصر ـ حكومة وشعبًا ـ للتعاون مع أشقائها من الدول الإسلامية الأخرى؛ للمساهمة فى مختلف الجهود لإعادة بناء أفغانستان وتمكين أبنائه من العودة إلى ديارهم للعيش فى كرامة وعزة واستقرار[2].

وبعد تشكيل الحكومة الإسلامية فى أفغانستان برئاسة صبغة الله مجددى فى إبريل ١٩٩٢، اعترفت مصر بحكومة المجاهدين فى أول مايو ١٩٩٢ كما زار كابل فى يونيو ١٩٩٢ مساعد وزير الخارجية المصرى واجتمع مع الرئيس الأفغانى صبغة الله المجددى، وأكد استعداد مصر لتقديم أية مساعدة لإعادة إعمار أفغانستان. ولكن أثر تصاعد الاقتتال بين الفصائل الأفغانية فى مدينة كابل سحبت مصر بعثتها الدبلوماسية فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٢[3]. وعندما تم انتخاب الرئيس ربانى رئيسًا لأفغانستان كان أول المهنئين لربانى الرئيس حسنى مبارك رئيس مصر[4]. تأكيدًا للعلاقات الوثيقة بين الشعبين المصرى والأفغانى، والتى تمتد فى التاريخ القديم والحديث إلى أعماق بعيدة. واستمرت مصر فى التعامل مع حكومة الرئيس ربانى.

وأعلن الرئيس الأفغانى مرارًا أنه يتطلع الى زيارة مصر للإعراب عن امتنان شعب أفغانستان لشعب مصر ورئيسها لما قدموه من تأييد ودعم عسكرى ومادى وإعلامى لنضال المجاهدين

(١) السفير/ محمد نعمان جلال، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.
(٢) جريدة الأهرام، ٢٧/ ٤/ ١٩٩٢.
(٣) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ١٠٤.
(٤) السفير/ أحمد فريد شادى، رئيس جمعية الصداقة المصرية ـ الأفغانية، «ضيف مصر، الرئيس ربانى» جريدة الأهرام، ١٥/١١/١٩٩٣.

ضد الغزو السوفيتي حتى أكرمهم الله بالنصر. وقد أكد الرئيس رباني ـ الذى يعتبر من أكثر زعماء أفغانستان المعتدلين والمهتمين بتطوير وتنسيق علاقات بلاده مع الدول الأخرى قبيل سفره إلى القاهرة ـ أن بلاده حكومة وشعبًا يهمها أمن واستقرار مصر؛ لأن مصر هى خير سند للأمة الإسلامية، وإن مصر أول دولة ساعدت فى تحرير أفغانستان، كما أكد أيضًا دور مصر التاريخى للوقوف إلى جانب الدول الإسلامية لتحرير أرضها ومساندتها وقت المحن بدءًا من الجزائر إلى أفغانستان. وأكد أن بلاده لن تسمح لأى فرد أو مجموعة تقوم بأى عمل ضد أمن مصر وشعبها باللجوء إلى أراضيها. وقد وصل الرئيس الأفغانى برهان الدين ربانى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٣ بزيارة رسمية لمصر. وقد أكد عمرو موسى وزير الخارجية المصرية آنذاك أن زيارة الرئيس الأفغانى برهان الدين ربانى للقاهرة تؤكد عمق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين ودعم التعامل بينهما فى كافة المجالات[١].

استغرقت زيارة ربانى لمصر ثلاثة أيام وأعرب الرئيس ربانى لدى وصوله عن أمله فى أن تسفر مباحثاته فى القاهرة عن توثيق العلاقات بين مصر وأفغانستان فى شتى المجالات. كما عقد الرئيسان جلسة مباحثات بمقر رئاسة الجمهورية، تناولت عددًا من القضايا الثنائية فى مقدمتها مسيرة السلام بالشرق الأوسط والأوضاع فى أفغانستان والتعاون الثنائى بين البلدين فى المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. وقد اقتصرت هذه الجلسات على الرئيسين، كما تناولت دعم أواصر العلاقات التاريخية التى تربط بين البلدين الشقيقين مصر وأفغانستان[٢].

وقام ربانى فى مدة إقامته فى مصر بزيارة النصب التذكارى للجندى المجهول حيث وضع فخامته إكليلًا من الزهور ثم إكليلًا آخر على قبر الزعيم الراحل أنور السادات، كما التقى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق[٣]. حيث استقبل فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر الرئيس ربانى رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، والذى أكد أنه يعتز بأنه خريج كلية أصول الدين بالأزهر الشريف وكذلك زملاؤه الأفغان الذين درسوا وتخرجوا فى الأزهر حصن العلم والعلماء، وأشاد الرئيس ربانى بدور الأزهر ورسالته، وقال: إن كل المسلمين فى العالم يثقون فى الأزهر ويسعون جاهدين لكى ينهلوا من علومه على يد أساتذته. وزار أيضًا مبنى مجلس الشعب حيث اجتمع مع د. فتحى سرور رئيس المجلس، وأكد ربانى

---

(١) جريدة الأهرام، ١٥ / ١١/ ١٩٩٣.
(٢) جريدة الأهرام، ١٦ / ١١/ ١٩٩٣.
(٣) المرجع السابق.

خلال لقائه مع رئيس مجلس الشعب المصرى أن الإسلام دين سماحة وعدل وأنه ينبذ التطرف والعنف، وأشاد بدور مصر الريادى فى خدمة القضايا الإسلامية والعربية بقيادة الرئيس حسنى مبارك. كما استقبل الرئيس ربانى بمقر إقامته بقصر القبة أعضاء جمعية الصداقة المصرية ـ الأفغانية فى القاهرة وناقش ربانى مع أعضاء الجمعية تطور العلاقات بين مصر وأفغانستان ودور الجمعية فى تنشيطها وتدعيمها فى مختلف المجالات للمرحلة القادمة.

ورافق الرئيس الأفغانى خلال زيارته لمصر وفد يضم نائبه مولوى محمد نبى محمدى ومحمد عمر وزير التعليم العالى، ومحمد أيوب وزير الكهرباء والماء وبعض القيادات السياسية والإعلامية، وأعرب ربانى عن أمله فى أن تشهد العلاقات بين البلدين مزيدًا من التقدم فى مرحلة البناء والتعمير مؤكدًا أن أفغانستان تريد أن تبنى علاقات إستراتيجية قوية مع مصر حكومة وشعبًا. هذا وقد حضر جلسة المباحثات الموسعة من الجانب المصرى المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة والمشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع، والسيد صفوت الشريف وزير الإعلام، والسيد عمرو موسى وزير الخارجية ود. محمد على محجوب وزير الأوقاف ود. بهاء الدين وزير التعليم، ود. عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية، والسيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل، ود. زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وإسماعيل رميلة المشرف على رعاية مصالح مصر لدى أفغانستان.

وحضرها من الجانب الأفغانى، مولوى محمد نبى محمدى النائب الأول لرئيس الدولة، وسعيد عمر منيب وزير التعليم العالى، والمهندس محمد أيوب وزير الماء والطاقة، محمد صديق سلجوقى سفير أفغانستان بالقاهرة ود. محمد جليل شمس نائب وزير الخارجية، تمخضت الجلسة عن كثير من الاتفاقيات. حيث تم توقيع اتفاق بين البلدين يمهد لبروتوكول دائم مع تطوير البروتوكولات القديمة وتنظيم واستقبال عدد من الخبراء والمتخصصين فى مجال الإذاعة والتليفزيون والصحافة، ووافق الرئيس مبارك على إهداء أفغانستان ٥٠٠ ساعة من البرامج الإذاعية والتليفزيونية التى تتفق وطبيعة المجتمع الأفغانى. وحدد موعدًا عاجلًا لسفر خبراء من الهندسة الإذاعية المصرية لدعم وتقييم أداء أجهزة الإعلام الأفغانية ودراسة تركيب محطة استقبال للقناة الفضائية المصرية ووقع البلدان بروتوكولات حددت أوجه التعاون بينهما مستقبلًا فى مجالات الكهرباء والأشغال العامة والموارد المائية. وقد وقع البروتوكول عن الجانب المصرى المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة ود. عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة، وعن الجانب الأفغانى سيد محمود أيوب

وزير المياه والقوى، وصرح المهندس ماهر أباظة بأن البروتوكول يتضمن التعاون فى مجالات تخطيط وتصميم وتطوير الشبكات الكهربائية وكذلك محطات المحولات ومحطات توليد الكهرباء وتصنيع المهمات والمعدات الكهربائية والتدريب.

كما قال د. محمد عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية أنه تم الاتفاق على أوجه التعاون فى كافة مجالات الموارد المائية، وتشمل مساهمة مصر فى تخطيط وتصميم وإنشاء السدود وحمايتها وإحلال وتجديد شبكات الرى والآبار ونقل التكنولوجيا المطبقة فى مصر مع تطوير طرق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وطرق الرى، وأعمال الصرف العام المكشوف والمغطى لحماية التربة الزراعية وتدريب الكوادر الأفغانية فى مصر(١). وفى مجال التعليم وقع د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والسيد عمر منيب وزير التعليم العالى الأفغانى اتفاقية تعاون تعليمى نصت على زيادة عدد المنح الدراسية للطلاب الأفغان فى الجامعات المصرية(٢)، فضلًا عن المساعدات الفنية والطباعية وفى ميدان المكتبات العامة والدراسية فى مصر لأفغانستان. وتلقى الرئيس حسنى مبارك برقية شكر من الرئيس ربانى رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية بمناسبة انتهاء زيارته لمصر أعرب فيها عن امتنانه باسمه ونيابة عن الوفد المرافق للاستقبال الحار وكرم الضيافة اللذين أحاطوا بهما أثناء الزيارة متمنيًا لشعب مصر الشقيق مزيدًا من التقدم والنجاح وللرئيس مبارك دوام الصحة والخير(٣).

٢ ـ استمرار الدعوة للتوصل إلى حل سلمى بين الفصائل الأفغانية

تأزم الوضع بين الفصائل الأفغانية المختلفة المحاربة ضد الغزو السوفييتى لأفغانستان فى الثمانينيات بعد النجاح فى إخراج السوفييت، ثم انفجر الوضع مع بدء السباق إلى كابل عام ١٩٩٢ وسعى جميع الأطراف المتشاركة، وخاصة حزب إسلامى بقيادة حكمتيار إلى الاستئثار بكعكة السلطة. واقتتلوا فيما بينهم، وهكذا بعدما تم لهم النصر المستحيل ما لبثوا أن نشبت الخلافات فيما بينهم على السطح واستعملت القوة لمحاولة تسوية هذه الخلافات، فعاشت البلاد دوامة من العنف والعنف المضاد. وقضوا بأيديهم على الشجرة التى غرسوها قبل أن تأتى بثمارها.

---

(١) جريدة الأهرام، ١٨ / ١١/ ١٩٩٣.
(٢) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره.
(٣) جريدة الأهرام، ١٩/ ١١/ ١٩٩٣.

وفى ظل هذه الأوضاع المتردية، دعت مصر على الفور المجاهدين لحقن الدماء فى كابل، حيث أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية، أن مصر تتابع باهتمام كبير التطورات على الساحة الأفغانية، وتهيب بجميع أبناء الشعب الأفغانى وقف سفك الدماء وممارسة ضبط النفس، وأكد المتحدث تأييد مصر لجهود الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سلمية للمشكلة، وتساند خطة السلام التى وضعتها المنظمة الدولية، وتؤكد استعدادها للمساهمة فى هذه الجهود للحفاظ على وحدة واستقرار أفغانستان[١]. حقًا إن مصر ساندت جهود الأمم المتحدة بحق، كما أيدت جهود منظمة المؤتمر الإسلامى بصدق مع الابتعاد عن الانغماس أو التورط فى المشكلة.

هذا، ولم تقتصر دعوة مصر للتوصل إلى حل سلمى بين الفصائل الأفغانية المتقاتلة فحسب بل إلى جانب الحكومة، دعا الأزهر الشريف إلى حقن الدماء فى أفغانستان، حيث طلب فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر المجاهدين الأفغان بإنهاء خلافاتهم وأن يكونوا لبعضهم أولياء ونصراء وألا يكونوا متفرقين متحاربين. وقال فى نداء المجاهدين: إن الأزهر الشريف يدعوكم باسم الإسلام الذى جاهدتم لرفع رايته فى وطنكم أن توقفوا كل فرقة، وألا تستمعوا لمن يسعى بالوقيعة بينكم وليكن جهادكم لله سبحانه وتعالى إخلاصًا لدين الإسلام ووفاءً لشعب أفغانستان المسلم، وذكر أنه يجب المحافظة على عزة جهاد ١٤ عامًا.

وأضاف فضيلته أن العالم كله يترقب صدق جهادكم فلا تنكثوا بما عهد به الشعب الأفغانى إليكم وأن تحرروا أرضه وأن تصونوا حرماته، وترفعوا راية دين الإسلام فإنها أمانة وأن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها. ودعا الأزهر الشريف الحكومات الإسلامية إلى معاونة المجاهدين الأفغان على استقرار أمورهم وإزالة الخلاف فيما بينهم، وتمكين الحكومة الأفغانية من تسيير أمور الشعب والدولة[٢]. ومن باكستان أيضًا أطلق شيخ الأزهر نداءً للشعب الأفغانى للاحتكام إلى كلمة سواء والتخلى عن إراقة الدماء وتجميع الصفوف وتوحيد القلوب، وجاءت هذه الكلمة فى إسلام آباد فى أثناء الحفل الذى أقيم فى السفارة المصرية بإسلام آباد على شرف الإمام الأكبر، وكان مقصودًا بها التأكيد على رسالة الأزهر الدينية.

وقد ترك هذا النداء أثره البالغ فى باكستان وأفغانستان وتدفق العديد من ممثلى الفصائل الأفغانية على شيخ الأزهر فى مقره بالفندق يشرح كل منهم وجهة نظره[٣].

(١) جريدة الأهرام، ١٩ / ٤/ ١٩٩٢.
(٢) جريدة الأهرام، ٢٧/ ٨/ ١٩٩٢.
(٣) السفير/ محمد نعمان جلال، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

وهكذا سعت مصر بسعى حثيث لوقف الحرب الأهلية الأفغانية ومحاولة التوفيق بين مواقف أعضائها المتصلين مباشرة بالصراع وهم باكستان وإيران والسعودية والتنسيق بين مواقفها ومساعى الأمم المتحدة والإسراع بتشكيل حكومة تمثل أوسع قطاعات المجتمع الأفغانى، والاهتمام بقضية اللاجئين وإعمار البلاد. ولم تستطع مصر أن تحقق ما تصبوا إليه فى أفغانستان للعوامل الآتية:

- بدأت الحرب الأهلية بعد أقل من عام على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى ٢٨/٤/١٩٩٢، حيث شهدت الساعات الأولى من عام ١٩٩٣ فصلًا جديدًا من الصراع الأفغانى، وبقدر ما أحدث الجهاد تضامنًا إسلاميًّا بقدر ما أدى إلى خلق صورة سلبية عن الإسلام والمسلمين. وقد بدأت الحرب الأهلية فى ظروف مغايرة لما كان عليه الوضع إبان الغزو السوفييتى، فقد أصبح الصراع داخليًّا وخرج عن نطاق الحرب الباردة بأطرافها الدولية، والتى انتهت عمليًّا هى الأخرى، فانتقل الصراع من النطاق العالمى إلى النطاق الإسلامى، ونشأت مع هذا الصراع تحالفات جديدة فى الدول الإسلامية وفى المنطقة كلها.

- أصبح الطابع الداخلى فى نطاق العالم الإسلامى لهذا الصراع سببًا فى عدم اكتراث القوى العالمية كثيرًا بمجرياته وأبدت القدر الأدنى من الاهتمام الذى يرضى ضمائر الرأى العام فى بلادها ولكنه لا يكفى للتأثير على أطراف الصراع وإغرائهم بالدنيوية.

- بدأت الحرب الأهلية الأفغانية إبان اشتداد المأساة البوسنية وإبادة الصرب للمسلمين، وقطعت هذه القضية اهتمام مصر ومنظمة المؤتمر الإسلامى، واستحوذت على جل أنشطتها وطاقاتها وأصبحت قضية البوسنة تتقدم ما عداها فى سلم أولويات العمل المصرى والإسلامى.

- بدأت الحرب الأهلية الأفغانية بعد أن أصبح العالم الإسلامى هدفًا لمعاداة الغرب بعد أن زال عدوه التقليدى (الاتحاد السوفييتى). وكما قال الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون، انتهزوا هذه الفرصة فإن العدو القادم بعد سقوط الاتحاد السوفييتى هو الإسلام، وهو ما دفع مفكرى الغرب مثل هنتنجتون إلى رصد الإسلام كعدو جديد محتمل وقد ساهمت حالة الحرب الأفغانية فى تعزيز مثل هذه الصورة[1].

---

(١) السفير/ عبد الله الأشعل، المحاولات الإسلامية لمعالجة الأزمة الأفغانية، إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤.

- عاصرت الحرب الأهلية الأفغانية تحولات مهمة فرضت تحولات وتغيرات فى مواقف الدول المعنية بها، مما أدى إلى تفكك التحالف الإسلامى مع الجهاد وتوزيع الدول الإسلامية بين الفصائل المتحاربة، وهذا هو السبب الرئيسى فى فشل كافة المبادرات السياسية، وإطالة أمد الصراع مما جعل للحل العسكرى جاذبيته لدى أطراف الصراع[١].

٣ ـ اعتبارات الأمن القومى المصرى

أدركت مصر البعد الخارجى للإرهاب منذ منتصف الثمانينيات، وكان الرئيس مبارك فى ٢٨ يناير ١٩٨٦، قد طالب فى خطاب له أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة «ستراسبورج» بعقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة، لإعادة النظر فى جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب الدولى، بهدف عقد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب وردعه باعتباره خطرًا شاملًا يهدد الجميع. وقد عبرت هذه الدعوة عن إدراك مبكر للأبعاد الدولية لتلك الظاهرة، وذلك على الرغم من أن ما شهدته مصر من أعمال إرهابية محددة، حتى وقت إطلاق هذه الدعوة، لم يكن له أية أبعاد خارجية واضحة. فجميع العمليات الإرهابية التى شهدتها مصر خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات كان يجرى الإعداد والتخطيط لها فى الداخل[٢].

وهى العمليات التى بدأت بحادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية فى إبريل ١٩٧٤، ثم خطف واغتيال الشيخ الذهبى وزير الأوقاف الأسبق فى ١٩٧٧، ووصلت إلى ذروتها باغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ . واستمرت بعد ذلك عبر عمليات قامت بها تنظيمات صغيرة داخلية أشبه بخلايا، وليست شبكات، تقوم بعملية أو عدة عمليات محددة، ليتم إلقاء القبض على معظم عناصرها. بيد أن عقد التسعينيات شهد تفجر العمليات الإرهابية على نطاق واسع ومنظم، وانكشف معه أيضًا وجود أبعاد خارجية مهمة فى الداخل، على مستوى التخطيط والتمويل وتقديم التسهيلات الخاصة بالانتقال والإيواء وتهريب السلاح وإدارة العمليات وتنفيذها، عبر شبكات منظمة تشكلت أساسًا من العائدين من أفغانستان الذين يشكلون جماعات محترفة[٣]. وهذا الاعتبار هو الذى دفع مصر لنقد سياسة الفصائل الأفغانية وخاصة حركة طالبان فى إيواء عناصر عربية ومصرية تتدرب على الإرهاب وترفع شعارات معادية لبلادها. وزاد الطين بلة

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٢) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص ٤٠٣.

(٣) المرجع السابق.

أن الفصائل الأفغانية انهمكت فى تجارة المخدرات ورفع شعارات إسلامية متطرفة تقوم على مفاهيم مغلوطة فى مجال حقوق الإنسان وبوجه خاص المرأة[1]. وبعد انتهاء الاحتلال السوفييتى لأفغانستان تحولت هذه الدولة إلى أرض خصبة يترعرع فيها وعليها الإرهاب، ويتدرب على أراضيها المتطرفون العرب، حيث وجدوا فى بعض المناطق الحدودية فى أفغانستان وباكستان بعض الملجأ والملاذ[2]. وقد تلقى هؤلاء أفكارًا وآراءً دينية متطرفة، ونالوا على أرض هذه الدولة قسطًا وفيرًا من التدريب والممارسة لفنون العمل العسكرى، ثم عاد البعض منهم إلى بلادهم أو إلى بلاد أخرى ينشرون دعواهم بقوة السلاح مهددين أمن واستقرار تلك الدولة وساعين إلى زعزعة النظم السياسية القائمة بها[3]، خاصة بعد أن تطورت تلك العناصر خبرات مهمة تعلموها فى القتال والمناورة وتحول بعضها إلى استهداف حكوماتها الأصلية من الخارج[4].

فبعد عودة هذه العناصر إلى بلادهم ازدادت غربتهم، ومن ثم عملوا على تطبيق النموذج القتالى الأفغانى فى دولهم، وقد تأتى ذلك من خلال الحفاظ على صلاتهم وعلاقاتهم مع المركز الأفغانى – قادة وممولين – وهؤلاء الإرهابيون لم تظهر مشكلاتهم بدرجة كبيرة فى دول الجوار المباشر لأفغانستان، وخاصة فى باكستان وإيران، وإنما برزت مشكلاتهم بدرجة كبيرة وبشكل واضح فى مصر والجزائر والأردن وبعض الدول العربية الأخرى، فقد كانوا بحاجة إلى تصريف مخزون التعاليم والعقائد التى تشبعوا بها طيلة سنوات الجهاد[5].

وكانت مصر فى طليعة الدول العربية التى عانت من تلك الظاهرة، منذ أن استقبلت عدة موجات من الأفغان المصريين، ويقدر البعض أن عددهم يصل إلى نحو يتراوح من خمسمائة إلى ألف فرد، وقد استفادوا من التدريبات العسكرية التى تلقوها خلال سنوات القتال والحرب الأفغانية. ومن حصيلة العلاقات التى وفرت لهم الدعم المادى والمعنوى فى صراعهم مع النظام السياسى فى مصر[6]. ورغم أن عودة هذه العناصر قد ترافقت مع موجة واسعة من الاعتقالات

---

(١) السفير/ محمد نعمان جلال، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٣) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧.

(٤) محمد فايز فرحات، العلاقات العربية الباكستانية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١٧.

(٥) معتز محمد سلامة، انعكاسات الصراع الأفغانى على دول الجوار ١٩٩٢ – ١٩٩٧، إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١.

(٦) حامد عبد الماجد، ظاهرة الأفغان العرب: محاولة للفهم والتحديد العلمى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

فى صفوفهم، إذ تم اعتقال حوالى ١٠٠ عنصر منهم فى الموانى ونقاط الحدود إلا أن معظمهم قد تمكن من دخول البلاد، والقيام بالكثير من العمليات داخل مصر[١].

ومن أهم هذه العمليات اغتيال «رفعت المحجوب» رئيس مجلس الشعب فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٠، واغتيال بعض رموز الأدب والفكر فى مصر بالإضافة إلى العديد من محاولات الاغتيال التى استهدفت بعض الرموز السياسية والأمنية مثل محاولة اغتيال «زكى بدر» وزير الداخلية الأسبق فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٩، ومحاولة اغتيال وزير الإعلام «صفوت الشريف»، ومحاولة اغتيال وزير الداخلية السابق «حسن الألفى» فى أغسطس ١٩٩٨، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء «عاطف صدقى» فى نوفمبر ١٩٩٣، وعلى الرغم من الاتفاقيات الأمنية التى عقدتها حكومة ربانى مع مصر لرصد أنشطة هذه العناصر أو اعتقالهم فإن حكومة ربانى لم تفلح فى تقليم أظافر أفغان العرب ـ أو العائدين من أفغانستان ـ حيث سبق أن طالب مسئولو الأمن فى مصر استرداد المصريين الذين كانوا يعيشون فى أفغانستان واتهموا بالقيام بالعمليات الإرهابية فى مصر. لكن مصر يئست عندما لمست عدم التعاون فى هذا المجال من قبل الجانب الأفغانى، وقامت بتجميد علاقاتها مع الحكومة الأفغانية. ولم يرد بالإيجاب على طلبات الحكومة الأفغانية حتى إن وزير الكهرباء الأفغانى الذى كان يعتزم زيارة مصر كممثل شخصى لرئيس الدولة تلقى بعد أسبوع من الانتظار فى «أبو ظبى» رفض مصر على منحه التأشيرة. ولم يستطع القيام بزيارة مصر وقطعت رسميًّا كل العلاقات من قبل مصر مع الحكومة الأفغانية[٢]، ومن ثم بدأ الاتصال بين مصر وباكستان لمعالجة هذه القضية، وتم التوصل إلى اتفاق لتبادل تسليم المجرمين فى عام ١٩٩٤، وبالفعل التزمت الحكومة الباكستانية بتنفيذ هذا الاتفاق فقامت بتسليم بعض العناصر إلى السلطات المصرية[٣]. هذا، وقد قامت الحكومة الباكستانية بتسليم ثمانية من قادة الجماعات الدينية المقيمة فى أراضيها إلى السلطات المصرية[٤].

(١) محمد عبد السلام، الأفغان العرب: صناعة العنف العابر للحدود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٩٥.
(٢) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.
(٣) الحياة، لندن، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥.
(٤) الحياة، لندن، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥.

ومثلت قضية مكافحة الإرهاب والتعاون الأمنى بين البلدين القضية الرئيسية فى الاجتماع الأول للجنة المصرية الباكستانية المشتركة، والذى عقد فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٥، ووفقًا للمصادر الدبلوماسية المصرية فقد ساهمت الإجراءات التى اتخذتها باكستان خلال السنوات الأخيرة ضد المتطرفين الموجودين على أراضيها فى تقليص العمليات الإرهابية التى كانت تحدث فى مصر[١]. وقد تصاعدت معدلات العنف فى مصر بعد ذلك بصورة غير مسبوقة وخاصة ضد المقومات السياحية للدولة، وكان أبرزها وأخطرها حادث الأقصر فى نوفمبر ١٩٩٧ والذى راح ضحيته أكثر من ٦٠ سائحًا إضافة إلى الخسائر المادية التى منيت بها مصر[٢]. ومن ناحية أخرى، استطاعت هذه العناصر التخطيط لعدد من العمليات ضد أهداف مصرية فى الخارج، مثل محاولة اغتيال الرئيس «مبارك» فى أديس أبابا فى يونيو١٩٩٥ وتفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٥، وقد أثبتت هذه الأحداث التحول فى إستراتيجية هذه العناصر الإرهابية فيما يتعلق باختيار الأهداف والمكان[٣]. ويقال: إن أحد الدوافع لتفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد هو الانتقام من باكستان ومصر على السواء وتهديد السلطات الباكستانية بأنها تتعرض لأحداث مماثلة إذا ما استمرت فى تسليم العناصر الإرهابية المصرية للسلطات المصرية[٤].

وبناءً على ما تقدم، فإن ظاهرة الأفغان العرب الذين لعبوا دورًا مهمًّا فى الأحداث الإرهابية فى مصر تمثل تهديدًا للأمن القومى المصرى، وإن مصر وقفت وتقف لهذه المحاولات بالمرصاد. وقد تراجعت عمليات الأفغان العرب فى مصر بعد ذلك تحت الضغوط الأمنية والإعلان عن وقف عمليات العنف السياسى من قبل التنظيمات المكونة للأفغان العرب المصريين بعدما تبين لهم عدم جدواه كأسلوب للعمل والتغيير.

***

---

(١) جريدة الأهرام، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٦.

(2) Bruce. J: «Arab Veterans of the Afghan war» Jane.s Intellingence Review, Vol. 7. No. 4. washington, DC. April. 1995, p.4.

(٣) تيرى ميسان، ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الخديعة المرعبة، ترجمة داليا محمد السيد الطوخى، جيهان عبد النبى، ص ١٦٠.

(٤) محمد السيد سليم وإبراهيم عرفات (محرران)، العلاقات المصرية ـ الآسيوية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

ثانيًا: موقف مصر تجاه حركة طالبان

الموقف المصرى تجاه حركة طالبان يستوجب إلقاء الضوء على حركة طالبان والجذور التاريخية للحركة والجهات الخارجية التى كانت وراء إنشائها[1]. وقبل الدخول إلى أى تفصيلات فى هذا الصدد أحسب أن الكلمة ذاتها تحتاج إلى توضيح وتبيان فطالبان هى جمع كلمة «طالب» فى اللغة الفارسية، والمقصود هنا طالب العلم الشرعى بوجه خاص، ومعلوم أن اللغة البشتونية متأثرة إلى حد كبير بالفارسية، وقواعدها؛ فالجمع يكون بإضافة الألف والنون على نحو يعادل المثنى فى اللغة العربية، فكما أن جمع مسلم هو مسلمانان كذلك فإن جمع طالب هو طالبان.

١- الجذور التاريخية للحركة

الكل يعرفون أن المدارس هى المحاضن التى تربى فيها أفراد حركة طالبان، وفيها تشكلت شخصياتهم وثقافاتهم وبناؤهم الفكرى، يقول التقرير: إن عدد المدارس المتناثرة فى أنحاء باكستان يبلغ ٣٧٠٦ مدارس وعدد طلابها حوالى ٥٤٠ ألف طالب وطالبة فى حين يبلغ عدد الطلاب ٤٦٦٤٦٦ طالبًا، أما عدد الطالبات فلا يتجاوز ٧٤ ألفًا فقط، وحسب التقرير فإن أغلبية المدارس الدينية فى إقليم بنجاب الذى يضم ١٦٨٦ مدرسة ثم إقليم الحدود الشمالية الغربية (سرحد) ٦٨٦ مدرسة وبقية المدارس منتشرة بشكل أقل فى الأقاليم الأخرى، ويقدر عدد الأفغان فى هذه المدارس بعشرات الآلاف[2].

ويقول وزير الأوقاف عن عدد المدارس الدينية فى إقليم (سرحد) وحده إنه ١٤٠٠ مدرسة فيما يصل العدد فى أقاليم باكستان الأربعة وفقًا للتعداد الرسمى الحكومى إلى ٧٠٤٤ مدرسة كلها بتمويل أهلى، وتبلغ ميزانية المدرسة الشهرية أربعة ملايين ونصف مليون روبية باكستانية، وتأتى هذه الميزانية من تبرعات الأهالى الذين يرفضون الحصول على إيصال مفضلين أن يكونوا من فاعلى الخير. وهذه المدارس تقدم العلاج والتعليم والكتب والأكل وتتبنى كل شىء تقريبًا، وفى بعض

(١) لا شك أن حركة طالبان جاءت إلى توحيد البلاد، وكمنقذ لها. ونجحت فى البداية فى توطيد النظام واستتباب الأمن وتطبيق الشريعة الإسلامية وتمتعت أفغانستان فى عهدها بقسط أكبر من الرخاء مما كانت من قبل، إلا أن سياسة العنف والتدمير التى اتبعتها طالبان لم تثمر سوى الخراب والدمار وأدت إلى سخط الشعوب غير البشتونية فى البلاد. وأكثر من هذا فقد أخفقت طالبان فى إصلاح الأحوال وتحقيق السلام فى أفغانستان؛ لأن الحركة لم تكن أهلًا للسلام ولا الوفاق ولا الاعتدال.

(٢) عبد الحليم غزالى، طالبان العمائم والمدافع والأفيون، دار الخيال، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، القاهرة، ص ١٥٩.

المدارس يوجد أكثر من ١٠٠ كمبيوتر، وهذا رد على من يقول إن المدارس الدينية لا تقبل العلم الحديث.

وتشكل مادة الفقه الحنفى وأصول الفقه وكتب الصحاح الستة واللغة العربية والمنطق والفلسفة، المنهج التعليمى الأساسى فى هذه المدارس، وتنتهج هذه المدارس النهج التقليدى فى مختلف توجهاتها، بدءًا بالزى ومرورًا بالمنهج الدراسى وانتهاءً بالفكر، ومن ثم يرفضون أى نوع من التطور فى المنهج الدراسى، ويرون حذف المواد الفلسفية والفلكيات القديمة والرياضيات والهندسة، من هذا المنطلق تزرع هذه المدارس فى نفوس الطلاب الدارسين فيها معارضة أية خط فكرى تجديدى وهو ما يجعلهم يعارضون الحركة الإسلامية الحديثة[1]. والمدارس الدينية فى باكستان والهند يطلق عليها المدارس الديوبندية نسبة إلى أول مدرسة أنشئت فى ديوبند شمالى دلهى فى الهند عام ١٨٦٧ على يد مجموعة من العلماء والمشايخ فى ذلك الوقت مثل محمد قاسم النانوتوى وفضل الرحمن، ثم تبعتها مدارس أخرى ـ وبعضها تمنح أعلى الدرجات العلمية (جامعات) ـ ما زالت تدرس حتى اليوم مناهج قديمة جدًّا فى النحو والصرف والفقه والمنطق والفلك والرياضيات والأدب الفارسى وبالوسائل القديمة دون تغيير، ومن أشهرها اليوم (ندوة العلماء) فى الهند، والتى كان يرأسها حتى وفاته الشيخ أبو الحسن الندوى و(دار العلوم الحقانية) نسبة إلى مؤسسها عبد الحق فى بيشاور ودار العلوم والجامعة الإسلامية، والجامعة الفاروقية فى كراتشى.

ومطلع العلوم فى كويتا (إقليم بلوشستان) والجامعة الأشرقية فى لاهور[2] ولا يختلف أحد على أن مدرسة ديوبندية قامت بدور كبير فى خدمة السنة النبوية والعلوم الدينية الأخرى، كما أنها خرجت علماء كبارًا أثروا الثقافة الإسلامية فى الهند حتى أطلق عليها أزهر الهند.

يتدرج الطالب فى هذه المدارس من مرحلة إلى أخرى حيث يبدأ بالمرحلة الابتدائية ثم المتوسطة فالعليا والتكميلية، وفى الأخير يقضى الطالب عامًا يتخصص فيه فى دراسة علوم الحديث وتسمى « دورة الحديث» أثناء دراسة الطالب تتغير مرتبته العلمية من مرحلة إلى أخرى، فيطلق

(1) Gen. Kamal Matinu ddin, Afghanistan Issue: The Taliban Factor, National Development and Security. vol, 4,no, 5, May1996.p.96.

(٢) مجلة العربى، العدد ٥٣٠، يناير ٢٠٠٣، ص ٤٤.

عليه لفظ (طالب) الذى يجمع فى اللغة الفارسية والبشتو على طالبان؛ وهو كل من يدخل المدرسة ويبدأ فى التحصيل العلمى، ثم الملا وهو الذى تلقى تعليمًا دينيًّا متوسطًا ولم يتخرج بعد، وهو من الشباب غالبًا وأخيرًا (مولوى) وهو الذى أكمل المنهج وتخرج فى دورة الحديث ووضعت على رأسه العمامة وحصل على إجازة التدريس، ولا يصل إليها إلا المتمرسون من كبار السن أو الحاصلون على شهادات عليا من المعاهد الدينية فى الدول الإسلامية والعربية. وللمولوى تأثير كبير ونفوذ على مسلمى شبه القارة الهندية وانتخب كثير منهم فى مجلس النواب مثل مولوى فضل الرحمن رئيس جمعية العلماء فى باكستان، والذى شغل منصب رئيس لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان الباكستانى خلال فترة حكم بينظير بوتو وهو المؤسس الحقيقى والراعى لحركة طالبان، والذى أقنع الحكومة الباكستانية بدعمها وتأييدها. وفيهم أيضًا مولانا سميع الحق بن عبد الحق مؤسس دار العلوم الحقانية وكان أيضًا عضوًا فى مجلس النواب[1].

ولا يختلف دور علماء الدين فى المجتمع الأفغانى عن نظيره الباكستانى؛ لأن المجتمع الأفغانى مجتمع شديد التدين وبالغ التقدير للعلماء؛ فكل ما يتصل بالتدين فى مرتبة عالية من القداسة، وكل ما يقوله العلماء مطاع على نحو لا يقبل النقض ولا الإبرام. وثمة شهادات تؤيد هذا الذى ندعيه، منها قول الأمير شكيب أرسلان عن الشعب الأفغانى: لو لم يبقَ للإسلام فى الدنيا عرق ينبض لرأيت عرقه بين جبال الهمالايا والهندوكش نابضًا وعزمه هناك ناهضًا. مما قاله السيد جمال الدين الأفغانى فى هذا الصدد: إن الأفغان لديهم تعصب شديد للدين والمذهب و... جميع الأفغان سنيون متمذهبون بمذهب أبى حنيفة، وكل أفغانى يزعم أنه لا يوجد الإيمان الكامل والإسلام الخالص إلا فى جنس الأفغان والعرب. ومما يصور مكانة العلماء عند الأفغان، أن الشاعر العلامة محمد إقبال تحدث فى قصيدة له بعنوان «مجلس شوراى إبليس» عن نصائح إبليس لأعوانه فى تعاملهم مع المسلمين! وكانت نصيحته لهم فيما يتعلق بالشعب الأفغانى على النحو التالى: إذا أردتم القضاء على تعلق الأفغان بدينهم، فأخرجوا العلماء من سهولهم وجبالهم. علق السيد جمال الدين الأفغانى على هذه الملاحظة بقوله: إنه بسبب السلطة الواسعة التى يتمتع بها الأفغان، فإنه قد تصدر عنهم أعمال مضرة يأباها الشرع والعقل؛ إذ يحكمون بكفر بعض الأشخاص أو بفسقه، إذا رأوا منه ما يخالف أهواءهم بل قد يكفر بعضهم بعضًا حبًّا للانفراد بالرئاسة[2]. ويبلغ سلطان علماء الدين فى أفغانستان أنهم إذا غضبوا من تصرفات ملك من الملوك كان عليه أن يتنازل أو يستقيل من الحكم

(١) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٢) فهمى هويدى: طالبان جند الله فى المعركة الغلط، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

حتى لا يقف فى وجه علماء الدين[1]. وتصل غيرة المسلمين فى أفغانستان على الإسلام والتمسك بتعاليمه والمحافظة على مقدساته إلى الحد الذى جعل مسلمى قندهار يقتلون جنديًّا بريطانيًّا دخل المسجد الكبير فى المدينة بحذائه، وقد كلف قتل هذا الجندى المسلمين فى المدينة إبادة ٤٠٠ مسلم أفغانى فى حملة انتقامية وحشية شنتها قوات الجيش البريطانى على المدينة[2].

وحين أسس «أحمد شاه بابا» رحمه الله[3] دولة أفغانستان فى عام ١٧٤٧ م فإنه لم يستطع أن يمارس صلاحياته كحاكم إلا بعد بيعة «صابر شاه» شيخ الصوفية، أما دور العلماء فى الجهاد المقدس ضد السوفييت وقيادتهم لذلك الجهاد، فقد أصبح أمرًا شائعًا عايشه الجميع، ولا يحتاج إلى بيان. وليست غيرة المسلمين فى أفغانستان على الدين الإسلامى وليدة العصر الحديث إنما تمتد جذورها على مر العصور، فابن بطوطة يروى فى رحلته إلى هراة ما فعله أهل المدينة عندما علموا أن حاكمهم الملك حسين شريف شرب الخمر داخل قصر، فتظاهر على بابه ستة آلاف مسلم وأحضروا الفقيه وأقاموا على الملك الحد داخل قصره وجلدوه تنفيذًا لأمر الدين[4]. والاتفاق منعقد على أن عناصر طالبان تشربوا معارفهم ومنهج تفكيرهم من المدارس الديوبندية المنتشرة فى باكستان وأفغانستان،

---

(١) هنا يروون قصة الملك أمان الله خان الذى كان متأثرًا بالتقاليد الغربية ومعجبًا بفكر كمال أتاتورك، وقد أخذ بعد عودته من أوروبا يقلد الغرب فى اللباس والعادات، وأمر برفع الحجاب وخروج المرأة الأفغانية سافرة فأثار ذلك ضجة علماء الدين، وبدورهم أثاروا الشعب. وازدادت حدة التوتر عليه بعد أن سافر إلى مصر حيث ظهرت زوجته «ثريا» سافرة لأول مرة ونشرت الجرائد والمجلات صورها، وانسحب علماء الجامع الأزهر من اللقاء الذى كان مقررًا عقده بينهم وبينه حين ظهر أمامهم بالقبعة الغربية، فقد ألهبت هذه التصرفات رجال الدين والشعب فى كابل مما كان سببًا فى ثورة العلماء والقبائل عليه بعد عودته، الأمر الذى دفعه إلى الهرب إلى الهند ومنها إلى إيطاليا بعد أن خلعه الشعب من الحكم.

وتصل قوة علماء الدين فى أفغانستان إلى الحد الذى جعل الحكومة تتراجع فى القرارات التى تتخذها إذا لم يرضَ عنها علماء الدين، فعندما أرسلت الحكومة الأفغانية بعثة من الفتيات لدراسة التمريض فى إسطنبول ثار علماء الدين وأجبروا البعثة على العودة مرة أخرى إلى كابل. وعندما أنشئت كلية الطب فى كابل لم يوافق علماء الدين على تشريح جثث الموتى داخل الكلية واضطرت الجامعة إلى تدريس الطب النظرى داخل الكلية وإرسال طلابها إلى الهند لدراسة علم التشريح وحده.

(٢) فهمى هويدى، حدث فى أفغانستان، دار الكلمة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص ١٣٠.

(٣) هو مؤسس الدولة الأفغانية المعاصرة أسس إمبراطورية امتدت فى عظمتها من وسط آسيا إلى مدينة «دلهى» ومن كشمير إلى بحر العرب. كان قائدًا فذًّا وأديبًا ممتازًا راعيًا للأدب، باعثًا لنهضة سياسية عظيمة، عمل على نشر العلم والعدل وكان يتكلم مع الناس مباشرة دون حجاب، كان بشوشًا مع الناس كما كان يكره تعظيم الناس له. ولذلك عده المؤرخون الأفغان من عظماء الملوك وبعد وفاته شهدت الإمبراطورية الأفغانية موجة من التنافسات والصراعات بين ورثته مما ورط البلاد فى حروب أهلية استمرت طيلة نصف قرن، الأمر الذى أدى إلى تفكك الإمبراطورية العظيمة.

(٤) فهمى هويدى، المرجع السابق، ص ١٢٩.

والذين تحدثت إليهم من عناصر الحركة وجدت أن كل واحد منهم نسب نفسه إلى مدرسة مختلفة، دار العلوم، الجامعة الإسلامية فى بنورى تاون، الجامعة الفاروقية، منبع العلوم، الجامعة الأشرفية، ودار العلوم حقانية[1]. وتمثل قصة المدارس الدينية الباكستانية فصلًا مثيرًا من فصول الحرب الباردة، فالباكستانيون لم يكونوا الوحيدين الذين أفادوا منها؛ إذ إن الأمريكيين أيضًا استغلوا هذا النظام عندما ضمنوا عن طريقها تموينًا لا ينضب من المقاتلين المتدينين المستعدين لقتال السوفييت، حيث نشط فيه رجال المخابرات الأمريكية طوال فترة الثمانينيات بحيث دفعوهم لخوض حرب ضد القوات السوفييتية لإخراجها من أفغانستان، وقام الأمريكيون بتوزيع الأموال على أصحاب مدرسة الديوبندية للتوسع فى إنشاء مدارسهم الدينية والمستشفيات فى مناطق اللاجئين الأفغان فى بشاور وغيرها. ووصل عدد هؤلاء الطلاب إلى عدة آلاف فى ١٩٩٢ عندما سقط نظام كابل المدعم من موسكو، وعندما تحقق هذا الهدف تركت واشنطن المنطقة وجاء الباكستانيون ليوجهوا هذا السلاح الثرى المدرب الذى خلفه الأمريكيون وراءهم لتحقيق أهداف إقليمية.

ويعتقد على نطاق واسع فى باكستان أن الرئيس «ضياء الحق»[2] كان المحرك الأساسى وراء انتشار المدارس الدينية، فى الوقت الذى يشير محللون هناك إلى أن تهيئة الأجواء لنشر المدارس الدينية فى باكستان بدأت على يد «ذو الفقار على بوتو»، الذى كان أول رئيس وزراء مدنى منتخب فى تاريخ باكستان والذى كان ليبرالى النزعة، ففى الفترة التى تولى الحكم فيها بين ١٩٧٢ و١٩٧٧ زاد عدد المدارس. وتم أيضًا توظيف الآلاف من خريجيها فى التدريس الحكومى فى الوقت الذى بات من المعروف فيه أن نشأة حركة طالبان جاءت بدعم من الحكومة التى ترأستها ابنته بينظير بوتو فى منتصف التسعينيات ١٩٩٤ بسبب تراجع المساعدات الأمريكية بعد رحيل السوفييت من أفغانستان ١٩٨٩ وظهرت حاجة باكستان الملحة لمصادر بديلة للدخل القومى فوضعت بينظير بوتو التى كانت رئيسة وزراء باكستان حينئذ خطة لإعادة فتح طريق الحرير القديم من كراتشى إلى آسيا الوسطى لتسهيل عمليات التبادل التجارى بينها وبين الجمهوريات الوسطى، ولم تجد بغيتها مع حكومة ربانى؛ لأن السلطة فى كابل بقيادة «ربانى» و«مسعود» كانت معادية لباكستان وتقيم علاقات جيدة مع الهند. حيث أوضح وزير الشئون الخارجية الباكستانى آصف أحمد على، أسباب رفض باكستان لوجود مسعود على رأس السلطة فى كابل بقوله: «إن مسعود طاجيكى والطاجيك

---

(١) فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٢) من خطبه الحكيمة: إن من يتعامل مع أمريكا كمن يتعامل فى الفحم؛ لن يناله فى النهاية سوى سواد وجهه ويديه. فسقوط طالبان على يد الأمريكان أثبت مدى صحة هذه المقولة.

كانوا معادين لباكستان تاريخيًا؛ لأنهم أقرب إلى الهند وروسيا، أما حكمتيار فرغم أنه بشتونى وله علاقاته القوية والخاصة مع باكستان، إلا أن صلاحياته قد انتهت واستنفد دوره ولم يعد يصلح للمرحلة الجديدة»[1]. ومن هنا، سارعت إسلام آباد إلى دعم طالبان سياسيًا وعسكريًا. وظلت قوات طالبان تواصل تقدمها حتى سقطت فى أيدهم كابل فى ٢٥/ ٥/ ١٩٩٦. وبعد أن استقرت لها الأوضاع فى العاصمة وكسبت المزيد من الأراضى فى الشمال، كانت باكستان أول دولة اعترفت بها فى ٢٥/ ٥/ ١٩٩٧[2]. وبعد مضى عدة أشهر من الاعتراف، كتبت السيدة السفيرة مليحة لودهى سفيرة باكستان لدى واشنطن، وهى من المقربات من رئيسة الوزراء «بينظير بوتو»، مقالًا حول قرار الاعتراف بحكومة طالبان قائلة: كان قرارًا خاطئًا من الناحية الدبلوماسية[3].

٢- الجهات الخارجية التى كانت وراء إنشاء طالبان

كثرت التحليلات التى تناولت الجهات الخارجية التى كانت وراء إنشاء طالبان وبروزها على مسرح الأحداث، فبعضها ينسب قيام الحركة إلى باكستان[4]. والبعض الآخر ينسبها إلى المخابرات الأمريكية إبان الحرب الأفغانية السوفييتية، حيث صرح بريجنيسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى فى عهد الرئيس الأسبق «جيمى كارتر» أن الولايات المتحدة بهدف الإيقاع بالاتحاد السوفييتى فى فخ أفغانستان. وفريق ثالث يرى أنها صعدت بمعاونة ومساعدة (ISI) الباكستانية والاستخبارات الجاسوسية المصرية والسعودية والفرنسية[5]. وهى تنفى عن نفسها كل ذلك، فيقول الملا محمد عمر إن طالبان ليست صنيعة أحد ولو كنا غير ذلك لكنا فى حال أحسن من الحال التى نعيشها، لقد فضلنا العيش بطريقة كريمة وبما يتناسب مع مبادئنا المنطلقة من الشرع[6].

والذين ينسبون قيام الحركة إلى باكستان يستندون إلى الجولة التى قام بها نصير الله بابر وزير الداخلية الباكستانية آنذاك فى جنوب وغرب أفغانستان فى أكتوبر ١٩٩٤، حيث التقى فيها القادة

---

(١) أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.
(٢) فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.
(٣) نورربرت هايترليش، مهمة فى أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٣.
(٤) زيبا فرزين زيبا: سياست خارجى باكستات تغيير وتحول، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.
(٥) المرجع السابق، ص٣٢.
(٦) مجلة الوسط، العدد ٣٥٩، ١٤/ ١٢/ ١٩٩٨، ص ٢٥.

والمسئولين فى ولايتى قندهار وهراة، وأرسل بعد عودته قافلة مكونة من ٣٠ شحنة تجارية محملة بالمساعدات والمواد الإغاثة لسكان قندهار، إضافة إلى شحنات تجارية إلى تركمنستان كان ذلك فى شهر نوفمبر ١٩٩٤، وكانت القافلة تحت كولونيل من الاستخبارات الباكستانية (Inter Service Intelligence (ISI، وفى الطريق تعرضت هذه القافلة للنهب على يد أحد قادة جماعة سيد أحمد جيلانى فى قندهار واسمه منصور خان، وبعدما انتشرت قصة سلب القافلة ونهب أموالها فى وسائل الإعلام تحركت مجموعة طلاب المدارس الدينية فى ٣/ ١١/ ١٩٩٤ من منطقة سبين بولدك، واشتبكت مع القائد المحلى الذى نهب القافلة حتى هزمته وألقت القبض عليه وأعدمته مع بعض رفاقه ثم قامت بتخليص القافلة.

وكان للعملية صدى كبير فى مختلف وسائل الإعلام التى تحدثت عن حركة طالبان لأول مرة بهذه المناسبة. ولا نستبعد أن يكون تحركها ـ صوب الحدود وإحباطها لعملية نهب قافلة التموين (لاحظ أن قائدها كان من عناصر الاستخبارات الباكستانية) ـ قد تم ترتيبه فى أثناء جولة وزير الداخلية الباكستانى الجنرال نصير الله بابر[1].

الجنرال نصير الله بابر وزير الداخلية الباكستانية السابق معروف عنه أنه الأب الروحى لجماعة طالبان، وأنه هو الذى دفع بهم إلى الساحة بهدف تأمين مرور خط أنابيب البترول عبر أفغانستان ومن ثم باكستان فيقول تعليقًا على ذلك: إنه من الممتع ومن دواعى الفخر أن يشاع عنك أنك الأب الروحى لهذا العدد الضخم من الناس الذى يربو على مئات الآلاف من البشر، وأنا لا أستطيع أن أتنكر إلى عرقى، فأنا من عرق البشتون الذى ينتمى إليه طالبان، وهو العرق الغالب على أفغانستان، كما أن له امتدادًا كبيرًا على الجانب الآخر من الحدود الباكستانية، ولكن دعونى أؤكد لكم أن العامل الرئيسى لظهور طالبان على بقية الفصائل الأفغانية هو يأس الشعب من صلاح تلك الفصائل وانتباهه إلى مصالحه[2]. وبناءً على ما قال بابر فإن باكستان تُعْتَبَرُ هى الراعى الأساسى لحركة طالبان[3]. ومنذ ظهور طالبان كان الدعم الباكستانى والأمريكى لها واضحًا، وظهر ذلك فى كثافة اللقاءات بين الطرفين، وكان أكبر مؤشر على دور الولايات المتحدة الأمريكية فى تدعيم هذه الجماعة هو قيام السفير الأمريكى فى إسلام آباد ووزير الداخلية الباكستانى نصير الله

---

(١) فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٢) محمد نافع و(آخرون)، ماذا يجرى فى آسيا ؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٠٩.

(٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.

بابر بزيارة معسكرات طالبان فى باكستان أواخر ١٩٩٤؛ أى فى الفترة المبكرة لنشأة طالبان [١] ويبدو أن لهؤلاء وهؤلاء حجتهم القوية. فحين يقول الجنرال حميد جول الرئيس الأسبق للاستخبارات الباكستانية ISI أن سياسة بلاده فى أفغانستان تديرها المخابرات الأمريكية، وأن حركة طالبان زرعت فى أفغانستان فإن شهادة من هذا القبيل (قالها فى ندوة معهد الدراسات السياسية بإسلام آباد فى ١٨/ ١٠/ ١٩٩٥) لا يمكن تجاهلها، بل وينبغى أن تؤخذ على محمل الجد. وأيضًا حين تحدثت مجلة (نيوزويك) فى أحد أعدادها الصادرة فى شهر سبتمبر عام ١٩٩٧ عن المساعدات التى قدمتها المخابرات المركزية إلى حركة طالبان من خلال الجيش الباكستانى لتشجيع الحركة بعد ظهورها إلى العلن فى أواخر عام ١٩٩٤، فإن ذلك أيضًا ينبغى أن يوضع فى الحسبان[٢].

وربما تكون هذه الرؤية هى التى جعلت بريجينسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى فى عهد كارتر يقول مجيبًا عن سؤال عما إذا كان نادمًا على دعم الأصوليين بالتسليح والتدريب والتمويل. فرد قائلًا: أيهما الأهم فى تاريخ العالم؛ تحمل نتائج حماقات مجموعة أصولية تعود أفكارها وممارستها إلى القرون الوسطى، أم تحرير أوروبا الوسطى من الشيوعية وإنهاء الحرب الباردة[٣].

٣ ـ موقف مصر تجاه حركة طالبان

بعد سقوط كابل فى أيدى طالبان عام ١٩٩٦ انقسم المسئولون فى وزارة الخارجية المصرية إلى قسمين وكان لهم آراء مختلفة تجاه حكومة طالبان. كان سفير مصر آنذاك فى إسلام آباد الدكتور محمد نعمان جلال يؤيد ويدافع بشدة عن طالبان فى تقاريره السياسسة لوزارة الخارجية المصرية، وانصاع لاتجاهات الحكومة الباكستانية وكان يوميًا يطالب فى تصريحاته لوزارة الخارجية ورئيس مكتب الشئون الأفغانية فى وزارة الخارجية المصرية بالاعتراف بطالبان والتعامل معهم.

لكن السفير الدكتور محمود فرج «مدير الشئون الأفغانية فى وزارة الخارجية المصرية» كان معارضًا لسفير مصر فى إسلام آباد، وطالب فى تقاريره لوزير الخارجية المصرية بالتروى فى التعامل مع طالبان وعدم الاعتراف بهم[٤]. ورغم اختلاف وجهات نظر المسئولين تجاه طالبان إلا أن مصر

---

(١) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨، ص ٦٦.

(٢) فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، المرجع السابق، ص ٩٩.

(٣) أحمد رشيد، طالبان إسلام وبازى نو در آسيا ميانه، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٢.

(٤) أفغانستان وجهان. مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

كدولة لم تأخذ أى موقف عدائى ضد حكومة طالبان، وكانت تغلب على سلوكها صفة المراقب اليقظ دائمًا. أعتقد أن مصر كانت تستطيع أن تلعب دورًا أساسيًا فى التحريك والتحكم فى مجريات الأمور فى أفغانستان، ولأن سياسة الخارجية المصرية، كما قال الرئيس حسنى مبارك، تقوم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة، فكل شعب هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى إدارة شئونه واختيار طريقه[1]. ومن ثم، فإن مصر لم ولن تؤجج نار الفتنة بين طالبان والفصائل الأفغانية الأخرى، بخلاف المحور الباكستانى ـ السعودى ـ الأمريكى من جهة، والمحور الإيرانى ـ الروسى ـ الهندى من جهة أخرى. حيث إن كلًّا من باكستان وإيران والسعودية تطمع وتعمل على بلورة الوضع النهائى عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا فى أفغانستان لصالحها. وتابعت مصر بكل الاهتمام التطورات الأحداث المتلاحقة فى أفغانستان. وبعد صعود طالبان واشتداد المعارك بينها وبين معارضيها أدانت مصر بشدة استمرار هذه المعارك ودعت دائمًا المجتمع الدولى للتدخل لوضع حد لمعاناة الشعب الأفغانى.

ورفضت مصر التدخل فى النزاع الأفغانى إثر تكرار الرئيس السابق «برهان الدين ربانى» عام ١٩٩٨، حيث طلب الرئيس السابق ربانى تدخل مصر للوساطة بين المعارضة وحركة طالبان، وفى تصريح صحفى قال وزير الخارجية المصرية آنذاك «عمرو موسى»:

«إن مصر لن تحرق أصابعها فى أفغانستان»[2].

كما أدانت مصر منهج طالبان الذى يرى فى الحرب السبيل الوحيد لحل الأزمة فى أفغانستان، وترى مصر أن هذا الأسلوب لن يؤدى إلا إلى إلحاق الخسائر والأضرار بالشعب الأفغانى، ولذلك طالبت مصر ببدء حوار فورى لتحقيق التسوية السلمية للنزاع بين الأطراف الأفغانية[3]. وبالفعل التزمت القيادة الأفغانية المعارضة لحركة طالبان بنداء مصر من أجل حوار مع طالبان. حيث ذهب «أحمد شاه مسعود» مصحوبًا بأحد مساعديه إلى طالبان، والتقى «ملا بورجان» أبرز قادة طالبان، واستهل «مسعود» مجلسه بآيات من الذكر الحكيم وقال لطالبان ماذا تريدون منا؟ قالوا: نريد تطبيق الشريعة الإسلامية فأجاب «مسعود» قائلًا: نحن أيضًا نريد هذا ومن أجله جاهدنا طوال السنوات الماضية. وكلما قدم طالبان لأحمد شاه مسعود اقتراحاتهم يقبل «أحمد شاه

(١) الرئيس مبارك ٦ سنوات من المسئولية العليا، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٧، القاهرة، ص ٢٦.

(٢) محمد عبد الهادى علام، الدبلوماسية المصرية فى التسعينيات... الانتقال إلى نظام دولى جديد، دار النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٥٩.

(٣) أحمد سليم ورجاء سليم، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

مسعود» دون مناقشة، فقال طالبان يجب علينا وعليكم أن نجمع علماءنا وأن نشكل لجنة علماء تتولى أمور التسوية فى أفغانستان، فقال مسعود: نحن مستعدون لجمع علمائنا لكى نتناقش فى مستقبل أفغانستان، فجمع مسعود كل علماء الشمال على الرغم من إتيانهم من مناطق متباعدة ومتفرقة، وبعد التئام شملهم اتصل «مسعود» بقادة طالبان وأخبرهم أن علماءنا قد اجتمعوا وأنهم جاهزون لكى يجتمع علماء الفريقين ويفصلون فى المسائل المفروضة عليهم.

ولكن طالبان قالوا إن فريق علمائهم لم يجتمع بعد وطلبوا منهم مهلة أسبوعًا لكى يتمكنوا من الحضور، وبعد انتهاء المهلة اتصل بهم ثانية لكى يعقد الاجتماع المقرر فأعطوه موعدًا غدًا ليدخل بعدها فى حلقة مفرغة من المواعيد التى ليست لها نهاية، فكان كلما اتصل بهم يقولون له: «امروز فردا امروزفردا = سنجتمع اليوم أو الغد»، ليقولوا فى نهاية الأمر إن علماءنا غير مجتمعين وعليكم أن تسلموا أسلحتكم وتنسحبوا من أفغانستان، (وكان محركو طالبان قد طلبوا منهم تجريد الفصائل كافة من السلاح؛ لأن هذا هو السبيل الأساسى لفرض ما يريدون على الأفغان) وعندها نزع أحمد شاه مسعود طاقيته عن رأسه، وقال قولته الشهيرة: «ما دمت أسيطر على موضوع هذه الطاقية من أرض أفغانستان فلن أنسحب». وهكذا اقتراح مسعود واقتراحات أخرى مماثلة أحبطت فى مهدها ولم يكتب لها النجاح بسبب العقول المتحجرة لطالبان التى أبت إلا الغباء ورفضت أن تستجيب لنداء العقل الذى أراد إبعادهم عن دائرة الصدام مع السلطة، تلك الدائرة الجهنمية التى لا نهاية لها، وبدا واضحًا أن طريق اللارجعة بين مسعود وطالبان قد بدأ بالفعل. وبعدما أعلنت حركة طالبان عن توجهاتها الأصولية المتشددة ونجحت بطابعها الإسلامى الفريد فى استقطاب آلاف الراديكاليين من دول العالم كافة. وأضافت تشددها إلى تشدد قادة الجماعات الإسلامية الأصولية الذين كانوا يقيمون فى أفغانستان منذ الحرب ضد السوفييت ويصممون على إسقاط الأنظمة التقليدية فى دولهم يومًا ما، وتنفيذ النموذج الطالبانى فى أوطانهم. وقد أفضى التقارب بين كلٍّ من حركة طالبان وهذه الجماعات المتطرفة، لا سيما تنظيم القاعدة، إلى توحد أهدافهم فى ضرورة محاربة الحكومات القائمة والكافرة ـ من وجهة نظرهم ـ فى جميع بلدان العالم الإسلامى كما سبق القول، وبعد أن أصبحت أفغانستان فى ظل حكومة طالبان مرتعًا إرهابيًّا رئيسيًّا وأرض تدريب ونقطة عبور لشبكة من الأشخاص والجماعات الإرهابية والأفغان العرب، ومن هنا تغير موقف مصر تجاه حركة طالبان من الحياد الذى أخذته فى البداية إلى المعارضة لطالبان.

إن أفغانستان كانت فى عهد طالبان «معملًا لتفريخ» العناصر الأصولية، ومنها الإرهابية من شتى بقاع العالم العربى الذين أطلق عليهم «الأفغان العرب»، وقد تلقى هؤلاء أفكارًا وآراء دينية متطرفة، ونالوا على أرض تلك الدولة قسطًا وافرًا من التدريب والممارسة فى فنون العمل العسكرى، ثم عاد البعض منهم إلى بلادهم أو بلاد أخرى ينشرون دعواهم بقوة السلاح، مهددين أمن واستقرار تلك الدول ومسارعين إلى زعزعة النظم السياسية القائمة بها[1]. كما سبق القول أن مصر شهدت فى التسعينيات من القرن المنصرم من العمليات الإرهابية على نطاق واسع ومنظم، مما انكشف معه وجود أبعاد خارجية مهمة لما يحدث فى الداخل على مستوى التخطيط والتحويل وتقديم التسهيلات الخاصة بالانتقال والإيواء وتهريب السلاح وإدارة العمليات وتنفيذها عبر شبكات منظمة تشكلت أساسًا من العائدين من أفغانستان الذين يشكلون جماعات منحرفة [2].

واتضحت تلك الأبعاد الخارجية فى معظم الأعمال الإرهابية التى شهدتها مصر إبان عقد التسعينيات ومن خلال الأسلوب الذى أديرت به عملية استهداف رئيس وزراء مصر وقتها د/ عاطف صدقى عام ١٩٩٣، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى إثيوبيا فى ١٩٩٥ وتفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد ١٩ نوفمبر ١٩٩٥[3]، واغتيال الملحق التجارى المصرى فى جنيف من نوفمبر من العام نفسه.

ومع وضوح الأبعاد الخارجية لمشكلة الإرهاب ـ تحولت القضية إلى واحدة من أولويات السياسة الخارجية المصرية وقتها وحتى الآن، حيث سعت الدبلوماسية المصرية إلى مخاطبة الدول ذات العلاقة بالقيادات الأصولية، أو التى توجد على أراضيها عناصر مطلوبة من أجل فك الارتباط بهم، وأصبح أحد الأهداف المصرية الكبرى فى العمل الخارجى يتحدد فى محاصرة العناصر الإرهابية فى الخارج وتحويل الكوادر الخارجية إلى مطاردين تتم متابعتهم فى كل مناطق العالم[4]. وعندما أدركت مصر أن حركة طالبان فشلت فى إصلاح الأحوال وتحقيق السلام فى أفغانستان. وأن طالبان لا تهتم بالعالم ولا بالقانون الدولى وتعتبر الأعراف الدولية من صنع الغرب ولا تقبل بالفكر السائد فى العالم الإسلامى فتمنع حقوق الأقليات وتمارس ضغوطًا غربية

---

(١) السفير / صلاح حليمة، محاولات تسوية الحرب الأفغانية، المشروعات الأفغانية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥.
(٢) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ٤٠٣.
(٣) السفير / محمد نعمان جلال، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.
(٤) التقرير الإستراتيجى العربى، المرجع السابق، ص ٤٠٤.

على المـرأة الأفغـانية، ولا تعترف بأى دور للمؤسسات المدنية بالإضافة إلى النظرة المتخلفة إلى التعليم والقانون وغير ذلك من القضايا المهمة[1]. ومن هنا، أدانت منهج طالبان المتطرف بشدة ولم تعترف بها. كما استنكرت مصر تدمير تماثيل بوذا، والذين يرجع تاريخهما لأكثر من ١٨ قرنًا من الزمان؛ أى قبل ظهور الإسلام، وطلب رئيس منظمة اليونسكو المعنية بالحفاظ على التراث الإنسانى والتاريخى من الرئيس حسنى مبارك التدخل والانضمام للحملة الدولية الهادفة إلى الحفاظ على التراث البشرى فى أفغانستان، ولعل هذا يعكس مدى ثقل مصر كدولة إقليمية محورية قادرة على الحركة الفاعلة والمؤثرة[2].

و لما كانت مصر قد تلقت طلبًا من اليونسكو بالتوسط لدى طالبان فى هذا الشأن ورغم أنه لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين مصر وأفغانستان فى عهد طالبان، فإنه تقرر فى ضوء المشاورات التى تمت إيفاد مفتى مصر الدكتور نصر فريد واصل، لكى ينضم إلى مجموعة العلماء المسافرين إلى قندهار[3]. ولم يكن بمقدور منظمة المؤتمر الاسلامى أن تشكل وفدًا أفضل مما شكلته علمًا وكفاءة فى الحوار، فقد تكون الوفد من الشيخ د. يوسف القرضاوى، وهو من هو، وفضيلة الشيخ د. نصر فريد واصل مفتى الديار المصرية ممثلًا شخصيًّا للرئيس مبارك، والصحافى الكبير فهمى هويدى الكاتب الإسلامى المعروف، والشيخ حمد بن جاسم آل جبر وزير الخارجية القطرى باعتبار أن بلاده تشغل مقعد الرئاسة فى المنظمة، والعالم الجليل محمد الراوى الأستاذ فى جامعة الأزهر الشريف، وهيثم الخياط المستشار لرئيس منظمة الصحة العالمية.

هذه النخبة المميزة فى العلم والفقه والإعلام والاتصال بالعالم والممثلة لمنظمة المؤتمر الإسلامى التى تشكل التنظيم الدولى الوحيد الذى يملكه المسلمون فى عالم اليوم كان عليها التحاور والنقاش مع ثلاثين من علماء حركة طالبان على مدى يومين كاملين، ومحاولة إثنائهم عن وجهة النظر التى ترى فى التمثالين أصنامًا ينبغى تدميرها من خلال وجهة نظر أخرى تستند إلى حجج فقهية ودينية وميراث تاريخى طويل للإسلام فى قبول هذه الآثار لما فيها من حكم وعبرة. وطبقًا لما ذكرته الأخت أميرة هويدى، فإن النبى ﷺ وحده كما يبدو يستطيع النجاح فى إقناع حركة طالبان، وعلى

---

(١) نبيل بشر، جرائم طالبان بين الدين والسياسة، أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠١.
(٢) مجلة أكتوبر، الأحد ١٨/ ٣/ ٢٠٠١، ص ٤٠.
(٣) فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

أى الأحوال فإن وجود النبى ﷺ فى الوفد ـ على استحالته ـ لم يكن ليغير فى الأمور من شىء[1]، فقد تم تدمير التمثالين قبل وصول الوفد، ورغم ما ذكره فضيلة الشيخ يوسف القرضاوى فى خطاب سابق إلى الملا محمد عمر أشار فيه إلى أن تدمير التمثالين يمثل «مخالفة واضحة» للتشريع والسنة وقعت الواقعة إذن ولحق العار بطالبان.

لماذا فشلت النداءات الإسلامية ورسائل فقهاء الإسلام، ووفد منظمة المؤتمر الإسلامى فى إعلاء صوت الدين والحق والفعل؟ يقال إنه أثناء الحوار فى قندهار تلقى جانب طالبان فتوى من عالمين[2] سعوديين غير معروفين تؤيد تدمير التماثيل، وكان ذلك كافيًا من الناحية الفقهية لتأييد قرار طالبان، وفضلًا عن «العناد» وضيق الأفق، فقد أضافا الأضرار على الذنب. فعندما كان اجتماع الفقهاء منعقدًا فى قندهار وقف وزير الإعلام فى حركة طالبان فى كابل لكى يقول: إنه ما كان على وفد منظمة المؤتمر الإسلامى أن يأتى إلى أفغانستان بل كان عليه أن يذهب إلى الهند حيث يجرى تدمير الآثار الإسلامية، أو إلى فلسطين حيث يجرى الاعتداء على الفلسطينيين والآثار الإسلامية.

ولأن مصر صاحبة أقدم وأعظم حضارات العالم فقد كان غضب علماء الآثار شديدًا بسبب ما حدث فى أفغانستان من جريمة ضد الحضارات القديمة، وطالبوا بمحاكمة دولية لمسئولى حركة طالبان وهو ما نادى به أيضًا المدير العام لمنظمة اليونسكو، وذلك حتى لا يفكر أحد فى تكرار هذه الجريمة كأسلوب للعمل والتعيين[3]. وهكذا فبوسعنا أن نقول (والكلام للأستاذ فهمى هويدى حفظه الله) إن طالبان أثبتوا نجاحًا نسبيًّا فى إزهاق الباطل، لكنهم فشلوا فى إحقاق الحق. فقد استطاعوا وقف الحرب المجنونة بين فرق المجاهدين، وأبطلوا مفاسد عدة فرضها نفر من المنسوبين إلى قيادات الجهاد، وإذ هدموا ذلك كله وأنجزوه، فإنهم لم يبنوا فوق أنقاض الماضى شيئًا ذا قيمة لشرف الإسلام والمسلمين ولله الأمر من قبل ومن بعد.

---

(١) أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢١/ ٣/ ٢٠٠١.

(٢) هما الشيخ حمود بن عقلاء الشعيبى، من علماء القصيم فى السعودية، والشيخ على بن خضير الخضير، من القصيم أيضًا.

(٣) حامد عبد الماجد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

وبسبب سلوكيات حركة طالبان فى الحكم وتبنيها لسياسات متشددة ومتطرفة سواء تجاه الشعب الأفغانى أو تجاه فصائل المعارضة الأخرى واستبعادها من المشاركة فى السلطة أو إجراء الحوار معها، أو سواء فى تقديم الحركة نموذجًا إسلاميًا متطرفًا ومتشددًا، فقد أخذت الحكومة المصرية موقفًا معارضًا لحركة طالبان ورافضة لنهجها المتشدد، وقد زاد من توتر العلاقات بين الحكومة المصرية وحركة طالبان إيواؤها للعناصر المتشددة من الدول العربية، ومنها مصر، وهذه العناصر التى عرفت بالأفغان العرب شكلت تهديدًا وخطرًا حقيقيًا على الأمن القومى المصرى، خاصة بعدما عادت بعض هذه العناصر إلى مصر ومارست الأعمال الإرهابية.

وقد تباعدت المسافة بين الموقف المصرى وحركة طالبان بسبب التباين الشديد فى تطبيق الشريعة الإسلامية، حيث أصرت حركة طالبان منذ اليوم الأول لتوليها مقاليد السلطة فى أفغانستان على اتباع سياسات متشددة رغم تطبيق الشريعة، بينما نجد أن مصر تعتبر نفسها دولة إسلامية وتجسد النموذج الإسلامى المعتدل الذى يقوده الأزهر الشريف.

***

الفصل الرابع

مصر والتحالف الدولى ضد أفغانستان

المبحث الأول: أحداث ١١ سبتمبر والتوظيف السياسى للأحداث

المبحث الثانى: موقف مصر إزاء التحالف الدولى ضد أفغانستان

المبحث الثالث: أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان

الفصل الرابع

مصر والتحالف الدولى ضد أفغانستان

بعد الاعتداءات الإرهابية التى استهدفت مبنى وزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطن ومركز التجارة العالمى فى نيويورك صباح ١١ سبتمبر ٢٠٠١، على نحو لم يسبق له مثيل فى التاريخ، بدت الولايات المتحدة الأمريكية ـ الدولة الأقوى والأعظم فى العالم ـ ولو لبعض الوقت ـ كأن لا حول لها ولا قوة : قيادتها مختفية، أو بالأحرى مختبئة خوفًا من ضربات أخرى، إرادتها مشلولة، قراراتها مرتبكة، كرامتها مجروحة ومهانة، خسائرها فادحة، شعبها يواجه حالة من الذهول تختلط فيها مشاعر الحزن والخوف والانكسار، وهى تتطلع إلى العالم لكى يؤيدها ويقف إلى جانبها فى محنتها الفريدة .

فى تلك اللحظات القاسية وما أعقبها، كان هناك قدر كبير من المكابرة، فإلى جانب الرغبة الجامحة فى الانتقام، كانت ثمة محاولة للظهور أمام العالم فى مظهر الهادئ والقادر على استيعاب الموقف من دون ارتكاب حماقات، وقد عكست حالة التمزق هذه واقع الإدارة الأمريكية نفسها التى كان بعض أعضائها المتشددين يدعو إلى الانتقام الفورى والساحق؛ حفاظًا على هيبة الولايات المتحدة وجبروتها واحترامها تجاه الآخرين، بينما ينصح البعض الآخر منها بالتعقل والتروى والتخطيط الجيد؛ لأن العدو المطلوب الانتقام منه وتدميره ليس سوى شبح يمكن أن تحس بوجوده فى أى مكان من العالم، ولكن من دون أن تراه أو يكون له عنوان محدد . وهكذا ... انتصرت وجهة نظر الفريق الثانى الذى يعتبر أبرز رموزه وزير الخارجية كولن باول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وخلصت الإدارة الأمريكية إلى تحديد عدوها : الإرهاب .

وبدأت تطالب الدول الأخرى بتحديد مواقفها منه، حيث خيرت دول العالم بين أن تكون مع الولايات المتحدة أو تكون مع الإرهابيين (Either you are with us or you are with terrorists)، ونظرًا لأن الحرب ضد الإرهاب التى أعلنتها الولايات المتحدة أصبحت تستهدف بالأساس دولًا عربية وإسلامية وأحزابًا وتنظيمات موجودة فى بعض دول العالم العربى والإسلامى، فقد أصبح انضمام دول عربية وإسلامية إلى التحالف ضد الإرهاب أو مشاركتها فيه بفاعلية مسألة جوهرية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وبصفة عامة، فإن موقف التأييد الضمنى للحرب ضد أفغانستان الذى عبرت عنه مصر ومعظم الدول العربية[1]، والذى قامت دول عديدة فى إطاره بتقديم الدعم والمساندة للولايات المتحدة الأمريكية، أكد عليه الرئيس حسنى مبارك بوضوح فى خطابه بمناسبة عيد العمال فى مطلع مايو ٢٠٠٢ . وهذا الموقف يمكن فهمه فى ضوء ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها بتصنيف كل من لا يقف إلى جانبها فى حربها ضد الإرهاب بأنه ضمن المعسكر الآخر وعليه تحمل نتائج ذلك.

ومن هنا، حرصت مصر والدول العربية على أن تنأى بنفسها عن هذا الوضع، وبالذات فى ظل طبيعة العلاقات التى تربط العديد منها بواشنطن وخصوصيتها، لكن هذه الدول حرصت فى الوقت نفسه على ألا يتجاوز موقعها من الحرب ضد أفغانستان حدود التأييد الضمنى وتقديم أشكال من الدعم للولايات المتحدة دون الإعلان عن ذلك، وبخاصة فى ظل تصاعد مظاهر الرفض الشعبى للحرب فى العديد من هذه الدول[2].

---

(١) بالنسبة إلى رد الفعل العربى على المستوى الشعبى أنه جاء على النقيض تمامًا من الموقف الرسمى الذى عبرت عنه النظم الحاكمة من العديد من الدول العربية، أعلنت قوى وتنظيمات حزبية ونقابية ولجان سياسية وثقافية وفكرية إدانتها للحرب، وعلى سبيل المثال فقد أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر القومى العربى ولجنة المتابعة للمؤتمر القومى الإسلامى بيانًا اعتبرتا فيه «أن العدوان العسكرى الأمريكى البريطانى ضد أفغانستان هو عدوان على كل بلد عربى أو مسلم» ودعا البيان إلى مقاومة هذا العدوان والعمل الفورى على وقفه محملًا المجتمع الدولى المسئولية الكاملة عن وضع حد لهذا التحكم الأمريكى فى مصير العالم.

كما اندلعت تظاهرات شعبية منددة بالحرب ضد أفغانستان فى العديد من الدول العربية مثل مصر والعراق والسودان، وفى هذا السياق برز دور قناة «الجزيرة» التى تبث من الدوحة فى تغطية أحداث أفغانستان بوجهة نظر غير غربية، وطلبت أمريكا من الحكومة القطرية أن تعمل على ضبط ما تبثه القناة، كما طلبت الإدراة الأمريكية من قنوات التليفزيون عدم بث صور القتلى والجرحى المدنيين فى أفغانستان نتيجة القصف الأمريكى حتى لا يثير ذلك الرأى العام.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم، تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها، أحمد يوسف وممدوح حمزة (محرران)، صناعة الكراهية فى العلاقات العربية ـ الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر ٢٠٠٣، بيروت، ص ٣١٦ .

المبحث الأول

أحداث ١١ سبتمبر والتوظيف السياسى للأحداث

دخل التاريخ الأمريكى ومن ورائه النظام الدولى خلال دقائق قليلة من الزمن منعطفًا جديدًا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بعد أن تعرض عدد من رموز الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهجوم خاطف، استخدمت فيه طائرات مدنية تم اختطافها بركابها والسيطرة عليها وقيادتها إلى اصطدام مباشر مع أهدافها المحددة من قبل .

أسفر الحادث عن التدمير الكامل لمركز التجارة العالمى فى نيويورك المكون من برجين عملاقين، بالإضافة إلى تدمير الجانب الشمالى الغربى من البنتاجون معقل وزارة الدفاع الأمريكية. فقد زلزل عرش الزعامة الأمريكية للعالم .. وأسقط «ورقة التوت» التى كانت تستر المخابرات المركزية الأمريكية، حيث فوجئت مثل كل الناس بوقوع الحادث، وهى التى صدعت العالم من قبل بكثرة الكلام عن إمكاناتها المذهلة التى تجعلها تسمع «دبة النملة» فى أى مكان على ظهر الأرض. بل أزال الحدث بدءًا من لحظاته الأولى ذلك اليقين الراسخ فى وجدان الشعب الأمريكى وحكومته ومؤسساته السياسية والشعبية بأن أمريكا خلف مياه المحيط الواسع، وفى حماية قوتها العسكرية الأسطورية يمكنها أن تعيش آمنة بعيدة عن أخطار العالم ومشاكله .

وأظهر الحادث أيضًا عجز مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكى، الذى لم يستطع الإمساك بأية خيوط يمكن أن تساعد على معرفة الجهة الحقيقية المسئولة عن الحادث ... ! وجعل وزير الدفاع الأمريكى «دونالد رامسفيلد» يقول: «لقد أصبحنا فى حاجة إلى إحداث تغيير فى قواتنا المسلحة يمكننا من حماية وطننا»، أسباب الهجوم على الولايات المتحدة يوم ١١ سبتمبر كانت واضحة للجميع بما فى ذلك الإدارة الأمريكية نفسها[1]، فهذا الهجوم كان

---

(١) السيد هانى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢ .

إحدى ثمرات « السياسة العرجاء» التى تتبعها واشنطن فى مناطق كثيرة من العالم، خاصة منطقة الشرق الأوسط، والتى تقوم على الانحياز الكامل لإسرائيل والكيل بمكيالين فى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والتصرف بأسلوب «غطرسة القوة» مع الكثير من الشعوب العربية والإسلامية، خاصة الشعبين الفلسطينى والعراقى [1] .

إلا أن الولايات المتحدة لم تشغل نفسها بالتفكير فى الأسباب التى أدت إلى هجوم ١١ سبتمبر. وإنها بدأت فورًا تخطط للانتقام !! الانتقام ممن؟! كان هذا هو السؤال الصعب الذى واجه الإدارة الأمريكية فى البداية، لكنها لم تتوقف أمامه طويلًا، ولم تضيع وقتها فى البحث عن أدلة تقودها إلى الجهة الحقيقية المسئولة عن الحادث؛ لأنها كانت فى حاجة سريعة إلى «كبش فداء» تذبحه؛ لتفتدى به «كرامتها» التى جرحت تحت أنقاض مركز التجارة العالمى «وهيبتها» التى غطاها غبار حطام البنتاجون، فقررت بسرعة أن يكون «كبش الفداء» هو أسامة بن لادن.

التوظيف السياسى للأحداث

توجد ثلاثة اتجاهات فى تفسير ما حدث صباح يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ :

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه الشائع الذى اعتمدته الإدارة الأمريكية من توّها، يفيد بأن عددًا من الإرهابيين الإسلاميين قاموا بتنفيذ تفجيرات واشنطن ونيويورك، وبدا مثيرًا للدهشة أن تتجه أصابع الاتهام على الفور إلى أسامة بن لادن، وذلك على الرغم من أنه كان يستحيل فى ظل الظروف التى أحاطت بالأحداث تحديد الأشخاص المتورطين فيها فى اليوم نفسه[2] .

الاتجاه الثانى:

وهو أقل انتشارًا يذهب إلى أن أطرافًا غير عربية وغير إسلامية هى التى خططت للهجمات ونفذتها، على أساس أن الدقة المتناهية التى أصابت بها الطائرات أهدافها تصعب نسبتها إلى قلة من الإسلاميين يعيشون فى كهوف أفغانستان، وأن اعتداءاتهم السابقة ظلت محدودة الهدف والنطاق. وكان من بين من حملهم هذا الاتجاه مسئولية ما حدث «الصهيونية الغربية» انطلاقًا

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤ .

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ، أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.

من هدفها فى إعادة تأجيج الحملة ضد الإسلام، وتخريب العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية «الصديقة»[1]. وسرت فى هذا الخصوص شائعة - لم يلبث أن تم تكذيبها - تدلل على صحة التورط الصهيونى تفيد أن ٤٠٠ موظف يهودى من العاملين فى برجى مركز التجارة العالمى لم يذهبوا إلى عملهم صباح يوم الحادى عشر من سبتمبر، بعد أن تلقوا تحذيرات من مجهولين. ومال فريق آخر داخل الاتجاه نفسه إلى إلقاء التبعة على مواطنين أمريكيين عاديين، احتجاجًا على سياسات الإدارة الأمريكية الحالية، واستند فى ذلك إلى أن تفجير المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوماسيتى فى ١٩ إبريل عام ١٩٩٥ قام به تيموثى ماكفاى أحد الجنود الأمريكيين فى حرب الخليج[2]. أما الفريق الثالث والأخير، فلقد خلص إلى أن ضخامة العمل وتعدد مساراته وتقارب توقيتاته، عوامل ترجح أن تنسيقًا ما قد تم بين عدة أطراف، منها اليمين الأمريكى، وعناصر بلقانية، ويمكن أيضًا مراجعة تصريح لنائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى قال فيه بعد ساعات من صواعق النار فوق نيويورك وواشنطن: إن ما جرى يحمل توقيع جهاز دولة[3].

الاتجاه الثالث:

وهو مرفوض أمريكيًا، وإن كان قد بدأ يفرض نفسه على التحليلات السياسية بعد نحو خمسة أشهر من تأمل لتسلسل الأحداث، وأن أمريكا علمت مسبقًا أن الهجمات ستقع ولم تتحرك لمنعها، ليكون ذلك هو كعب أخيل الذى يمكنها من صف العالم من ورائها فى إطار حملة دولية واسعة لتصفية الإرهاب، والقضاء على «جيوب» المعارضة لنفوذها هنا وهناك، وكان أول صوت يهز الاعتقاد الذى بدأ يترسخ بشأن تفسير هجمات ١١ سبتمبر وتحديد المسئولين عنها صوت الكاتب الفرنسى تييرى ميسان فى كتابه الشهير «الخدعة المرعبة»[4]. هذا الكتاب الذى راج رواجًا واسعًا فى فرنسا، ثم فى كل أوروبا قبل أن يصادر من الأسواق الفرنسية والأوروبية بشكل عام، ومؤلف هذا الكتاب لا يشكك فى أن عملًا إرهابيًا قد استهدف مركز التجارة العالمى ووزارة الدفاع الأمريكية، لكنه لا يثق فى أن التفسير الرسمى لما حدث هو التفسير الصحيح .

وفى هذا السياق سجل ميسان جملة انطباعات شخصية أهمها:

(١) صلاح الدين حافظ، الإسلام وفوبيا الانتقام الأمريكى، جريدة الأهرام، ١٩/ ١/ ٢٠٠١ .
(٢) السيد هانى، شاهد على حرب أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧ .
(٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦ .
(٤) نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢ .

١- أن جماعة داخل الجيش الأمريكى استطاعت أن تحصل على معلومات دقيقة باستخدام الكود السرى للرئاسة، وأن توظفها فى تنفيذ هجماتها.

٢- أن الرئيس الأمريكى كان على علم مسبق بالهجمات، بعد أن حذرته منها معلومات من CIA ومخابرات دول أخرى صديقة (فرنسية وإسرائيلية وروسية وألمانية ومصرية)، ويبدو ذلك بفتور تعامل بوش مع مشهد اصطدام الطائرة الأولى بمركز التجارة، والذى تابعه فى أثناء زيارته لمدرسة بولاية فلوريدا صباح يوم ١١/ ٩/ ٢٠٠١ .

٣- أن وزارة الدفاع الأمريكية هوجمت بصاروخ، وليس بطائرة اختطفها إسلاميون مزودون بقواطع صغيرة (Cutters) كما قيل.

٤- أن لائحة الاتهام الأولى لائحة ملفقة فشلت الإدارة الأمريكية فى إثبات صحتها، على الرغم من حديثها المتكرر عن أدلة فى حوزتها.

واتفق الخط العام لتحليل ميسان، ومن الثابت أيضًا أنه كانت هناك معلومات محددة رفعت للرئيس وتعامل معها باستخفاف ظاهره أقرب ما يكون إلى التواطؤ، ولم يكن أكثر صراحة فى اتهام بوش بالتواطؤ من تلك الرسالة التى بعث بها ضابط السلاح الأمريكى ستيف بتلر إلى الصحف ونشرت فى ٢٦ مايو ٢٠٠٢، وجاء فيها ما نصه: «بالطبع عرف بوش بالهجمات الوشيكة على أمريكا، ولم يفعل شيئًا لتحذير الشعب الأمريكى؛ لأنه يحتاج هذه الحرب ضد الإرهاب، فوالده «جورج بوش» الرئيس السابق وجد صدام واحتاج هو إلى أسامة[1]. وعززت من شبهة التواطؤ المشار إليه تلك المعلومات الخطيرة التى تضمنها كتاب فرنسى آخر بعنوان «بن لادن» عن مفاوضات سرية أجراها بوش ونائبه ديك تشينى ـ ممثل شركات النفط العملاقة ـ مع نظام طالبان/ القاعدة واستمرت إلى ما قبل هجمات سبتمبر بشهر واحد، وانصب موضوعها على نقل نفط بحر قزوين عبر الأراضى الأفغانية[2].

من الواضح إذن أن التفسير الأمريكى الرسمى لأحداث سبتمبر تفسير مجروح، فليس هناك دليل قاطع على تورط بن لادن على الرغم من تهلله هو وتنظيمه بما حدث، هذا فضلًا عن أنه ليس هناك أى دليل ـ فى حالة تورطه ـ يثبت أنه المسئول الوحيد، وفى كل

---

(١) الحياة، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٢ .

(٢) صلاح ماميش، أمريكا والنفط والإرهاب علاقات مترابطة، الأهالى، ٢/ ٥/ ٢٠٠٢ .

الأحوال فإن الولايات المتحدة استثمرت أحداث ١١ سبتمبر على أكمل وجه لتحقيق أهداف تحددت سلفًا. وعندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر، تسرّع بوش فى وصف حربه ضد الإرهاب بـ«الحرب الصليبية»، لكن هذا التوصيف الدينى لهدف الحرب كان يضر بعملية بناء التحالف الدولى؛ لذلك سرعان ما تراجع عنه الرئيس بوش، ورد استخدامه إلى تحريف وسوء فهم وفصل المعنى عن السياق، واختار مسمى يجمع ولا يفرق هو : «إدامة الحرية» (Enduring Freedom).

ومن بعد توالت تأكيدات بوش على احترام العقيدة الإسلامية، والإعراب عن أن الإرهابيين عندما يروعون الآمنين وينشرون الرعب والفزع فى أوساطهم باسم الدين، فإنهم إنما يحاولون خطف الإسلام نفسه (They try to hijack Islam it self)[1]. كما خطب بوش فى المركز الإسلامى بواشنطن، وقابل بين الإسلام الذى هو «السلم» والإرهابيين الذين «يمثلون الشر والحرب». واستهجن ومعه بعض أعضاء إدارته فكرة الصدام الحتمى بين الحضارتين الغربية والإسلامية مع الإقرار بوجود فجوة خطيرة بينهما، لكن هذا الموقف لم يكن هو الموقف الحقيقى أو الفعلى لإدارته، وبالتالى فإنه لم يحل دون استهداف العرب والمسلمين بأعمال العداء كجزء مما يسمى ظاهرة الإسلاموفوبيا، فلقد حمل جون أشكروفت وزير داخلية بوش بعنف على الإسلام، وقال فيه مقولته الشهيرة: «إن الإسلام دين يطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك ليموت من أجله، فى حين أن المسيحية دين يرسل فيه الله ابنه ليموت من أجلك»، وهى مقولة تتطاول على الذات الإلهية وترفع عليه ذات الإنسان. هذا علمًا بأنه على مدار عشر سنوات من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ تعرض الداخل الأمريكى إلى ١٢٩ عملًا إرهابيًّا لم يقم بأى منها إسلاميون بل أمريكيون لاتينيون ويساريون ويمينون ويهود[2] .

***

(١) من خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس فى ٢٠/ ٩/ ٢٠٠١.

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

المبحث الثاني

موقف مصر إزاء التحالف الدولى ضد أفغانستان

أدانت مصر بقوة الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر، واعتبرتها عملًا إرهابيًا إجراميًا راح ضحيته آلاف من الأبرياء الذين لا ذنب لهم، وربطت مصر فى البداية بين تلك الأحداث والقضية الفلسطينية، حيث أكد الرئيس مبارك فى أكثر من حديث صحفى أن القضية الفلسطينية هى القضية الأولى التى تدفع للإرهاب فى العالم، وأنها سبب ٥٠٪ على الأقل من ذلك الإرهاب، مؤكدًا ضرورة أن تراجع الولايات المتحدة الكثير من سياساتها الخارجية، خاصة المتعلقة بالصراع الإسرائيلى وانحيازها الكامل ودعمها اللامحدود لإسرائيل، بكل ما تتبناه الأخيرة من سياسات عدوانية ووحشية ضد الشعب الفلسطينى، وهى السياسات التى تعتبر شكلًا من إرهاب الدولة، الأمر الذى جعل الرئيس مبارك يصف إسرائيل بأنها تتحمل ٨٠٪ من أسباب الإرهاب[١]. وصرح الرئيس مبارك فى تصريحاته الصحفية عدة مرات أن الحرب الأمريكية فى مواجهة الإرهاب قد انحرفت عن مسارها لتحقق المصالح الإسرائيلية[٢]، ووفقًا لهذا التحليل يكون حل المشكلة الفلسطينية، وإيجاد تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى بمساعدة الولايات المتحدة أمرًا حيويًا لمنع الإرهاب، ولأن استمرار هذا الصراع واستمرار التحيز الأمريكى لإسرائيل يولدان قدرًا عاليًا من الكراهية للسياسة الخارجية الأمريكية فى العالمين العربى والإسلامى، الأمر الذى يبرز لدى البعض الانخراط فى تنظيمات وأعمال عنف ضد المصالح الأمريكية.

تطور الموقف المصرى إزاء هجمات سبتمبر وما تلاها من تركيز أمريكى على بناء تحالف دولى ضد «الإرهاب»، على نحو تضمنت دعوة من الرئيس مبارك للولايات المتحدة بعدم الشروع والانتظار قبل القيام بأى عمل عسكرى، حتى لا يتسبب فى قتل أبرياء، حتى إتمام

---

(١) التقرير الإستراتيجي العربى ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٨ .

(٢) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥ .

التحقيقات اللازمة والتأكد من هوية منفذى الهجمات ومن يقف خلفهم، حتى لا يظلم أبرياء؛ مما يؤدى إلى خلق إرهابيين جدد[1]. وقال الرئيس مبارك فى حديث أدلى به لمحطة تليفزيون «إن بى سى»: إن إعلان الحرب لا يعنى سوى الدوران فى حلقة مفرغة من الحرب دون انتهاء. إن عددهم حتى لو كان ٥٠ أو ١٠٠ شخص لا يمكن أن تعاقب بشأنهم شعبًا كاملًا بريئًا بأكمله، وإن فعلتم ذلك فسوف تستجلبون على أنفسكم موجة من الانتقادات[2].

وفى حديث آخر لصحيفة «فيجارو» الفرنسية نشر فى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١، قال الرئيس مبارك: «إن شن هجوم على أفغانستان أو على دول أخرى مما يطلق عليها الدول المارقة قد يعنى قتل الكثير من الأبرياء، وهو أمر لا يختلف بالمرة عما فعله إرهابيون على الأراضى الأمريكية حين قتلوا الأبرياء»[3]، وفى حديث ثالث لمحطة تليفزيون « بى بى سى» قال الرئيس مبارك : «إن ما يمكننى قوله للرئيس الأمريكى جورج بوش هو ألا تتسرع فى الانتقام .. انتظر حتى يظهر دليل دامغ على أولئك الذين ارتكبوا هذه الجريمة، وبعد ذلك يمكن اتخاذ إجراء»، هذه المعانى نفسها أكدها الرئيس فى أحاديث أخرى أدلى بها إلى محطة تليفزيون «سى إن إن» وصحيفة «واشنطن تايمز» الأمريكية، وغيرها من وسائل الإعلام العالمية[4]. وقد اتخذت مصر هذا الموقف الذى يمكن وصفه بأنه تاريخى، فى وقت كانت فيه الولايات المتحدة أحوج ما تكون إلى مشاركة ولو رمزية من القوات المصرية معها فى حملتها العسكرية على أفغانستان؛ لكى تدفع عن نفسها الاتهام بأن حربها ضد الإسلام وليست ضد الإرهاب، بدعوى أن مصر الدولة الكبرى عربيًا وإسلاميًا قد شاركت معها فى هذه الحرب، إلا أن مصر رفضت ذلك تمامًا، وقال الرئيس مبارك فى حديثه لصحيفة «الفيجارو» ردًا على سؤال عن الشروط التى تحددها مصر للموافقة على الاشتراك فى الحملة العسكرية الأمريكية : «إن جامعة الدول العربية تبيح لأعضائها المشاركة فى أعمال دفاعية فقط، ولا يحق لى أن أبعث بقوات إلى خارج منطقتنا الإقليمية إلا دفاعًا عن بلادى، أو لمساعدة بلدان تكون مرتبطة فى السابق باتفاقيات دفاعية مع الجامعة العربية»[5]. وهكذا أعلن الرئيس مبارك فى تصريحاته الصحفية المتلاحقة بأن مصر لن تشارك فى الحرب الأمريكية[6].

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٤ .
(٢) السيد هانى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦ .
(٣) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره .
(٤) السيد هانى، مرجع سبق ذكره .
(٥) المرجع السابق، ص ٣٧ .
(٦) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره.

بل إن الرئيس مبارك فى حديثه لمحطة تليفزيون «إن بى سى» الأمريكية رفض توجيه الاتهام إلى أسامة بن لادن دون ثبوت دليل ضده. كان سؤال المذيع يقول: «لكن أجهزة المخابرات وسلطات التحقيق فى الولايات المتحدة لا تزال تكرر اسمًا بعينه، وهو اسم تعرفونه جيدًا، وهو اسم بن لادن الذى يتخذ من أفغانستان مأوى له». وكانت إجابة الرئيس مبارك: «إن كل هذا محض افتراضات، ولا أريد أن اتهم بن لادن، ماذا ستفعلون لو ثبت أن تلك الحوادث قد دبرها أمريكيون، إذن لننتظر ونرى، ولكن لا تلقوا باتهامات جزافًا على العرب والمسلمين؛ لأن ذلك يثير حفيظة الناس فى الولايات المتحدة ويثير مواطنيها من أصل عربى[1]. وقد تحفظت مصر على الدعوة لتكوين تحالف دولى ضد الإرهاب؛ إذ أكد الرئيس مبارك أن «كلمة التحالف كلمة حساسة» مشيرًا فى حديث لتليفزيون «إن بى سى» فى ١٤ سبتمبر «أن إقامة تحالف من شأنه شق صف المجتمع الدولى إلى جبهتين أو ثلاث، وهذا يعنى أن تتحول الدول التى تنضم إلى التحالف إلى أهداف للإرهابيين[2]. وفى الوقت نفسه، أعيد طرح الرؤية المصرية الخاصة بضرورة عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب[3] تحت مظلة الأمم المتحدة فى نيويورك أو جنيف، على أن يصدر قرارات ملزمة لجميع الدول، ولا يستثنى منها أى مجموعة من الدول، وأن تضع تعريفًا متكاملًا للإرهاب، وتمنع تمويل أو مساعدة الإرهابيين أو تقديم الملاذ الآمن لهم أو منحهم حق اللجوء السياسى.

وفى الوقت نفسه، ارتكزت السياسة المصرية على ضرورة الفصل بدقة بين جريمة قتل هذا العدد الهائل من الأبرياء الذين لا ذنب لهم فيما حدث واعتبرته جريمة إرهابية مدانة بكل المقاييس، وبين السياسة الأمريكية المعادية للحقوق والمصالح العربية والإسلامية، وسياسة الكيل بمكيالين التى تتبعها الولايات المتحدة إزاء الصراع العربى الإسرائيلى[4]. وواقع الأمر أن الموقف المصرى لم يكن موضع قبول من الولايات المتحدة.

وبعد اتصالات مكثفة، وفى ظل حملة صحفية أمريكية ضد مصر وضغوط الولايات المتحدة وتهديداتها بتصنيف كل من لا يقف إلى جانبها فى حربها ضد الإرهاب بأنه ضمن المعسكر الآخر

---

(١) المرجع السابق.

(٢) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٨.

(٣) من المعروف أن مصر كانت أول من دعا إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب برعاية الأمم المتحدة؛ لمناقشة موضوع الإرهاب وتحديد آليات مواجهته فى منتصف الثمانينيات، ولكن الرؤية المصرية الخاصة بعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب ظلت تواجه اعتراضات أوروبية وأمريكية منذ طرحها للمرة الأولى عام ١٩٨٦، وذلك لعديد من الأسباب: من بينها خوف تلك الدول من أن يتحول المؤتمر إلى ساحة إدانة للإسرائيليين، واعتبار ما تقوم به ضد الشعب الفلسطينى أعمالًا إرهابية، فضلًا عن الخشية من أن يضفى المؤتمر حال عقده قدرًا من الشرعية الدولية على ما تقوم به المقاومة الفلسطينية من أعمال فدائية، الأمر الذى لا يصب فى مصلحة إسرائيل.

(٤) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، المرجع السابق.

وعليه تحمل نتائج ذلك، ومن هنا أخذت الدبلوماسية المصرية تعيد تصميم موقفها من الحرب الأمريكية وجهودها من أجل تشكيل تحالف دولى ضد «الإرهاب» .

وتمثلت نقطة التحول فيما اعتبر الحصول على أدلة قوية وصحيحة من الإدارة الأمريكية بشأن تورط تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن فى هجمات ١١ سبتمبر، ولكن دون الإعلان عنها رسميًا[١]. ولذلك فقد عبر الرئيس مبارك عن تأييده للجهود الأمريكية فى حديث مع تليفزيون «سى بى إس» فى ٢٥ سبتمبر، حيث قال : «إننا بالتأكيد سنؤيد هذه الجهود، فالولايات المتحدة لن تقدم على ذلك أبدًا ما لم تكن على يقين بأن بن لادن وراء ما حدث، وعاد وأكد هذا الموقف فى العديد من المناسبات بعد بدء العمليات العسكرية فى أفغانستان، ومنها حديثه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى فى ١٠ نوفمبر، والذى جاء فيه: «نحن نساند حق الولايات المتحدة فى الرد على هذه العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها[٢]. ومن المعروف، أن التأييد المصرى للجهود الأمريكية فى أفغانستان لم يتضمن مشاركة عسكرية، كما كان الحال فى التحالف الدولى من أجل تحرير الكويت عام ١٩٩١، وهو ما أكده الرئيس مبارك فى حديثه بمقر قيادة الجيش الثانى الميدانى فى ٤ أكتوبر بقوله : «إن جيش مصر للدفاع عن أرضها فقط، وأن مصر لن ترسل قوات إلى أى مكان فى العالم، وبالطبع لم يكن يعنى ذلك رفضًا لفكرة المشاركة فى التحالف ضد الإرهاب ذاتها، بل ابتعادًا عن جانبها العسكرى وحسب، والانخراط فى الجوانب الأخرى لا سيما السياسية والإعلامية والأمنية والمعلوماتية. وتضمنت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية لدعم الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب فى أعقاب ١١ سبتمبر، مواصلة إعطاء أولوية قصوى لحماية المواطنين والمنشآت الأمريكية فى مصر. ومنذ تلك الهجمات جرى تعزيز الأمن للقوات الأمريكية التى تمر من قناة السويس، وتطبيق توجهات سلامة الطيران، والموافقة على المشاركة فى النظام الاختيارى المتقدمة لمعلومات سلامة المسافرين، ومنح تراخيص بتحليق الطيران والمرور فى القناة[٣]. ويعد مجال تبادل المعلومات أكثر مجالات التعاون فى إطار التحالف الدولى وأكثرها

---

(١) من خلال رصد المواقف الرسمية للدول العربية، اتضح أن هذه الدول باستثناء الأردن قد رفضت الانضمام إلى هذا التحالف بمعنى محدد، وهو المشاركة بصفة عملية فى تحالف من هذا النوع، ولكنها أكدت فى الوقت نفسه تضامنها مع الولايات المتحدة فى مكافحتها للإرهاب، فقد أكد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية على هذا الموقف العربى الرسمى من التحالف الدولى ضد الإرهاب فى غير مناسبة، ففى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠١ نشرت تصريحات له مفادها أن الدول العربية لن تشارك فى عمل عسكرى بقيادة الولايات المتحدة. الخليج ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠١.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠٩ .

(٣) محمود المراغى، سفر الموت من أفغانستان إلى العراق... وثائق الخارجية الأمريكية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص ٢٠٠ .

أهمية، وذلك نظرًا لخبرة مصر فى هذا الصدد، والتى أمدت الجانب الأمريكى بمعلومات مهمة عن قيادات التنظيمات الأصولية وأساليب عملهم[1]. وفى ٧/ ١٠/ ٢٠٠١، بدأت الولايات المتحدة أولى مراحل الحرب ضد أفغانستان ما تطلق عليه «الحرب ضد الإرهاب»، «الحرب للدفاع عن الحضارة الغربية»، «حرب الخير ضد الشر» و « من ليس معنا فهو ضدنا» أى مع الإرهاب «ولهذه الشعارات دلالتها الخاصة، فهى أولًا : تهدف إلى إضفاء الشرعية على التحرك الأمريكى والتأكيد للرأى العام الأمريكى والعالمى على وجود دوافع أخلاقية نبيلة تبرر خوض غمارها[2]. وثانيًا: تعتبر تحولًا جذريًا فى فلسفة إدارة الأزمات بطرح فرضية لا تحتمل الجدال «من ليس معنا فهو ضدنا».ومن ثم، أجبرت جميع الدول خاصة الدول العربية والإسلامية على اختيار بديل واحد وإلا تعرضت لجزء من الحملة ضد الإرهاب[3] . كما انصاع لهذا المبدأ بعض الدول الكبرى مثل روسيا والصين والهند، إضافة إلى جميع الدول الآسيوية .

وقد أعلنت هذه الدول تأييدها للحملة الأمريكية ضد الإرهاب[4]. لا سيما وأن هناك اتفاق مصالح ـ ولو بدون تنسيق مباشر ـ بين واشنطن وموسكو وبكين ونيودلهى، وبعض الدول الآسيوية الأخرى، بخصوص مخاطر الإسلام السياسى ـ الأصولية الإسلامية، والتى تعتبر العدو القادم لكل الأطراف . لذلك سارعت هذه الدول إلى تأييد الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، بل ومحاولة الاستفادة منها للتخلص من مشاكل داخلية فى الشيشان، وضد التجمعات الإسلامية فى غرب الصين وفى كشمير، وضد الجماعات الإسلامية الأصولية فى جمهوريات آسيا الوسطى... إلخ.

(١) أدت هجمات سبتمبر إلى قدر من المكاسب السياسية للموقف المصرى المناهض للتنظيمات الأصولية العنيفة، فمن ناحية عززت هجمات ١١ سبتمبر الموقف المصرى الرابط بين ظاهرة الإرهاب الدولى، وقيام بعض الدول بتوفير المجال الآمن لكثير من الأصوليين وتنظيماتهم، وبما ساعدهم على الاستمرار فى عملياتهم ضد الحكومات والمجتمعات على السواء، وعلى عكس الرفض الذى نالته مطالب مصر قبل هجمات ١١ سبتمبر بشأن تسلم بعض المحكوم عليهم قضائيًا، أو عدم منح اللجوء السياسى لهم فى الكثير من الدول، لا سيما الأوروبية مواقفها من هذه المطالب المصرية، فقد بدأت العديد من الدول فى تعقب هؤلاء المطلوبين وتصفية أنشطتهم، وسن القوانين التى تجرم أفعالهم، فبالنسبة لبريطانيا، بدأت مراجعة شاملة لنظام اللجوء والهجرة لحرمان المشتبه فى ارتباطهم بالإرهاب من حق اللجوء السياسى. ومن نافلة القول أن هذه السياسات والإجراءات الدولية تمثل جزءًا مما كانت تطالب به مصر، وهو ما تجلى فى تصريح ذى دلالة لوزير الخارجية المصرى قال فيه: إن أمريكا انضمت إلينا فى حربنا ضد الإرهاب.

(٢) عبد المنعم سعيد كاطو، دروس ونتائج من حرب أفغانستان وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة الدفاع، العدد ١٨٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢، ص ٤٥ .

(٣) المرجع السابق.

(٤) إيمانويل تود، بعد الإمبراطورية، عرض وتقديم : ليلى حافظ، جريدة الأهرام، القاهرة ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٢، ص٣٦ .

المبحث الثالث

أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان [1]

كانت التحركات العسكرية الأمريكية الضخمة في أرجاء العالم كافة بعد أحداث ١١ سبتمبر؛ هي بالطبع الاستجابة الطبيعية والمتوقعة من جانب الدولة العظمى، التي تعرض أمنها القومي لاختبار جاء مع الهجمات القاتلة على رمزي قوتها الاقتصادية والعسكرية، ولكن ظلت هناك العديد من المفارقات الجوهرية التي تثير دهشة العالم أجمع سواء كانت شعوبًا أم أنظمة سياسية. وتمثلت المفارقة الأولى في تمحور أهداف الحملة الأمريكية ضد الإرهاب حول هدف واحد، وهو القضاء على شخص واحد ممثلًا في شخص أسامة بن لادن. أما المفارقة الثانية، فهي تصميم دولة عظمى تتربع على مقعد الهيمنة على إنزال القصاص ضد أفقر دولة في العالم وأكثرها تخلفًا أفغانستان. وهي الدولة التي دمرتها الحروب المتكررة المستمرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، فليس بها

---

(١) «يمكن لأمريكا أن تقود أي حرب، ويمكن أن تكسب أي حرب بالفعل، لكنها لا تستطيع إدارة الحرب ما بعد الحرب».

عبارة للمستشار الألماني الأسبق السيد شرودر. وهذا ما حدث بالفعل في أفغانستان، حيث احتلت أمريكا أفغانستان استنادًا إلى ثلاث ذرائع: إعادة الاستقرار في أفغانستان، والقضاء على إنتاج المخدرات، ومكافحة الإرهاب والتطرف. فما الواقع اليوم بعد سبع سنوات من الوجود الأمريكي؟ أفغانستان تعاني حالة من عدم الاستقرار وزعزعة الأمن تشمل أنحاء البلاد وامتدت لتشمل جزءًا من باكستان أيضًا، ازدادت نسبة إنتاج وتصدير المخدرات في أفغانستان عشرة أضعاف منذ احتلال أفغانستان، وكل ذلك يتم تحت مرأى ومسمع قوات الاحتلال التي تعبث دومًا بأمن واستقرار أفغانستان. إذن سياسة بوش باءت بالفشل، وحتى الحكومة التي نصبها الرئيس بوش غير قادرة على السيطرة، فهي تواجه صراعات عنيفة وعمليات قتل وتفجيرات يومية لا تخفى على أحد، لدرجة تجعل البعض يرى أن الرئيس الأفغاني «حامد كرزاي» رئيسًا لبلدية كابل، وليس رئيسًا لجمهورية أفغانستان قاطبة.

إذن ليس من قبل المصادفة أن تعود «طالبان» إلى قوة قاهرة مرة أخرى بتنسيق أمني خفي مع المخابرات الأمريكية والبريطانية، وكما أسلفنا أن الولايات المتحدة ما زالت تتابع مشروع الفوضى الخلاقة في إدارة الأزمات بالمنطقة لإبقاء المنطقة في حالة من عدم الاستقرار الدائم واستخدام هذه الورقة في الوقت المناسب ضد حلفائها الجدد في أفغانستان، والأهم من كل ذلك تبرير حضور القوات الأمريكية ولفترات غير محددة بذريعة محاربة الإرهاب والإرهابيين.

أى أهداف إستراتيجية، وليس بها بنية تحتية تمتلكها، ولا توجد حكومة فعلية، كما أنها غير معترف بها، حيث لم تعترف بها إلا ثلاث دول فقط، باكستان والسعودية والإمارات المتحدة العربية، ولهذا فإن هذه المفارقات فى جوهرها تمثل صورة لا يقبلها عقل ولا منطق .

إن الباحث يجد أن الحملة العسكرية الأمريكية، ومعها ذيولها من الغرب فى أفغانستان كانت لها أهداف تتجاوز مجرد القضاء على طالبان والقاعدة . ويجد أن هناك أهدافًا خفية وغير معلنة للحملة الأمريكية ضد الإرهاب، ويكتشف أن ملف الحرب على أفغانستان كان معدًّا سلفًا، وأن هجمات ١١ سبتمبر كانت سببًا تتكئ عليه الولايات المتحدة لتنفيذ «سيناريو» وضعته بالتفاصيل والتواريخ لتغيير الوضع فى أفغانستان قبل شهرين[١]. ويمكن القول بأن الحرب الأمريكية فى أفغانستان، إنما حركها وارتبط بها قضية المتغيرات والتوازنات الدولية، التى استجدت على الساحة الآسيوية وتأثيراتها العالمية[٢]. وقد ساهمت هذه المتغيرات والتوازنات فى إعادة تحديد الأهداف والمصالح الأمريكية وأولوياتها فى منطقة وسط آسيا تحديدًا واضحًا، كما أفضت إلى إعادة تفعيل وضع أفغانستان ـ مرة أخرى ـ فى الفكر الجيوبوليتيكى لدى مخططى الإستراتيجية الأمريكية فى أعقاب نهاية الحرب الباردة .

أولًا: الأهداف المعلنة للحرب الأمريكية على أفغانستان

القضاء على الأصولية الإسلامية :

شهد النطاق الجيوإستراتيجى الممتد من شرق آسيا إلى أبواب الاتحاد الأوروبى غربًا خلال التسعينيات، صعودًا كبيرًا ملحوظًا للحد الأصولى الإسلامى الذى هو بطبيعته مناوئ للهيمنة الأمريكية الغربية[٣]. فقد خرجت الأصولية الإسلامية فى هذه المنطقة، وفى أفغانستان تحديدًا، تحت عباءة سياسة الحرب الباردة ـ الأمريكية ـ ضد الاتحاد السوفييتى السابق، وقد تبنت هذه الأصولية الجهاد فى مواجهة الغزو السوفييتى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩، هذا وقد مرت الأصولية الإسلامية فى إطار بلورة دورها بثلاث مراحل على النحو التالى :

(١) السيد هانى، شاهد على حرب أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧ .
(٢) نادية مصطفى، حروب القرن الواحد والعشرين ووضع الأمة الإسلامية «رؤية أولية»، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥١، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣، ص ٨٠ .
(٣) نبيه الأصفهانى، أبعاد التقارب الروسى ـ الأمريكى بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ١٢٠ .

- **المرحلة الأولى**

تشكلت بدايات هذه الظاهرة فى إطار تفاعل متغيرات دولية، وإقليمية - عربية - وإسلامية وداخلية أفغانية، ترتبط بالاحتلال السوفييتى لأفغانستان، وفى ظل هذه المتغيرات الدولية، تم توظيف بيئة الحرب الأفغانية من قبل مختلف الأطراف بداية من الولايات المتحدة التى سعت إلى توظيف الجهاد الأفغانى من أجل استنزاف القوى السوفييتية، وتحويل أفغانستان إلى مستنقع يغرق فيه السوفييت عسكريًا وسياسيًا، ويستنزفون ماديًا ويلطخون إعلاميًا وأخلاقيًا، تمامًا كما حدث مع الأمريكيين أنفسهم فى فيتنام كما سبق الذكر. أما الأنظمة العربية والإسلامية، فقد سعت إلى توظيف هذا التوجه للحصول على مصدر للشرعية الإسلامية بدعمها شعبًا مسلمًا مضطهدًا وإثبات أنها كحكومات أكثر إسلامية من تلك الجماعات التى تنازعها شرعيتها على هذا الأساس الدينى فى بلدانها الأصلية، وأيضًا الخوف من المد الشيوعى صوبها، وما يشكله من خطر على أنظمتها.

ووجدت فى الوقت نفسه فى هذه البيئة فرصة للتخلص من هذه الجماعات، ومن هذا المنطلق بدأت هذه الحكومات فى السماح بحركة تطوع منظمة وفردية من جانب مواطنيها، سواء للقتال أم للدعم فى أفغانستان[1]. أما بالنسبة للجماعات الإسلامية ذاتها فقد تحركت عناصرها نحو ميدان القتال، سواء أكان لمباشرة الجهاد أم كان للهروب من أحكام قضائية ومطاردة السلطات، أو كان لاعتبارات مالية. وقد وجدوا فى هذه البيئة فرصة ومجالًا للتدريب العسكرى والاستعداد لمواجهة حكوماتهم التى يرونها خارجة عن الإسلام، هذا بالإضافة إلى عناصر من المتطوعين من أقليات إسلامية فى بلدان أوروبية آسيوية وأمريكية تحركت أيضًا بنية الجهاد المقدس نحو ميدان القتال[2].

ومعروف أن العرب كانوا موزعين على فصائل المجاهدين الأفغان السبعة لكن أبرزها ثلاثة: فصيل الجمعية الإسلامية بقيادة برهان الدين ربانى، وفصيل الحزب الإسلامى بقيادة قلب الدين حكمتيار، وفصيل الاتحاد الإسلامى بقيادة عبد رب الرسول سياف، وكان الأخيران بلا منازع الخيار المفضل للعرب، فسياف كان عنصرًا جاذبًا بسبب خلفيته السلفية والدعم الذى كان يتلقاه من السعودية حتى يتمكن من ترويج مذهب الوهابية[3]. ولكن نقطة ضعفه الأساسية أنه

---

(١) حامد عبد الماجد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(٢) محمد عبد السلام، الأفغان العرب: صناعة العنف العابر للحدود، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٩٢.

(٣) أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤.

لم يكن الأقوى عسكريًّا على الأرض، خصوصًا إذا ما قورن بقوة الجمعية الإسلامية أو الحزب الإسلامى. أما حكمتيار فكان صاحب شخصية قوية ونفوذ واسع فى ولايات شرق أفغانستان تحديدًا، وقد احتل الحزب الإسلامى بزعامة حكمتيار مكانة مرموقة وحظى بالدعم الأمريكى الباكستانى طيلة فترة الحرب مع السوفييت، فقد توجه معظم الدعم الأمريكى الباكستانى للحزب الإسلامى، حيث كان نصيب حكمتيار من إجمالى المساعدات الأمريكية الباكستانية نصيب الأسد؛ كان يأخذ ٧٠٪ من قيمة المساعدات، والنسبة الباقية توزع على باقى المنظمات، وقد ساعده ذلك بلا شك فى استقطاب كثيرين من العرب الراغبين فى «الجهاد» إلى صفه أيضًا.

كذلك شارك العرب فى القتال إلى جانب الجمعية الإسلامية بقيادة «ربانى»، وبرز منهم الجزائرى أنس الذى صار بمنزلة «اليد اليمنى» للقائد العسكرى أحمد شاه مسعود الذى لقب «أسد بنجشير» نظرًا إلى الانتصارات التى حققها ضد السوفييت فى معقله فى وادى بنجشير(١). ولا يوجد تقدير محدد لأعدادهم، فهناك تقديرات تشير إلى أن عددهم يتراوح بين ٢٠ و٣٠ ألفًا من المتطوعين فى عام ١٩٨٩ وقد تم تقدير مجموعات الإغاثة بحوالى ١٣ ألف متطوع، بينما كانت أعداد المقاتلين تصل إلى ٦ آلاف شخص(٢). وعلى وجه العموم أسفرت خبرة الحرب الأفغانية عن آثار متعددة ترجمت الملامح الهيكلية للوليد الجديد ـ الأصولية الإسلامية الدولية.

- **المرحلة الثانية**

تبدأ هذه المرحلة منذ الانسحاب السوفييتى من أفغانستان وحتى ظهور حركة طالبان، هذا ورغم توافق والتقاء مصالح الأطراف المختلفة فى البداية، إلا أنها افترقت وتنافرت بعد الانسحاب السوفييتى، وأفضى هذا التنافر إلى ترسيخ ظاهرة الأصولية الإسلامية الدولية، حيث لم يعط صانعو القرار فى واشنطن قضية المتطوعين من العرب والمسلمين حقها من الاهتمام فى أثناء وبعد خروج السوفييت من أفغانستان(٣). وفجأة طفئت الأضواء الإعلامية عن المجاهدين وحبس كثير من الدعم المادى والإعلامى عنهم، وأصبح المجاهدون غير الأفغان، ولا سيما العرب، منهم مطاردين ومطلوبين دوليًّا ومن قبل حكوماتهم بتهمة الإرهاب.

---

(١) كميل الطويل، القاعدة وأخواتها... قصة الجهاديين العرب، دار الساقى، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٢٠.

(٢) محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٣) حامد عبد الماجد، المرجع السابق، ص ٣٣.

وقد شهدت بداية تسعينيات القرن العشرين الكثير من الاضطرابات والصراعات التى استندت إلى أسس أيديولوجية إسلامية، وكانت لهزيمة الاتحاد السوفييتى على يد مقاومة تبنت شعارات إسلامية فى أفغانستان تأثيره الواضح؛ لذا يأتى انتشار نمط الجهاد الأفغانى بأشكاله وصوره وأهدافه فى بقاع ومناطق إسلامية كثيرة، منها جمهوريات جنوب آسيا - كالشيشان وداغستان على الأخص، هذا إضافة إلى إقليم تاجورنو - كاراباغ، والبوسنة وكوسوفو، ويدخل فى هذا الإطار أيضًا معظم الحركات الإسلامية الثورية والانفصالية فى دول الجوار الجغرافى لأفغانستان، مثل طاجيكستان وأزبكستان وتركمنستان، فقد تجاوب العديد من الجماعات العرقية القبلية مع أفكار ومنطلقات وعقائد المجاهدين الأفغان، ورأوا فيهم نموذجًا لشعب مسلم حقق الاستقلال وانتصر على إمبراطورية سحقت هويتهم، ومن ثم أخذت تبرز العديد من الجماعات والأحزاب التى تتبنى خط الجهاد[1].

وقد وجد فريق المجاهدين فى هذه البيئة الجهادية فرصة لبلورة دورهم على الساحة الدولية، بما يتفق مع الخبرة التى اكتسبوها والمبادئ التى اعتنقوها، وقد اتجهوا إلى هذه البقع الساخنة، حيث وصلوا إلى كل من الشيشان وداغستان، وكشمير وتاجورنو كاراباغ، وكانت البوسنة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ثم كوسوفو ١٩٩٧ أبرز محطات وصول المجاهدين عبر الحدود[2]. وقد أدى تصاعد الدور الجهادى للمجاهدين عبر الحدود، إضافة إلى تصاعد أعمال العنف فى بعض البلدان العربية، إلى ممارسة كلٍّ من الجزائر ومصر وتونس وبعض الدول الخليجية، بالإضافة إلى بعض العواصم الأوروبية ضغوطًا واسعة النطاق على باكستان لطرد واعتقال عناصر المجاهدين الموجودين على أرضها فى بيشاور، وهذا بخلاف الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة عليها أيضًا متهمة إياها بإيواء إرهابيين. وبدأت باكستان تلتقط فى ذلك الوقت مؤشرات من الإدارة الأمريكية تشير بأن واشنطن قد تلجأ إلى الإعلان رسميًّا عن أن باكستان دولة تؤوى وتدعم الإرهاب؛ مما سيؤثر فى علاقات باكستان الخارجية، وعلى مستقبل الاستثمارات الأجنبية فيها[3].

وإزاء هذا الوضع، قررت حكومة باكستان ترحيل هذه العناصر عن أرضها منذ بداية ١٩٩٣، وقد استشعرت آنذاك تزايد الانعكاسات المرتبطة بوجودهم على الأمن القومى الباكستانى، ومن ثم بدأت تشن حملة اعتقالات فى صفوفهم، بعد أن طلبت منهم العودة إلى بلدانهم طوعًا

(١) معتز سلامة، انعكاسات الصراع الأفغانى على دول الجوار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧.
(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.
(٣) مرجع سابق، ص ٢٨٩.

أو الخروج من باكستان لأية جهة يريدونها[1]. وعلى الرغم من الاتفاقيات الأمنية التى عقدتها حكومة ربانى مع حكومات عربية وإسلامية لرصد أنشطة هذه العناصر أو اعتقالهم، لم تفلح حكومة أفغانستان فى تقليم أظافر المجاهدين، وظلت هذه العناصر موجودة فى أفغانستان موزعة فى مشاركتها العسكرية وولائها السياسى على الفرقاء المتناحرين على السلطة فى أفغانستان .

• **المرحلة الثالثة**

تبدأ هذه المرحلة منذ بداية ظهور حركة طالبان حتى الآن، وقد نجحت حركة طالبان فى استقطاب آلاف الراديكاليين الأجانب، المجاهدين غير الأفغان الذين انخرطوا فى حرب الفصائل الأفغانية، وقد حدث نزوح جماعى لهذه العناصر إلى المناطق التى سيطرت عليها حركة طالبان، وشملت عملية النزوح كل الأسماء البارزة فى تنظيمى الجماعة، والجهاد المصرى، مثل محمد مكاوى، وأيمن الظواهرى، وقد منحت الحركة أيضًا حق اللجوء للكثير من حركات المعارضة الإسلامية وقادتها التابعين لجمهوريات وسط آسيا، ودول أخرى، وسمحت لهم بالعمل ضد الأنظمة التقليدية فى دولهم أو فى سبيل قضيتهم انطلاقًا من أفغانستان، ومن ثم أصبح الإسلام الأصولى الذى تمثله طالبان بمثابة عربة أيديولوجية للمعارضة تحاول من خلاله تعبئة الجماهير فى دولها[2].

وكانت أهم الحركات والمنظمات الإسلامية التى استقطبتها حركة طالبان هى منظمة القاعدة، وقد أصرت الحركة على إيوائه هو وأنصاره ١٥٠٠ عربى عقب عودته من السودان عام ١٩٩٦، وتمتعت قياداتها لفترة من الزمن بملاذ آمن تحت مظلة نظام طالبان البدائى والأصولى فى أفغانستان[3]. «وإن كان رد الجميل فى النهاية قد كلف طالبان دولتها»، هذا بالإضافة إلى كل من حركة المجاهدين فى كشمير والحركة الإسلامية الانفصالية لفدائيى ويغور فى إقليم كينجيانج الصينى ذى الأغلبية المسلمة، والحركة الإسلامية لأزبكستان، وحركات المعارضة الإسلامية الأخرى لجمهوريات آسيا الوسطى، وهناك أيضًا المجموعات الإيرانية السنية المعارضة للنظام الشيعى فى طهران، وأخيرًا كان اعترافها بحكومة الجمهورية الانفصالية الشيشانية، ودعمها للمناضلين واللاجئين الشيشانيين .

---

(١) محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦ .

(٢) عيسى السيد عيسى، المرجع السابق، ص ٢٩١ .

(٣) زبينغنيو بريجينسكى، «الاختيار» السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبى، دار الكتاب العربى، ٢٠٠٤، بيروت، ص ٥٨ .

وهكذا أصبحت أفغانستان فى ظل حكم طالبان قاعدة ذات خلفية مثالية لمختلف الجماعات الأصولية، وكانت تعمل من خلالها وانطلاقًا من الأراضى الأفغانية، ووصلت قيادات هذه الجماعات، لا سيما «أسامة بن لادن» و«د.أيمن الظواهرى»، إلى اقتناع بعدم جدوى العمليات ضد الحكومات والأنظمة التقليدية داخل البلاد العربية والإسلامية وجدوى توجيهه ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية[1].

وفى إطار العمل لهذا التحول، تم الإعلان عن الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين The world Islamic front for jihad against the jews and crusaders فى ٢٣ فبراير ١٩٩٨ [2]، وكان نص إعلان الجبهة يتضمن أن من واجب كل مسلم قتل الأمريكيين وحلفائهم، عسكريين كانوا أم مدنيين فى كل زمان ومكان[3]. كما حددت الجبهة أهدافها على المستوى التنظيمى فى إطار هذا الإعلان فى عدد من الأبعاد ذات الخطورة، والتى تنحصر فيما يلى:

- تحطيم إسرائيل، وإبعاد الكفار ـ الولايات المتحدة وبريطانيا ـ من منطقة الشرق الأوسط.
- تأسيس قوة إسلامية مركزية إقليمية عالمية جديدة ضد أولئك الذين يتخذون وجهة نظر جذرية متشددة تجاه الإسلام والمسلمين فى كل مكان .
- إسقاط الحكومات العلمانية الموالية للغرب فى الدول العربية والإسلامية واستبدال أنظمة إسلامية أصولية بها .
- السعى إلى الحصول على أحدث الأسلحة سواء أكانت تقليدية أم غير تقليدية – أسلحة الدمار الشامل ـ وذلك لإحداث خلل إستراتيجى عالمى لصالح وزنهم السياسى والعسكرى فى مواجهة القوى المعادية[4].

وكمنظمة عالمية حقًا، دأبت القاعدة أو الجبهة الإسلامية المتحدة فى إطار تحقيقها لأهدافها، ويبدو من هذا التنظيم الذى ترتكز عليه القاعدة أنها مثل المؤسسات والشركات العابرة للقارات، فكلاهما منتج ومستفيد من العولمة، كما أنه أصبح يمثل ما اصطلح على تسميته فى العلاقات الدولية بـ « فاعل غير حكومى» Non State actor يتمتع بقدرات تنظيمية ومالية كبيرة، ولديه

---

(١) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣ .
(٢) السيد هانى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨ .
(٣) أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩ .
(4) Gaffney, Vadm. P:and (other) «Combating Terrorism In Globalized world» first Printing. National war college, National Defense University, washing ton, DC, November, 2002. p.17.

توجهات عالمية، ومن ناحية أخرى، فقد استغل هذا التنظيم ثمار العولمة والثورة المعلوماتية أفضل استغلال، بما فى ذلك اكتساب مهارات بالغة التفوق فى تكنولوجيا الأقمار الصناعية، وتكنولوجيا الاتصال والمراقبة والتصنت والتسلح[١]. وأسعف ذلك التوجه أنها تضم بين أعضائها مهندسين وعلماء ومخترعين، درسوا فى أبرز معاهد الغرب، واستطاعوا أن يكتسبوا مهارات بالغة التفوق فى التكنولوجيا، والبحث العلمى، وعلوم الحاسب الآلى[٢].

وقد ساعدها ذلك على تسهيل تنفيذ جدول أعمالها السياسى والعسكرى، والذى لم يعد محددًا بشكل جغرافى ضمن منطقة معينة، وهكذا وفرت القاعدة الإلهام النبوى والقاعدة الأيديولوجية ووسائل جمع الأموال من أجل بند المجموعات الناشئة فى المناطق العديدة والتدريب العملى الأساسى والتخطيط الإستراتيجى الواسع للأفرع الإرهابية المختلفة والمتحمسة لضرب الشيطان الأكبر[٣]. وقد تزامن بلورة الدور الدولى للأصولية الإسلامية ممثلة فى القاعدة مع نجاح العمليات الإسلامية ضد الكيان الصهيونى خاصة حزب الله فى لبنان وحماس فى المناطق الفلسطينية المحتلة[٤].

هذا، بالإضافة إلى تزايد قوة وخطورة الجماعات الإسلامية الأصولية الأخرى فى مناطق مختلفة من العالم ضد المصالح الأمريكية، وأدى ذلك إلى بروز مشهد يمكن أن يستشف منه وفقًا للإدراك الأمريكى، أن نظرية صدام الحضارات باتت فى طريقها إلى التطبيق الواقعى، لا سيما بين الحضارة الغربية فى جانب والحضارة الإسلامية فى جانب آخر[٥]. كما يرى هنتنجتون، أن الإسلام هو الخطر والعدو الأكبر فى حالة ارتباطه مع الكونفوشيوسية باعتبارهما كيانين لهما عمق هائل وقدرة على التحدى، وأنه يجب صرف النظر عن خطر الكونفوشيوسية إلى وقت آخر والتركيز الآن على الإسلام[٦]. ومن هذا المنطلق، أصبحت الأصولية الإسلامية من منظور أمريكى هى حركة ثورية عدوانية معادية للمجتمعات الغربية المسيحية العلمانية، وأن استمرارها ككيان موحد يلتمس تفريغ محتوى الهيمنة الأمريكية من مضمونه.

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٥ .
(٢) السيد يس، حول المائدة المستديرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢ ص ١٦٣ .
(٣) زبينغيو بريجينسكى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩ .
(٤) إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٥٠ .
(٥) حامد عبد الماجد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧ .
(٦) إبراهيم نافع، المرجع السابق، ص ٥٢ .

لذلك، فإن الخطر الأحمر الذى ساد فى الأوساط السياسية والعسكرية والثقافية الأمريكية فى فترة الحرب الباردة كإشارة إلى الاتحاد السوفييتى السابق قد استبدل به الخطر الأخضر Green Peril الذى تمثله الأصولية الإسلامية[1]، ومن الناحية الفكرية، فإنه لتغذية هذه الحملة وتوفير الإطار الفكرى لها تكاثرت أخيرًا مراكز البحوث والدراسات التى يقتصر عملها على دراسة الخطر الإسلامى وكيفية مواجهته[2].

وفى تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية فى إبريل ٢٠٠١ عن أشكال الإرهاب الدولى، تم التركيز على استهداف نظام حركة طالبان فى أفغانستان لدعمه بن لادن وتنظيم القاعدة. هذا بالإضافة إلى وثيقة أخرى صادرة عن المجلس القومى للمخابرات عام ٢٠٠٠ بعنوان «الاتجاهات الكونية حتى عام ٢٠١٥»، وقد حذرت هذه الوثيقة بدورها من الإرهاب وتصاعد أشكاله وأنواعه، واستهدفت فى ذلك تنظيم القاعدة وحركة طالبان فى أفغانستان[3].

وكل ذلك يشير إلى تبنى واشنطن إستراتيجية عسكرية دبلوماسية لصياغة تحالفات جديدة صلبة ضد الأصولية الإسلامية، وتتراوح هذه التحالفات ما بين تطوير سياسات الاحتواء وصياغة مذاهب جديدة للقضاء على الأصولية الإسلامية، وذلك للحفاظ على هيبة الولايات المتحدة وهيمنتها الدولية. وعلى ذلك، كانت ترتيبات احتواء بل والقضاء على الأصولية الإسلامية جارية، وخطط الحرب كانت معدة سلفًا حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١[4].

ثانيًا: الأهداف غير المعلنة للحرب الأمريكية على الإرهاب

وضعت الولايات المتحدة من تحت عباءة الهدف المعلن للحرب على الإرهاب فكرًا إستراتيجيًّا جديدًا - غير مُعْلَنٍ - بهدف رسم خريطة سياسية لتحقيق الكثير من الأهداف الأخرى غير المعلنة ذات الأهمية، وأهم هذه الأهداف :

(أ) **احتواء التحديات الروسية:** ساد اعتقاد لدى الغرب بعد انتهاء الحرب الباردة، مفاده أن روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى على يد الأفغان، لم تعد تمثل تهديدًا ضد أوروبا أو المصالح

(1) Haddar, Leon. T: «The Green peril,:Creating The Islamic fundamentalist Threat»Policy analysis, No. 177. The CatoInstitute, washington, DC. Augyst 27, 1992, p.2.

(٢) إبراهيم نافع، المرجع السابق، ص ٤٧ .

(٣) صبرى طه العشرى، ماذا وراء الحملة الأمريكية ؟ مرجع سبق ذكره، ص ٦٢ .

(٤) المرجع السابق.

الأمريكية، ولكن يبدو أن هذا الاعتقاد كان مبنيًّا على إرهاصات خاطئة، وأصبحت روسيا مصدرًا للكثير من التحديات والأخطار للولايات المتحدة والناتو على الأقل خلال العشر سنوات القادمة (١).

من المعلوم أن روسيا ما زالت لها دور عالمى وإقليمى مهم، ولكن هذا الدور لا يمكن أن يشكل امتدادًا للإمبراطورية السوفييتية، ومن هنا تحاول روسيا جاهدة استعادة دورها ولو بجزء بسيط من مجدها الغابر عبر سعيها إلى عالم متعدد الأقطاب ـ خصوصًا بعد تولى الرئيس فلاديمير بوتين، حيث تجلت طموحاته غير المعلنة حول استعادة مكانة روسيا الإقليمية والدولية، كما تجلى رفضه الواضح لانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمى ومباشرة الهيمنة. ولهذا سعى بوتين عبر سياساته الداخلية والخارجية إلى استعادة بعض الجوانب التى تمتع بها الاتحاد السوفييتى فى السابق، مثل وجود مجتمع مستقر وسلطة مركزية، والوصول إلى منزلة القوة العظمى(٢).

ومن ناحية أخرى، كان هناك سعى روسى دءوب لترسيخ فهم إستراتيجى أقرب مع شركائها الإقليميين فى آسيا، لا سيما الصين والهند وإيران، فعلى المستوى الصينى تشكل مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين حوالى ٧٠٪ من مشتريات الصين من الأسلحة(٣)؛ وقد قدرت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٧ بحوالى ٦ بلايين دولار ووصلت إلى ٩ ,٨ بليون دولار عام ١٩٩٩، هذا بالإضافة إلى اتفاق كليهما على إمكانية التعاون فى نظام تطوير للدفاع الصاروخى Missile Defence system، وقد تمت مناقشة هذه الفكرة فى أثناء زيارة قام بها وزير الدفاع الصينى «تشى هاويتان» إلى موسكو فى يناير ٢٠٠٠، كما تجلت وتجددت الفكرة وتبلورت فى أثناء زيارة أخرى قام بها نائب رئيس الوزراء الروسى «إليا كليب زنوف» إلى بكين فى فبراير من العام نفسه(٤). أما على المستوى الهندى، فتلعب أيضًا المبيعات العسكرية دورًا بالغ الأهمية فى تعزيز روابط الشراكة الروسية الهندسية، فحوالى ٦٠٪ من أجهزة وأسلحة الجيش الهندى روسية الصنع أو المصدر، هذا وقد شهدت العلاقات بين البلدين زخمًا قويًّا لا سيما بعد زيارة الرئيس الروسى إلى الهند فى ٥ من أكتوبر ٢٠٠٠، وقد توجت هذه الزيارة بالتوقيع على عدة عقود بشأن زيادة مبيعات الأسلحة الروسية للهند فيما سمى بـ «صفقة القرن»؛ إذ بلغت

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٠.
(٢) محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ٧٤، ٧٥.
(٣) أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى فى آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٧، ص ١٢١.
(٤) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

قيمة هذه الصفقة ٣١ مليار دولار فى غضون عشرة أعوام، هذا بالإضافة إلى توقيع إعلان الشراكة الإستراتيجية، والاتفاقيات الأخرى ذات الأهمية بين البلدين فى المجالات كافة[١].

وعلى المستوى الإيرانى، فتلعب أيضًا المبيعات العسكرية دورًا بالغ الأهمية فى تعزيز روابط الشراكة الروسية الإيرانية، حيث أعلن الأدميرال على شمخانى وزير الدفاع الإيرانى عن أن إيران سوف تحصل على أسلحة قيمتها ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون دولار سنويًا فى إطار تعزيز التعاون العسكرى والجيوسياسى بين البلدين، ويجب ملاحظة أن شمخانى قد شكر لروسيا تخليها عن مذكرة «تشيرنوميردين» التى كانت موسكو قد تعهدت بموجبها للولايات المتحدة الامتناع عن بيع أسلحة إلى إيران، ويبدو أن مذكرة تفاهم جديدة (غير مكتوبة) قد تم الاتفاق عليها، فإيران فى حاجة إلى الأسلحة وروسيا فى حاجة إلى الأموال لدعم اقتصادها المنهك، كما أن لكل من إيران وروسيا مصلحة فى بقاء الولايات المتحدة خارج المنطقة أو تلقينها درسًا فى جبال أفغانستان الوعرة، كذلك طلبت إيران شراء صواريخ حديثة من طراز «ياخونت» و «إسكندر»، الأمر الذى اعترضت عليه الولايات المتحدة وعدد من دول الخليج، ولم يكن من المستغرب على الإطلاق أن يوقع الأدميرال شمخانى مع نظيره وزير الدفاع الروسى اتفاقًا للتعاون العسكرى مع موسكو يقضى بتسليم إيران أول مفاعل نووى فى ديسمبر ٢٠٠١[٢]. وتدرك واشنطن أن التقارب الروسى الآسيوى يشكل تهديدًا خطيرًا لأمنها القومى، من منطلق أن هذا التقارب يؤدى إلى ما يلى :

١- إحداث تغييرات جذرية فى موازين القوة العسكرية فى المنطقة؛ مما سيحقق المسعى الصينى والهندى فى الوصول إلى منزلة القوى العظمى من خلال امتلاك طُرُز الأسلحة الحديثة .

٢- تساهم مبيعات الأسلحة الروسية إلى هـذه الدول فى تنشيط الاقتصاد الروسى، لا سيما أن الإنتاج الصناعى العسكرى يمثل ٨٠٪ من واردات الخزانة الروسية[٣]. وتعكس هـذه المخاوف الأمريكية من احتمال عودة القوة والهيمنة السوفييتية فى الثوب الروسى.

٣- أصبح مستقبل آسيا يتوقف على التفاعل الإستراتيجى لبعض الدول، وتشكل كل من روسيا والصين والهند محور هذا التفاعل هذا بالإضافة إلى العمل معًا على إيجاد عالم

(١) محمد عزت محمد على، التعاون العسكرى الروسى - الهندى : الأبعاد والدوافع، مجلة الدفاع، العدد ١٨٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مارس ٢٠٠٢، ص ٣٨ .
(٢) أسامة مخيمر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣ .
(٣) محمد عزت على، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧ .

متعدد الأقطاب؛ ولذا باتت أمريكا تنظر إلى الشراكة الروسية مع كل من الصين[١] والهند وإيران من قبل الدوائر السياسية والإستراتيجية الأمريكية على أنها مخطط للحرب الباردة القادمة The new cold war . وهذا الأمر هو الذى سيشكل تهديدًا خطيرًا يمكن أن يؤثر على حياة كل شخص فى الولايات المتحدة على نحو واضح وخطير[٢]؛ لذا تعتبر هذه المستجدات التى أصبحت تمثلها روسيا - داخليًا وخارجيًا - من المتغيرات الحرجة فى الإستراتيجية العسكرية الأمريكية .

(ب) **تحجيم القوة الصينية المتنامية :** على الرغم من أن روسيا والصين والهند لدى كل واحدة منها برامج طموحة لتحقيق السيطرة إقليميًا ودوليًا، وكل واحدة من هذه القوى تستند فى سبيل تحقيق هذا الطموح على حجمها ـ السكانى والمساحى ـ وتاريخها، إضافة إلى الإمكانات الاقتصادية والعسكرية التى تمتلكها كل منها، إلا أن الصين هى وحدها التى تمتلك الإمكانية والقوة لتحقيق طموحها على المدى القريب والبعيد[٣]، وقد اعتمدت القيادة الصينية فى سبيل تحقيق أهدافها الطموحة على عدة عوامل رئيسية، تضافرت جميعها لظهور الصين كقوة عالمية صاعدة، وأهم هذه العوامل هى:

النمو الاقتصادى : يعتبر الاقتصاد هو العربة التى خلقت للصين الفرصة لكى تبرز وتقترب من منزلة القوة العظمى، اعتمادًا على أدائها الاقتصادى المتفوق، وقد استطاعت الصين أن تحقق نموًا اقتصاديًا رائعًا، وتنتقل من إحدى الدول الأقل تطورًا فى العالم خلال السبعينيات إلى واحدة من كبرى الاقتصاديات فى العالم منذ أواخر التسعينيات .

ولفتت تجربة الصين التنموية الأنظار؛ نتيجة ما حققته من معدلات للنمو منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين، فاقت كل التوقعات، ومن هذا المنطلق ظهر العديد من التساؤلات حول المقومات الأساسية لهذا النمو، والتوقعات بصعود الصين قريبًا إلى مصاف الدول العظمى[٤]. وقد أصبحت الصين تشغل المكانة الثالثة من حيث القدرة النووية، والمرتبة

---

(١) تقوم الإستراتيجية الأمريكية فى آسيا على سياسة «توازن القوى»، ومنع حدوث تقارب بين القوى الآسيوية الأربع الكبرى روسيا، الصين، الهند، اليابان، فهى تسعى حاليًا لإيجاد تعاون بين الهند واليابان بهدف احتواء الصين وعدم تقارب الأخيرة مع كلتيهما.

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٦ .

(3) Garneilt, sherman, W. and other, (editors) National Defiense University washington, DC.1999, p.210.

(٤) هدى ميتكيس، الصعود الصينى التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧، ص ٧٤ .

نفسها من حيث مستوى حجم الناتج القومى، ناهيك عن القوة الديموجرافية التى تتمتع بها الصين[1]، لقد توجهت الصين للانفتاح على العالم الخارجى، رافعة شعار «ليخدم ما هو عالمى كل ما هو صينى»، وفى حالة استمرار تنامى معدل النمو الاقتصادى على ما هو عليه الآن، يمكن للصين أن تتحول فى النصف الأول من القرن الواحد والعشرين إلى أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم، فى هذه الحالة ستحتل الصين مكانة الولايات المتحدة، وسيكون القرن الواحد والعشرين قرنًا صينيًا بالأساس[2].

الصعود العسكرى للصين : تدفق هذا النمو الاقتصادى الهائل إلى الميزانية الدفاعية للصين، ليصل الإنفاق العسكرى للصين إلى ١٧,٦٪ من إجمالى الإنفاق العام للصين، ويكافئ هذا الإنفاق ٣٠ بليون دولار سنويًا (وفقًا لإحصائيات مارس ٢٠٠٢)، وقد أتاح زيادة دولارات الإنفاق العسكرى للجيش الصينى الفرصة لتوسيع وتطهير ترساناته العسكرية (بسرعة) بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية الحديثة جدًا. وأيضًا للصين علاقات تعاون على المستوى العسكرى فى دول كثيرة، منها روسيا، حيث قامت بشراء صواريخ روسية مماثلة لصواريخ باتريوت الأمريكية ومقاتلات، وتأتى حوالى ٧٠٪ من مشتريات الصين الخارجية من الأسلحة من روسيا. وتتعاون الصين مع إيران وباكستان بهدف تدعيم قواتها الجوية وتدريب طياريها، وعلى الصعيد ذاته سعت الصين لتطوير أسطولها البحرى، فأضافت إليه سفنًا عسكرية ومدمرات وحاملات للطائرات.

ويميل العديد من المحللين الغربيين إلى اعتبار الصين مصدرًا خطرًا محتملًا على الاستقرار العالمى والإقليمى؛ لأن قوتها الاقتصادية - فى نظرهم - سوف تؤدى إلى الرغبة فى الهيمنة بما يتلاءم مع الوضعية الجديدة للدولة الصاعدة، ولعل أهم ما تتخوف منه الولايات المتحدة هو رغبة الصين المعلنة فى أن تكون طرفًا فى نظام متعدد الأقطاب، ورفضها للنظام العالمى الأحادى القطب فى وضعه الحالى؛ مما يهدد مكانتها المحورية الحالية، بينما لا يشكل صعود الصين خطرًا على الاستقرار العالمى فى ظل نظام متعدد الأقطاب[3].

---

(١) هدى ميتكيس، الصين والشرق الأوسط، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، هدى ميتكس (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص، ٣ .

(٢) هدى ميتكيس، الصعود الصينى التجليات والمحاذير، المرجع السابق .

(٣) هدى ميتكيس، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧ .

(جـ) **تطويق إيران واحتواء نفوذها:** منذ أن صعَّدت الولايات المتحدة من عدائها لإيران الإسلامية، وتحولت من سياسة «الاحتواء المزدوج»[1] ضد العراق وإيران إلى سياسة المواجهة المباشرة، ومعظم السياسات الأمريكية تؤول فى أغلب الأحيان لمصلحة إيران الإسلامية، حيث انتهت الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان، وتنظيم القاعدة، فى أفغانستان فى النهاية لصالح إيران بسقوط أحد أهم أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فسقوط حكم طالبان فى أفغانستان انتهى بنظام حكم جديد حليف للولايات المتحدة، لكنه وفى الوقت نفسه حريص على أن يكون صديقًا لإيران، والغزو الأمريكى للعراق واحتلاله حقق مكاسب إيرانية لا يمكن إحصاؤها، ففضلًا عن القضاء عن نظام صدام حسين، أدى الاحتلال إلى تدمير الدولية العراقية من ناحية، وأتى بأعوان إيران وحلفائها من الأحزاب والقوى السياسية العراقية (الشيعية والكردية) إلى مقاليد الحكم، ومع كل يوم جديد يمر على التورط الأمريكى فى العراق، يكسب المشروع النووى الإيرانى يومًا جديدًا من عمره الذى يتطلع إليه[2]. هذا يعنى أن إيران صاحبة مصلحة مباشرة من أمرين :

---

(١) اتخذت الولايات المتحدة العديد من الإجراءات الرادعة ضد إيران، وتمثلت هذه الإجراءات فى إصدار قانون مراقبة تصدير الأسلحة إلى إيران، وفى منع استيراد كل السلع والمنتجات الإيرانية، والتى تصل قيمتها إلى بليون دولار، هذا بالإضافة إلى منع الشركات الأمريكية من الاستثمار فى إيران فى حقول النفط الإيرانى، وقد تم تصعيد هذه الأزمة فى بداية التسعينيات، وقد اتبعت الولايات المتحدة من ذلك الحين سياسة «الاحتواء المزدوج» «Dual containment policy» مع كل من إيران والعراق.

ومن خلال التقسيم الواقعى لجدوى سياسة الاحتواء ضد إيران، يمكن القول بأن هذه السياسة لم تكن متفقة قط سواء مع الحقائق والاعتبارات الجغرافية أو مع الظروف والمصالح الدولية. فمن حيث الحقائق الجغرافية، فإن الجغرافيا تفترض عمليًا أن إيران يجب أن تكون القوة المهيمنة فى منطقة الخليج كما كانت من قبل. انطلاقًا من موقعها الجيوإستراتيجى. أما من حيث الظروف والمصالح الدولية، فإن سياسة الاحتواء تلك لم تلق تأييدًا من المجتمع الدولى حتى منذ بدايتها، فالاتحاد الأوروبى وحتى حلفاء الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط باستثناء ـ إسرائيل ـ لم يتبعوا الولايات المتحدة فى انتهاج سياسة المواجهة مع إيران الإسلامية، بل على العكس انخرطت هذه القوى فى علاقات ومصالح نفعية مع إيران.

وأصبحت واشنطن بمفردها هى التى تطبق وتتبع سياسة الاحتواء والعزل ضد إيران على حد قول بانج بونجهونج، ونتيجة لذلك لم ينهَر الاقتصاد الإيرانى، بل على العكس أضرت سياسة الاحتواء بالمصالح الاقتصادية الأمريكية. حيث أثرت هذه العقوبات على طبيعة المنافسة الدولية فى غير صالح الشركات الأمريكية. ومن ثم، أثبتت سياسة الاحتواء ضد إيران فشلها فى الحفاظ على المصالح الأمريكية طويلة المدى. وأدى إلى تزايد النفوذ الإيرانى فى المنطقة وخلق عدم توازن أمنى ضد الوجود الأمريكى والإسرائيلى متعدد الأبعاد فى كامل المنطقة.

(٢) محمد سعيد إدريس، صراع السياسات والاجتماعات بين واشنطن وطهران، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٨٥ أغسطس، ٢٠٠٧، ص ٤٠ .

الأول : إطالة أمد التورط الأمريكى فى العراق، على أساس أن بقاء القوات الأمريكية فى العراق أهم ضمانات تأمين إيران من عدم تمكن الأمريكيين من اللجوء إلى الآلة العسكرية للقضاء على البرنامج النووى الإيرانى، ومع كل تأخير وتأجيل للخيار العسكرى تتضاءل فرص واشنطن فى اللجوء إلى هذا الخيار، وتراهن إيران على اقتراب موعد ذلك اليوم الذى تصبح فيه فرص واشنطن فى اللجوء إلى الحل العسكرى مستحيلة، والثانى : عدم تمكين الولايات المتحدة من تحقيق انتصار فى العراق؛ إذ تلجأ طهران إلى كل السبل التى تحول دون خروج الأمريكيين منتصرين من العراق، وعدم تمكينهم من النجاح فى إنجاز المشروع الأمريكى الذى بسببه شن الأمريكيون عدوانهم على العراق[1]. وطبقًا للتقرير الذى أصدره «تشاتام هاوس» فى لندن (وهو يعد أقدم مركز للفكر الإستراتيجى فى العالم) فإن النفوذ الإيرانى فى العراق يفوق النفوذ الأمريكى، وشبه كاتبى تقرير السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بمن يلعب البوكر، فى حين تلعب إيران الشطرنج.

وعلى ذلك، يمكن رصد ملامح الدور الإيرانى المتزايد والمتصاعد فى المنطقة وخطر على المصالح الأمريكية، وذلك على النحو التالى :

- **الناحية السياسية والاقتصادية**

عمدت إيران إلى تفعيل خصائص موقعها الجيو إستراتيجى وتطوير دورها فى المنطقة، ومن ثم عززت وطورت من علاقاتها مع معظم الدول الإقليمية والعالمية، وأثبتت عندئذٍ قدرة فعالة فى مراوغة المقاطعات الاقتصادية والسياسية الأمريكية، فرغم المحاولات الأمريكية لتحجيم الصلات الإيرانية بدول منطقة آسيا الوسطى، وممارستها لكافة الضغوط أدى إلى تشجيع هذه الدول على الانفتاح على طهران، وتوسيع الروابط التجارية معها، وأصبحت إيران هى الشريك السياسى والاقتصادى الأول لمعظم هذه الدول[2]. ومن ناحية أخرى، استفادت طهران من حالة الإحباط وعدم الرضا لدى الدول العربية، تجاه مباحثات السلام العربية - الإسرائيلية واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وقد عمدت إلى تدعيم علاقاتها بمعظم دول الشرق الأوسط، ففى لغة الجغرافيا السياسية والإقليمية تشكل إيران الدولة الوحيدة القادرة على تحدى التفوق الإسرائيلى بنجاح، ثم إن التحالف الإستراتيجى مع سوريا ودعمها لحزب الله فى لبنان،

(١) المرجع السابق.

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٦.

يثير حنق وغضب إسرائيل، وأيضًا التقارب الأخير مع السعودية الذى مكن إيران من كسر طوق سياسة «الاحتواء المزدوج» التى كانت تنتهجها الولايات المتحدة ضدها(١).

إضافة إلى توطيد علاقاتها بجماعات المقاومة الإسلامية فى الأراضى المحتلة، وجاءت هذه الاستفادة فى شكل اتساع مساحة الحركة بالنسبة لإيران، وتحسن موقفها الدبلوماسى فى المنطقة، فى غير صالح الأمن الإسرائيلى والوجود الأمريكى، ولعل استضافة طهران لقمة منظمة المؤتمر الإسلامى لعدة مرات، دليل على اتساع مساحة الحركة الإيرانية، وبلورة دورها إقليميًا وإسلاميًا، كما استفادت إيران من التنافس والخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وحلفائها، واستطاعت فى الوقت نفسه تطوير علاقات أكثر إيجابية مع قوى غربية رئيسية، هذا بالإضافة إلى تنمية علاقاتها التقليدية مع روسيا(٢)، والتى أدت إلى تعزيز موقفها الدولى، ورفع قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة. وباتت الولايات المتحدة تدرك أن جانبًا كبيرًا من العلاقات الروسية - الإيرانية، هو تحالف إستراتيجى لمنافسة واحتواء التأثير الأمريكى والإسرائيلى والتركى فى منطقة وسط آسيا(٣).

- **الناحية العسكرية**

تسعى إيران إلى تأكيد وظيفتها الإقليمية وحقوقها التاريخية فى الخليج العربى، والعمل على تقويض الوجود الأمريكى فى المنطقة، وتتمحور الإستراتيجية الإيرانية فى هذا الاتجاه حول اتباع سياستى الردع ونكران البحر .

- **سياسة الردع Deterrence**

تعتبر هذه السياسة نتيجة عكسية لسياسة الاحتواء الأمريكية، والتى دفعت صناع السياسة الإيرانية شرقًا لإعادة بناء القوة العسكرية الإيرانية؛ اعتمادًا على الدعم الروسى والصينى والكورى - كوريا الشمالية - والأوكرانى - والمحلى، ومن ثم كان السعى لامتلاك وتطوير قوة غير تقليدية،

(١) بانج يونجهونج، تغيرات مهمة فى السياسة الأمريكية نحو إيران، إعداد هانى بدر الدين، قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، العدد ٢، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ١٩٩٩، ص٣٠ .

(٢) لا شك أن صمود الموقف الروسى الرافض لفرض عقوبات دولية على إيران بهدف عزلها ومنعها من تطوير برنامجها للطاقة النووية يعود بالدرجة الأولى إلى مهارة القيادة الإيرانية فى إدارة المعركة الدبلوماسية لملفها النووى، وقوة موقف إيران سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا أمام الضغوط الأمريكية وقدرتها على ردع الولايات المتحدة عن مهاجمتها حتى الآن.

(3) Jalali Ali, A: «The strategic Partnership, Of Russia and Iran Parameters». Vol XXXI, No.4. us Army War college Quarterly, National Defense Uni, Washington, DC. Winter 2001, p. 101.

تمكنهم من إنجاز إستراتيجيتهم فى السيطرة على منطقة الخليج، وتقويض الوجود الأمريكى. ولا شك أن وصول إيران للنادى النووى - من وجهة النظر الأمريكية - مع مواصلة برامجها لتطوير أنظمة الصواريخ بعيدة المدى، مثل صاروخ شهاب ٤ والذى يصل مداه إلى ٣٦٠٠ كم وصاروخ شهاب ٥ ويصل مداه إلى ٥٠٠٠ كم[١]، سيجعل من إيران قوة إقليمية يحسب لها حسابها على نحو مختلف، والتأثير العملى لإيران كدولة نووية، سيجعلها لاعبًا رئيسيًّا فى سياسة الردع النووى .

وتمثل هذه الإرهاصات إحدى الحجج الرئيسية التى تستغلها الولايات المتحدة فى استكمال برامجها لتطوير أنظمة الدفاع الصاروخى القومى[٢] (National Missile Defense)، وتمثل هذه الادعاءات والإرهاصات أيضًا إحدى أهم الوسائل التى تستغلها الولايات المتحدة فى إثارة المجتمع الدولى ضد إيران، فى الوقت الذى لم يثبت بالدليل القاطع - رغم استمرار عمليات التفتيش الدولى من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن - امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل أو تطوير برامجها النووية .

- **سياسة نكران أو إنكار البحر (Sea Denial)**

وتمثل هذه السياسة العمود الثانى فى الإستراتيجية الدفاعية الإيرانية، وهى تعتمد اعتمادًا كليًّا على سياسة الردع، وتستهدف تقويض الهيمنة الأمريكية التامة فى منطقة الخليج، ويتأتى ذلك من خلال امتلاك نكران البحر من صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وغواصات وزوارق بحرية، هذا بالإضافة إلى أنواع معينة من الألغام[٣]. وهو ما يعطى لطهران القدرة على تهديد القوات الأمريكية فى الخليج، كما أنها تضع تجهيزات وموانى النفط الرئيسية فى منطقة الخليج تحت التهديد الإيرانى، هذا بالإضافة إلى الانتشار الفعال على طول سواحل الخليج، مع زيادة نشاط الأسطول البحرى الإيرانى فى مياه الخليج، حيث تقوم البحرية الإيرانية بإجراء حوالى ٤٠ مناورة بحرية فى الخليج سنويًّا .

---

(١) حسام سويلم، التطور المستقبلى لبرنامج الصواريخ الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤، ص ٢٤٠ .

(٢) ترى أمريكا أنها فى حالة توتر سياسى وعدم استقرار بينها وبين روسيا، وربما مع «إيران» أيضًا يمكن أن يؤدى هذا إلى انطلاق ٢٠٠ صاروخ داخل أمريكا، وهذا الأمر دفع واشنطن إلى إقامة جدار لحمايتها من الصواريخ الروسية، والذى يطلق عليه مشروع الدفاع ضد الصواريخ، والذى كلفها حتى الآن ٥٠ مليار دولار، والمقرر أن يصل تكلفته بعد استكماله إلى أكثر من ٣ تريليونات دولار لصد حوالى ٥٠٠ رأس نووى روسى موجه ضدها يقوم المشروع على قيام أقمار الصناعية بتدمير الصواريخ الروسية عند انطلاقها أو فوق سماء أمريكا فى حالة عبورها الأراضى الأمريكية.

(٣) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٢ .

وتشكل هذه التحركات النشطة لإيران لدى واشنطن، دلالات خطيرة جدًّا ليس فقط كمؤشر عن فشل سياستها حول احتواء أو عزل إيران، ولكن كمؤشر أيضًا ينم عن إمكانيات تهديد الوجود الأمريكى فى المنطقة بالكامل، وهو ما يستدعى العمل على احتواء التأثير الإيرانى. يبدو أن تنامى القوات الإيرانية ونفوذها المتزايدة فى كل من أفغانستان والعراق وغيرها من مناطق الاضطرابات الملتهبة، هى التى دفعت الولايات المتحدة إلى فتح حوار مباشر وغير مباشر مع إيران والاعتراف بدور إيران الإقليمى فى إيجاد مخارج من مأزق تورطها العسكرى فى أفغانستان والعراق؛ لأن كل مؤشرات تشير بأن مفتاح حل مشكلات أمريكا فى المنطقة يكمن فى التشاور مع إيران.

(د) الرغبة فى السيطرة على بترول بحر قزوين (الخليج العربى الثانى): يقع بحر قزوين فى شمال غربى آسيا، وتتقاسم شواطئه كلٌّ من إيران، وأذربيجان، وروسيا، وكازاخستان، وتركمستان، والمنطقة تتسم بأهمية خاصة للدول المستهلكة للطاقة؛ لأن إمكاناتها يمكن أن تساهم بشكل كبير فى إنتاج النفط والغاز العالمى وفى تنويع مصادر الطاقة، كما تقلل درجة الاعتماد على الخليج العربى؛ باختصار فإن بحرقزوين به الإمكانات التى يمكن أن تزيد من تأمين الطاقة عالميًّا[1]. وبرزت منذ بداية التسعينيات منطقة بحر قزوين كمنطقة إستراتيجية جديدة، والتى تزايدت احتمالات امتلاكها لاحتياطات ضخمة من الثروات البترولية المختلفة، ومن ثم باتت هذه المنطقة تجذب الاهتمام الدولى والأمريكى على وجه الخصوص. وتتباين التقديرات المختلفة فى تقدير حجم الاحتياطات النفطية التى تزخر بها منطقة بحر قزوين وإن اتفق الخبراء على أن المنطقة تأتى على الصعيد العالمى بعد منطقة الشرق الأوسط وقبل بحر الشمال من حيث الاحتياطات. يقدر الجيولوجيون الروس بترول بحرقزوين بملياري برميل، إلا أن تقديرات دقيقة وضعته فى حدود ٦ مليارات. وهذا الرقم كما أشار فاسيلييف إذا ما قارناه باحتياطى السعودية المقدر بـ٣٥ مليارًا، والعراق ١٧ مليارًا، وإيران ١٣مليارًا يجعل منطقة الخليج محط الاهتمام الأمريكى الأول[2]. وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA أن الاحتياطات النفطية المؤكدة Proven Reserve فى كامل المنطقة ـ لا بحر قزوين؛ أى بما فى ذلك الدول المطلة على

---

(١) فوزى درويش، بحر قزوين والواقع الدولى المعاصر، فى، هدى ميتكيس (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ٣١١.

(٢) محاضرة لألكسى فاسيلييف، مستشار وزير الخارجية الروسى للعلاقات الخارجية، ألقاها فى القاهرة. جريدة الخليج، ٨/ ١١/ ٢٠٠٢.

البحر ـ تتراوح ما بين ١٨ و ٣٥ بليون برميل. أما الاحتياطات المحتملة Estimanted Reserve فتقدر بنحو ٢٣٣ بليون برميل، ويقدر الاحتياطى المؤكد من الغاز الطبيعى بـ ٤ , ١٧٠ تريليون قدم مكعب، أما الاحتياطى المحتمل فيقدر بـ ٢٩٣ تريليون قدم مكعب[١]. لذا فإن أى قطرة نفط ستكون مهمة فى المستقبل القريب.

ويمكن تلخيص الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى للولايات المتحدة فى منطقة بحر قزوين على النحو التالى :

كما قال «تيد كارينتر» نائب مدير معهد كاتونا فى واشنطن فى معرض حديثه عن زيارات كبار مسئولى الولايات المتحدة إلى بلدان آسيا الوسطى «أن الهدف من وراء ذلك، وبصراحة مطلقة هو إخضاع هذه المنطقة للنفوذ الأمريكى»، ثم تابع «وكذلك من أجل تضاؤل دور روسيا وإيران، وتدعو واشنطن إلى إحياء طريق الحرير»، والقصد هنا أن ينتقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى الأسواق الدولية فى هذه المنطقة.

- السعى لإيجاد بديل منافس أو موازٍ لنفط الخليج بهدف التقليل من الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة، وممارسة الضغط على بلدانها لجعلها أكثر استجابة مع السياسة الأمريكية العالمية[٢].
- إلغاء النفوذ الروسى والإيرانى كليًّا عن منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، وتجريد روسيا من حقوقها كدولة كبرى عالميًّا وحتى كدولة كبرى إقليمية فى القارة الأوروبية[٣].
- تحقيق العزل الجيوسياسى لإيران، والقضاء على تخطيط إيران لعبور خط الأنابيب من أراضيها[٤].

***

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره.

(٢) عبد الرحمن رشدى الهوارى، الأوضاع السياسية والعسكرية بعد انهيار حركة الطالبان فى أفغانستان، مجلة الدفاع العدد ١٨٦ مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ٩٠.

(٣) رياض أبو ملحم، الأهداف الأمريكية الإستراتيجية، الملف العربى ـ الأوروبى، العدد ١١١، نوفمبر ٢٠٠١، ص ٩.

(٤) مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٩، فبراير ٢٠٠٢، ص ٣٣.

الخاتمة

تناولت الدراسة تطور السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان خلال الفترة ما بين ١٩٧٩ و٢٠٠٧، وأبرز السمات التى حكمت السياسة المصرية تجاه أفغانستان طوال تلك الفترة .

أولاً : تطور السياسة المصرية تجاه أفغانستان

يمكن تصنيف السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان إلى عدة مراحل :

(أ) الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٩، وهى فترة الغزو السوفييتى لأفغانستان واحتلالها حتى نهاية الثمانينيات، وقد اتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان خلال تلك الفترة بعدة أمور أبرزها الموقف الرسمى المصرى الرافض للاحتلال السوفيتى لأفغانستان، باعتباره يمثل انتهاكًا للشرعية الدولية وللقانون الدولى، ومبدأ عدم جواز استخدام القوة المسلحة فى العلاقات الدولية للعدوان على سيادة دولة عضو بالأمم المتحدة، وبالتالى انضمت مصر إلى العديد من دول العالم فى إدانة الاحتلال السوفييتى والمطالبة بانسحاب القوات السوفييتية، وجاءت تلك المطالبة انعكاسًا لمبادئ السياسة الخارجية المصرية فى دعم حركات التحرر فى العالم الثالث لنيل استقلالها. كذلك فإن مصر عبر منظمة المؤتمر الإسلامى، قامت بإصدار العديد من البيانات والقرارات التى تطالب بجلاء القوات السوفييتية عن أفغانستان التى تعد أحد أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى. وعلى المستوى العملى، ساهمت مصر بشكل كبير فى دعم حركة المجاهدين الأفغان والنضال ضد القوات السوفييتية، ولعبت دورًا مهمًا فى مواجهة الاحتلال السوفييتى، والعمل على تحرير أفغانستان عبر تقديم المساعدات المعنوية والمادية والعسكرية للمجاهدين. ومن المعروف، أن مصر والولايات المتحدة والسعودية شكلوا تحالفًا استراتيجيًا لمساندة المجاهدين الأفغان، وحشد

المقاتلين العرب، وتقديم الدعم المادى لهم للقتال إلى جوار المجاهدين الأفغان، وكانت بيشاور مركزًا لتجمع المقاتلين العرب الذين تم حشدهم من قبل الأنظمة العربية التى وظفت العامل الدينى فى هذا الحشد، باعتبار أن الجهاد مطلبًا ضروريًا ضد الشيوعية التى تقوم على الإلحاد وتطميس الدين الإسلامى بأفغانستان. وفى هذا الإطار، فقد حفزت الولايات المتحدة ومعها المعسكر الغربى والدول العربية، وبالأخص مصر والسعودية إضافة لباكستان للتعاون فى مواجهة القوات الشيوعية السوفييتية فى أفغانستان، وقامت بتزويد المجاهدين بالأسلحة والتدريب. وقد لعب المجاهدون المصريون والعرب دورًا بارزًا فى محاربة القوات السوفييتية، حيث ظهر جليًا أن مصر أول من بادر بالعون تجاه المجاهدين قبل الدول الاسلامية والعربية، كما كانت أول مصدر للسلاح الذى وصل إلى أيدى المجاهدين الأفغان طبقًا للاتفاق الذى وُقع بين الرئيس الراحل أنور السادات ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق كارتر لتزويد المجاهدين بالسلاح الروسى الموجود فى مخازن الأسلحة المصرية، على أن تعوضها الولايات المتحدة عن هذه الأسلحة أسلحة أمريكية.

كما يرجع الفضل إلى مصر لأنها أنشأت مكتب أفغانستان الذى كان تابعًا لجامعة الشعوب الإسلامية بالقاهرة.

وخلال تلك الفترة الممتدة من ١٩٧٩ - إلى فتح كابل لم تكن لمصر علاقات رسمية مع النظام الأفغانى الشيوعى الذى نصبه الاتحاد السوفييتى السابق، كذلك لم تكن هناك علاقات اقتصادية أو تجارية أو ثقافية.

(ب) المرحلة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠١، وهى المرحلة التى شهدت انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان وانتصار المجاهدين. وبعد تشكيل حكومة صبغة الله مجددى فى إبريل ١٩٩٢، أسرعت مصر إلى الاعتراف بها فى مايو ١٩٩٢، كما زار كابل فى يونيو ١٩٩٢ مساعد وزير الخارجية المصرى واجتمع بالرئيس مجددى، وأعلن استعداد مصر للمشاركة فى إعادة إعمار أفغانستان، وعندما انتخب الرئيس برهان الدين ربانى، كان الرئيس مبارك أول المهنئين له، وقام فى نوفمبر ١٩٩٣، بزيارة رسمية تلبية لدعوة الرئيس مبارك وتأكيدًا للعلاقات الوثيقة بين الشعبين المصرى والأفغانى، والتى تمتد فى التاريخ القديم والحديث إلى أعماق بعيدة. واجتمع مع الرئيس مبارك والمسئولين المصريين، وأبرم العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات فى مجال

التعاون المختلفة. لكن تلك الفترة شهدت أيضًا حربًا أهلية دموية بين فصائل المجاهدين الأفغان، والذين انخرطوا فى القتال فى إطار الصراع على السلطة بعد انسحاب القوات السوفييتية، وهنا تغيرت السياسة الخارجية المصرية من الداعم للمجاهدين فى حربهم ضد القوات الشيوعية السوفييتية إلى إدانة الاقتتال الداخلى بين الفصائل، والذى أدى إلى قتل المدنيين وتدمير البلاد وبنيتها الأساسية. ورفضت مصر التدخل فى النزاع الأفغانى إثر تكرار الرئيس السابق برهان الدين ربانى عام ١٩٩٨، حيث طلب الرئيس السابق ربانى تدخل مصر للوساطة بين المعارضة وحركة طالبان، وفى تصريح صحفى دال قال وزير الخارجية المصرية عمرو موسى: «إن مصر لن تحرق أصابعها فى أفغانستان»، بل ارتكزت السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة على التزام الحياد بين أطراف الصراع الداخلى، ولم تنحز لطرف على حساب الآخر، وعملت مصر بالتعاون مع الأطراف الإسلامية مثل باكستان وإيران والسعودية على دعم جهود الوساطة لحل الخلافات بين فصائل المجاهدين ووقف الاقتتال الداخلى، كما ساهمت مصر عبر منظمة المؤتمر الإسلامى فى العمل على إيجاد مخرج للأزمة الأفغانية، ودعمت باكستان والسعودية لاستضافة قادة فصائل المجاهدين وتحقيق المصالحة الوطنية، إضافة إلى تحرك مصر على مستوى الصعيد الدولى، خاصة فى الأمم المتحدة لإدانة الحرب الأهلية ودعوة أطراف الصراع إلى وقف الحرب والقتال، وإعادة بناء البلاد وإيجاد حكومة منتخبة تمثل شرائح الشعب الأفغانى كافة.

وبعد صعود طالبان واشتداد المعارك بينها وبين معارضيها، أدانت مصر بشدة استمرار هذه المعارك ودعت دائمًا المجتمع الدولى للتدخل لوضع حد لمعاناة الشعب الأفغانى، كما أدانت مصر منهج طالبان الذى يرى فى الحرب السبيل الوحيد لحل الأزمة فى أفغانستان، حيث لم تعتمد طالبان على أساليب المدنية فى التحكم فى المجتمع، بل قررت أن تعيد المجتمع كله إلى العصور البدائية الأولى. و ترى مصر أن هذا الأسلوب لن يؤدى إلا إلى إلحاق الخسائر والأضرار بالشعب الأفغانى؛ ولذلك طلبت مصر ببدء حوار فورى لتحقيق التسوية السلمية للنزاع بين الأطراف الأفغانية. وهنا نجد أن السياسة الخارجية المصرية تجاه حركة أفغانستان لم تكن تتسم بالود، حيث لم تعترف مصر بنظام طالبان كبقية غالبية دول العالم، باستثناء ثلاث دول فقط هى السعودية والإمارات العربية المتحدة وباكستان، ونتيجة لتطبيق طالبان نظام الشريعة الإسلامية بصورة متشددة، فقد ألبت عليها معظم الدول خاصة مع احتضانها واستضافتها لعناصر تنظيم القاعدة وقادته مثل أسامة بن لادن والمصرى أيمن الظواهرى، وقد اعتبرت مصر إيواء طالبان ودعم عناصر تنظيم القاعدة عملًا عدائيًا، ويحمل العديد من المخاطر على الأمن القومى المصرى، خاصة بعد أن شهدت مصر

خلال التسعينيات سلسلة من العمليات الإرهابية، كان وراءها العديد من المتشددين الإسلاميين العائدين من أفغانستان، المعروفين باسم الأفغان العرب؛ ولذلك يمكن تفسير الموقف المصرى من نظام طالبان فى إطار جهود مصر لمحاربة الإرهاب، واتهام نظام طالبان بدعم وإيواء العناصر المتشددة. ورغم أن مصر لم تعترف بنظام طالبان إلا أنها حرصت دائمًا على عدم التدخل فى شئونها الداخلية، رغم الارتباط بين ما يحدث فى أفغانستان وتصاعد موجة الإرهاب فيها، حيث اتسمت السياسة المصرية بالتحفظ من نظام طالبان ومطالبته بطرد العناصر الإرهابية من المجاهدين العرب والمصريين. ويمكن القول إن أفغانستان فى ظل طالبان عانت العزلة الدولية الشديدة، والتى زادت بعد التحالف بين طالبان وتنظيم القاعدة، وكانت هذه العزلة الشديدة أحد الأسباب الرئيسية لسقوط نظام طالبان.

(جـ) الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧، وهى الفترة التى شهدت سقوط نظام طالبان بعد الغزو الأمريكى لأفغانستان فى أعقاب وقوع أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، وقيام الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس بوش الابن ببناء تحالف دولى ضد طالبان واتهامها بإيواء ورفض تسليم عناصر تنظيم القاعدة، خاصة أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى، وقد أدى رفض طالبان طرد القاعدة أو تسليم عناصرها إلى قيام الولايات المتحدة بغزو أفغانستان، وقد دعمتها العديد من دول العالم التى شاركت بقوات فى الغزو. وفى هذه الفترة، اتسمت السياسة المصرية تجاه أفغانستان بعدة أمور: أولا رغم أن مصر تتخذ موقفًا معاديًا من طالبان، إلا أنها لم تؤيد الغزو العسكرى الأمريكى لأفغانستان، ليس دفاعًا عن طالبان، وإنما لأن ثوابت السياسة الخارجية المصرية ترفض استخدام القوة المسلحة والعدوان ضد الدول وإسقاط أنظمتها السياسية بالقوة، كذلك تباين وجهة النظر المصرية مع الرؤية الأمريكية إزاء أنجح السبل فى مواجهة ظاهرة الإرهاب والقضاء عليه، فالولايات المتحدة ترى أن الإرهاب الذى قام به منفذو أحداث ١١ سبتمبر، كان نتيجة لغياب الديمقراطية وانتشار الفقر والتخلف والتشدد بما شكل بيئة مواتية لتفريخ الإرهابيين، وبالتالى ينبغى العمل على محاربة التطرف والتشدد فى أفغانستان لاستئصال جذور الإرهاب من المنبع. أما مصر فرغم إدانتها لأعمال الإرهاب باعتبارها إحدى الدول التى اكتوت بناره، إلا أنها اختلفت مع الرؤية الأمريكية، حيث تعتبر أن الإرهاب ليس فقط ناتجًا عن غياب الديمقراطية والتخلف والفقر، وإنما نتيجة لسياسة ازدواجية المعايير الدولية التى تنتهجها الولايات المتحدة فى

العالم ونمط التعامل مع الأزمات الدولية، مثل الصراع العربى الإسرائيلى، وترى مصر أن غياب حل عادل للمشكلة الفلسطينية يمثل أحد مسببات الإرهاب فى العالم، كما تدعو مصر إلى وضع تعريف محدد للإرهاب فى إطار اتفاقية عالمية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتضع الآليات المحددة لمواجهته وتميز بين أعمال الإرهاب المدانة عالميًّا والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، والتى يبررها القانون الدولى. ورغم أنها لم تشترك ضمن قوات التحالف الدولى فى أفغانستان، إلا أنها اعترفت بنظام الرئيس الأفغانى حامد كرزاى، وأقامت مع أفغانستان علاقات دبلوماسية كاملة، وشهدت العلاقات بين طرفين نموًّا مطردًا وتطورًا إيجابيًّا وتقدمًا ملحوظًا، وارتكزت السياسة المصرية على دعم النظام الأفغانى، ودعم جهوده فى تحقيق الأمن والاستقرار فى أفغانستان، لكن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تتطور بشكل كبير فى ظل استمرار حالة عدم الاستقرار فى أفغانستان وتصاعد الصراع بين النظام الأفغانى وقوات التحالف تحت قيادة الناتو وبين عناصر نظام طالبان، إضافة للبعد الجغرافى بين البلدين، وبالتالى لم تكن أفغانستان جاذبة لمجالات التعاون الاقتصادى لمصر. ومن ثم، فإن السياسية المصرية تجاه أفغانستان طوال ربع القرن الماضى تميزت بسمات عامة تمثلت فى :

(أ) احترام مصر لسيادة واستقلال أفغانستان كدولة عضو فى الأمم المتحدة، ورفض التدخل الدولى فى شئونها وعدم استخدام القوة العسكرية ضدها.

(ب) العمل على دعم الأمن والاستقرار فى أفغانستان، وتوظيف الفرص المشتركة لتطوير العلاقات معها.

(ج) شهدت العلاقات بين البلدين فترات من التقارب والتباعد وتوقف فى الحالتين على أمرين: **الأول**: نمط النظام السياسى الأفغانى، حيث شهدت العلاقات المصرية الأفغانية فتورًا إبان فترة حكم طالبان، كما شهدت تقاربًا إبان فترة النضال الأفغانى ضد الاحتلال السوفييتى، كما شهدت وجود علاقات طبيعية فى مرحلة ما بعد الغزو الأمريكى لأفغانستان، **والثانى**: هو معيار المصلحة فى العلاقات بين البلدين خاصة المصالح الاقتصادية والتجارية، فخلال تلك الفترة لم تحظ أفغانستان بالاستقرار السياسى والأمنى الذى يمثل بيئة مواتية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع مصر أو إقامة المشروعات المشتركة بينهما، إضافة إلى البعد الجغرافى الكبير بين البلدين، وهو ما كان عائقًا أمام تدفق

الاستثمارات المصرية إلى أفغانستان أو تنشيط العلاقات التجارية، كما أن ابتعاد أفغانستان عن مصر لم يدخلها فى دائرة الاهتمام المصرى المباشر الخاص بأمنها القومى، وإجمالا يمكن القول إن السياسة المصرية تجاه أفغانستان جاءت ضمن إطار الدائرة الإسلامية للسياسة الخارجية المصرية، باعتبار أن أفغانستان دولة إسلامية وتربطها قواسم مشتركة مع مصر.

ثانيًا: آفاق تطوير العلاقات المصرية الأفغانية

إذا كانت العلاقات المصرية الأفغانية لم تشهد تقاربًا كبيرًا لعوامل عديدة خاصة بالأوضاع الداخلية فى أفغانستان، فإن تطوير العلاقات بين البلدين يكتسب أهمية كبيرة فى ضوء عدد من الاعتبارات:

(أ) القواسم المشتركة بين البلدين، والتى توفر أرضية كبيرة يمكن البناء عليها فى تنشيط وتفعيل العلاقات المصرية الأفغانية، ومن أبرز تلك القواسم، هو أنهما دولتان إسلاميتان وأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، إضافة لوجود العديد من الفرص والإمكانات الاقتصادية التى يمكن توظيفها لصالح شعبى البلدين، ولذلك تبرز أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، إضافة للتاريخ المشترك الذى يجمع البلدين، حيث هاجر العديد من العلماء الأفغان إلى مصر، وكان لهم دور مهم فى علو وازدهار الحضارة الإسلامية مثل جمال الدين الأفغانى.

(ب) واجهت الدولتان خطر الإرهاب والتشدد، ومحاولات البعض توظيف الدين الإسلامى لتحقيق مصالحه وأهدافه، وهذا يدفع إلى ضرورة التعاون فى البلدين ضد ظاهرة الإرهاب والتشدد، خاصة بعد تجربة الأفغان العرب الذين قاتلوا فى أفغانستان ضد الاحتلال السوفييتى، ثم عادوا إلى بلادهم وشكلوا خطرًا على أمنها القومى، وكان لهم دور فى العمليات الإرهابية التى شهدتها مصر.

(ج) رغم أن أفغانستان تواجه تحديات عديدة فى ظل استمرار العنف وعدم الاستقرار السياسى فيها، إلا أنها كدولة ذات تاريخ وحضارة وإمكانات اقتصادية هائلة تمثل أهمية كبيرة للسياسة المصرية، وتدفع فى اتجاه التقارب والتعاون بينهما، خاصة أن هناك حسب

التصريحات الرسمية رغبة جادة متبادلة لدى الدولتين لدفع العلاقات لمجالات جديدة فضلًا عن تعميق ماهو قائم منها.

آليات تفعيل العلاقات المصرية الأفغانية ما بعد الاحتلال الأمريكى

هناك عدد من الآليات لتطوير العلاقات المصرية الأفغانية فى العديد من المجالات :

أولًا : فى المجال السياسى

١- هناك العديد من مجالات العمل السياسى التى تحتاج إلى جهود مصرية أفغانية مشتركة، وأول هذه المجالات ما يتصل بقضية العلاقة بين الإسلام والغرب، فيمكن للدولتين القيام بدور مهم من خلال التوصل إلى خلق آليات مؤسسة للتعامل مع الغرب، بحيث تكون قادرة على تقديم صورة الإسلام الصحيح لهذه الدول، وإزالة التشويه الذى أصابها بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتوضيح أن الإسلام يقوم على الاعتدال والتسامح واحترام الآخر، والمساهمة فى تقدم الحضارة الإنسانية والعالمية، وأن ما تقوم به مجموعات صغيرة من أعمال إرهاب باسم الدين لا يعبر عن غالبية الشعوب الإسلامية المعتدلة. كما يمكن للدولتين العمل المشترك من أجل مواجهة خطر الإرهاب، وتبادل المعلومات حول الإرهابيين، وعدم السماح لهم باتخاذ أراضيهما كقاعدة للأعمال الإرهابية ضد كل منهما أو ضد الدول الأخرى، وفى هذا الإطار يمكن تأسيس مركز مصرى أفغانى لمكافحة أعمال الإرهاب وإبرام اتفاقية مشتركة بينهما بشأن وضع السبل لمكافحة تلك الظاهرة.

٢- ما يشجع على التقارب أن تاريخ البلدين لم يشهد وجود أعمال عدائية ضد كلٍّ منهما الآخر، ولما كانت مصر وأفغانستان تبعدان جغرافيًا عن بعضهما البعض، كما أنهما ليستا فى منطقة تأثير إقليمى واحد، فلا توجد مشكلات حدود أو تنافس على مناطق النفوذ أو زعامة التكتلات الإقليمية، فإن البعد السياسى يتراجع كثيرًا أمام البعد الثقافى فى علاقة الدولتين. إن الدولتين تشتركان فى نفس الأسس التى تقوم عليها سياستها الخارجية، كما أن النظام السياسى فى كلتا الدولتين يعتبر عاملًا مشجعًا للعلاقة بين الدولتين، خاصة فيما يتعلق بمسألة اتخاذ القرار فى القضايا التى تهم البلدين، حيث لا يوجد تعدد القوى والمؤسسات التى تساهم فى صياغة مفاهيم وقرارات هذه السياسة فضلًا عن أنه يوجد

تأييد كامل من كل دولة للأخرى فى المنظمات الدولية عند التصويت على القضايا التى تمس مصالح الدولتين، وهذا يزيد من أهمية احتياج كل دولة للأخرى.

٣- المزيد من الاهتمام والجدية خاصة من الجانب المصرى فى نطاق إدارة العلاقات المصرية الأفغانية من خلال التنسيق بين الأجهزة الرسمية المعنية بهذه العلاقات، إضافة إلى الهيئات غير الرسمية.

٤- ضرورة قيام مصر بزيادة تعاونها السياسى والدبلوماسى مع أفغانستان عن طريق تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة وإبداء المزيد من الاهتمام بالقضايا الحيوية والإستراتيجية لأفغانستان، وذلك ضمن سياسة المفاتحة و المكاشفة لإزالة العقبات والمشاكل التى تعوق تعاونها نتجة لعدم فهم بعضهم متطلبات البعض الآخر.

٥- إنشاء العديد من المؤسسات السياسية المشتركة التى يكون من ضمن أهدافها كيفية تفعيل العلاقات السياسية بين البلدين، وهنا تبرز دور مراكز الأبحاث فى البلدين لتعظيم الفرص والمصالح المشتركة ووضع الآليات لتطويرها.

٦- يمكن لمصر أن تلعب دورًا مهمًا فى تحقيق الأمن والاستقرار فى أفغانستان، وذلك من خلال دعم جهود الوساطة التى تقوم بها الأطراف الأخرى، أو التى تقوم بها مصر لتحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الأفغانية، وتوظيف المدخل الدينى لتحقيق تلك المصالحة، باعتبار أن أفغانستان دولة إسلامية سنية حنفية مثل مصر، ويبرز هنا دور الأزهر الشريف كمؤسسة تحظى بالتقدير والقداسة لدى الشعب الأفغانى وفصائله، فى تحقيق التقارب والتصالح بين الأطراف الأفغانية لوقف دوامة العنف واستعادة البلاد لسيادتها واستقرارها.

ثانيًا: فى المجال الاقتصادى

العلاقات الاقتصادية والتجارية وهى مجالات واعدة لصالح الطرفين تحتاج لمزيد من الجهد لدفعها إلى آفاق أرحب. ورغم أن العلاقات المصرية الأفغانية اتسمت بأنها ضئيلة أو منعدمة بين البلدين خلال فترة ربع القرن الماضية، إلا أنه يمكن تفعيل تلك العلاقات فى المستقبل عبر:

١- إنشاء مجلس أعمال مصرى أفغانى يضم رجال الأعمال فى البلدين ويساعد فى اكتشاف الفرص الاقتصادية والاستثمارات الممكنة التى يمكن للدولتين الاستثمار المشترك فيها.

٢- تطوير عملية التبادل التجارى بين البلدين خاصة فى السلع والخدمات التى تحظى فيها الدولتان بالميزة النسبية، وهنا يمكن لأفغانستان الاستفادة من التجربة التنموية المصرية، كذلك الاستفادة من مساهمة مصر فى عملية إعادة إعمار أفغانستان وخبرتها فى إزالة الألغام الناتجة عن الحروب.

ثالثًا: فى المجال الثقافى

تبرز أهمية تدعيم التعاون الثقافى المصرى الأفغانى عبر :

١- التوسع فى تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفغان فى الجامعات والمعاهد المصرية، وإنشاء المزيد من المعاهد الأزهرية وفروع الجامعات المصرية فى أفغانستان لتعليم اللغة العربية وتعلم الثقافة والحضارة المصرية.

٢- تحقيق التنسيق والتكامل بين الجامعات المصرية والجامعات الأفغانية، وإنشاء المراكز الثقافية فى كلا البلدين للتعريف بثقافة وحضارة البلد الآخر، وتوفيرقاعدة معلومات وبيانات عن أفغانستان فى مصر وعن مصر فى أفغانستان، حتى يمكن للمهتمين بهذه العلاقات التحرك على أسس موضوعية .

٣- زيادة البعثات وتبادل الوفود والزيارات الأكاديمية والبحثية والإعلامية لتحقيق التواصل والتفاعل الثقافى بين شعبى البلدين، ويمكن بث برامج إعلامية مشتركة عن كلا البلدين تساهم فى تعريف الشعبين الأفغانى والمصرى بثقافة وعادات وتقاليد كل منهما، إضافة لتوظيف الروابط التاريخية الثقافية المشتركة فى إعادة تفعيل وتطوير التعاون الثقافى بينهما، وهو مدخل مهم لتحقيق التقارب السياسى والتعاون الاقتصادى.

٤- وتوسيعًا لقاعدة الطلاب الذين يدرسون فى الأزهر وتحقيقًا لرغبة الكثير منهم الذين يعتبرون أن الدراسة فى الأزهر الشريف من أعز أمانيهم، فإن الباحث يقترح أن يتم ترشيح عدد كبير من الطلاب الأفغانيين الدارسين فى جامعة كابل بالسنة الدراسية النهائية على منح دراسية للدراسة بجامعة الأزهر لمدة سنة والحصول على الدرجة

الجامعية الأولى. و فى هذا توفير للمشقة والمعاناة التى يعاينها الطلاب فى الدراسة بالخارج وأيضًا منحهم ميزة الدراسة فى جامعة الأزهر.ويمكن أيضًا لجامعة الأزهر الاستعانة ببرامج التعليم المفتوح فى توسيع قاعدة المستفدين من التعلم فى جامعة الأزهر، وأن يتم تأدية امتحانات آخر العام فى السفارة المصرية بأفغانستان، ومنح من يصل إلى السنة النهائية فى المرحلة الجامعية الأولى منحة للحصول على الدرجة من جامعة الأزهر فى القاهرة .

***

وختامًا: فإن هذه الدراسة تعتبر مجهودًا متواضعًا من جانب الباحث الذى يعتقد أنها لم تصل بعد إلى حد الكمال العلمى الذى كان يتمناه، ولكنها خطوة على هذا الطريق.

ولله الأمر من قبل ومن بعد،،،

***

المراجــع

أولًا: الوثائق

١ـ أنور السادات، مجموعة خطبه، الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات.

٢ـ دستور جمهورية مصر العربية، مايو ٢٠٠٧. ج.م.ع. وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

٣ـ مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك، يوليو ـ ديسمبر ١٩٨٢، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٨٣ . الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

٤ـ مجموعة خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك، يوليو - ديسمبر ١٩٨٤ حديث الرئيس مبارك إلى «ساندى فريمان» مذيعة شبكة الإذاعة الأمريكية CNN بتاريخ ١/ ٨/ ١٩٨٤. الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

٥ـ مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك فى نادى الصحفيين بواشنطن، بتاريخ٢/ ٥/ ١٩٨٢. الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

٦ـ مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك، يوليو - ديسمبر، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ٣/ ١٠/ ١٩٨٢. الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

ثانيًا: الكتب العربية

١ـ إبراهيم عرفات (محررًا) القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٩.

٢ـ إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ ،

٣ـ إبراهيم نافع و(آخرون) ما الذى يجرى فى آسيا؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، بدون تاريخ.

٤ـ أبو العينين فهمى محمد، أفغانستان بين الأمس واليوم ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩ .

٥ـ أحمد يوسف أحمد، وممدوح حمزة (محرران)، صناعة الكراهية فى العلاقات العربية - الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر ٢٠٠٣ .

٦ـ الأزهر تاريخ .. ورسالة، الهيئة العامة للاستعلامات١٩٩٠، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات.

٧ـ أوضاع العالم على مشارف القرن الحادى والعشرين عام ١٩٩٨، عرض وتحليل مؤسسة «لاديكوفرت»، ترجمة وتعليق السفير حسين شريف، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠ .

٨ ـ بهجت قرنى وعلى الدين هلال (محرران) السياسات الخارجية للدول العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.

٩ـ تدخلات أمريكا فى البلدان الإسلامية (أفغانستان)، مجلد ١ ، ص ١٠ منشورات الوكالة العالمية ، بيروت .

١٠ـ تييرى ميسان ، ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الخديعة المرعبة ، ترجمة داليا محمد السيد الطوخى ، جيهان عبد النبى.

١١ـ ج. م.ع. وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٧ ، الرئيس مبارك ٦ سنوات من المسئولية العليا، الفكر ... الممارسة ... والإنجاز.

١٢ـ جامعة الشعوب الإسلامية والعربية، أفغانستان فى مواجهة الغزو الروسى، مطابع الأهرام، القاهرة.

١٣ـ جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثانى، القاهرة، دار الهلال.

١٤ـ جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

١٥ـ جمال على زهران السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٥.

١٦ـ جمال على زهران «ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصرى فى ظل التحولات الجديدة»، الناشر، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

١٧ـ جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية فى القرن الحادى والعشرين، دار المريخ، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٨ـ جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الجديدة ١٩٨٣.

١٩ـ حنا صالح، أفغانستان الثورة، دار الفارابى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

٢٠ـ حمدى الطاهرى، خمس سنين سياسة، القاهرة، مطبعة النصر، ١٩٨٢.

٢١ـ زبينغنيو بريجينسكى « الاختيار » السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبى، ناشر دار الكتاب العربى، بيروت، ٢٠٠٤.

٢٢ـ السيد جمال الدين الأفغانى، تنمية البيان فى تاريخ الأفغان.

٢٣ـ سيد هانى شاهد على حرب أفغانستان، القاهرة، الطبعة الأولى، يوليو ٢٠٠٣.

٢٤ـ صامويل هنتنجتون، صراع الحضارات، ترجمة عباس هلال كاظم، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد الأردن الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٢٥ـ صلاح نصر، حرب العقل والمعرفة، دار الوطن العربى، بيروت، ١٩٧٥.

٢٦ـ عبادة كحيلة، مصر والوطن العربى، تواصل أم انقطاع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

٢٧ـ عبد الحليم غزالى، طالبان العمائم والمدافع والأفيون ، دار الخيال، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢٨ـ عبد الستار الطويلة، أفغانستان الحقيقية والمستقبل، مطابع روزاليوسف القاهرة، بدون تاريخ.

٢٩ـ عبد الله عزام ، آيات الرحمن فى جهاد الأفغان ، دار الدعوة للطبع والتوزيع ، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٣٠ـ عصام دراز ، ملحمة المجاهدين العرب فى أفغانستان .

٣١ـ على عبد العظيم ، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، مطابع الأزهر الشريف، ٢٠٠٤.

٣٢ـ عمرو هاشم، القضايا الخارجية فى عهد مبارك القاهرة، سلسلة كتاب الأهالى، بدون تاريخ.

٣٣ـ عيسى السيد عيسى دسوقى، أفغانستان؛ تقويم جغرافى للواقع السياسى وتداعياته، الناشر، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

٣٤ـ علاء أبوزيد، الإسلام و السياسة الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك، القاهرة، سلسلة البحوث السياسية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية، ١٩٨٨ .

٣٥ـ فاضل زكى محمد، السياسة الخارجية وأبعادها فى السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٥ .

٣٦ـ فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ .

٣٧ـ فهمى هويدى، حدث فى أفغانستان، دار الكلمة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ .

٣٨ـ كميل الطويل، القاعدة وأخواتها... قصة الجهاديين العرب، دار الساقى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ .

٣٩ـ مبارك، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٨ .

٤٠ـ محمد مورو، الإسلام و أمريكا، حوار أم مواجهة، تحليل لكتاب الفرصة السانحة لريتشارد نيكسون، القاهرة، الدبس للنشر.

٤١ـ محمد السيد سليم وإبراهيم عرفات (محرران) العلاقات المصرية - الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٠ .

٤٢ـ محمد السيد سليم ورجاء سليم (محرران) الأطلس الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٣.

٤٣ـ محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، قصة بداية و نهاية عصر أنور السادات، القاهرة مركز الأهرام للترجمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٤٤ـ محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكى من نيويورك إلى كابل، المصرية للنشر العربى والدولى، يونيو، ٢٠٠٣.

٤٥ـ محمد عبد القادر أحمد، المسلمون فى أفغانستان، القاهرة، دار النهضة المصرية .

٤٦ـ محمد عبد الهادى علام ، الدبلوماسية المصرية فى التسعينيات، الانتقال إلى نظام دولى جديد، النهضة المصرية، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠.

٤٧ـ محمد فايز فرحات، العلاقات العربية الباكستانية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

٤٨ـ محمد فايق، عبد الناصر والثورة الإفريقية، دار المستقبل العربى ، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢ .

٤٩ـ محمد فتح الله الخطيب ، محاضرات فى المشكلات المعاصرة ، القاهرة ، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٤ .

٥٠ـ محمد عبد العظيم سعود، كتاب الجمهورية ، الأزهر والشيوخ ، مايو ٢٠٠١.

٥١ـ محمد كمال، القضية الأفغانية وانعكاساتها على الأمن الآسيوى، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٥٢ـ محمد نعمان جلال، العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

٥٣- محمود المراغى سفر الموت من أفغانستان إلى العراق وثائق الخارجية الأمريكية ، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ .

٥٤- المشكلة الأفغانية فى المحافل الدولية، القاهرة، جامعة الشعوب الإسلامية والعربية.

٥٥- مصطفى الفقى، محنة أمة : خطايا النظم ومعاناة الشعوب، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

٥٦- نبيل شرف الدين، بن لادن، طالبان .. الأفغان العرب والأممية الأصولية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، القاهرة، مكتبة مدبولى.

٥٧- نوربرت هايترليش هول، مهمة فى أفغانستان، تعريب محمد جديد، مكتبة العبيكان، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٨- هدى ميتكيس، العلاقات الآسيوية – الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧ .

٥٩- هدى ميتكيس (محررًا)، العلاقات الآسيوية ـ الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧ .

٦٠- هدى ميتكيس والسيد صدقى عابدين (محرران) قضايا الأمن فى آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٤ .

٦١- هنرى لورنس، الشرق العربى فى الزمن الأمريكى من حرب الخليج إلى حرب العراق، ترجمة، بشير وسباعى، دار ميريت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

ثالثًا : الدوريات

١- أبو بكر الدسوقى، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، الأهرام، أكتوبر ١٩٩٧.

٢- أسامة الغزالى، حرب «الأزمة الأفغانية وإيران»، مجلة السياسة الدولية، عدد ٦٠، إبريل ١٩٨٠.

٣- إيهاب شريف، الانسحاب المتزامن من الخليج وأفغانستان، مجلة السياسة الدولية، عدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٢٢٠ – ٢٢٤ .

٤ـ بانج يونجهونج، تغيرات مهمة فى السياسة الأمريكية نحو إيران، إعداد هانى بدر الدين قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، العدد ٢، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ١٩٩٩ .

٥ـ بطرس بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية فى عهد الرئيس مبارك، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٨، أكتوبر ١٩٨٤

٦ـ التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٥. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٥.

٧ـ التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩ .

٨ـ التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١.

٩ـ تقرير الحالة الدينية فى مصر، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى ١٩٩٥ .

١٠ـ تقرير مصر المحروسة والعالم ١٩٩٣، القاهرة .

١١ـ حامد عبد الماجد، ظاهرة الأفغان العرب : محاولة للفهم والتحديد العلمى، سلسلة بحوث سياسية، العدد ١٣٢، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١.

١٢ـ حسام سويلم، التطور المستقبلى لبرنامج الصواريخ الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤.

١٣ـ حسين معلوم، الإستراتيجية الأمريكية فى وسط آسيا : الواقع ... والآفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، الأهرام، يناير ٢٠٠٢ .

١٤ـ هدى ميتكيس، الصعود الصينى التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧ .

١٥ـ السفير/ أحمد طه محمد، الصراعات الإقليمية فى آسيا، أوراق آسيوية، العدد ٦ فبراير ١٩٩٦.

١٦ـ السيد عوض عثمان، التدخل الإيرانى فى الأزمة الأفغانية، مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٧ ديسمبر ٢٠٠١، مؤسسة الأهرام، القاهرة .

١٧ـ صلاح أبو النجا، أفغانستان وأزمة الوفاق الدولى، مجلة السياسة الدولية، إبريل ١٩٨٠ .

١٨ـ صلاح حليمة، تطورات الأوضاع فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩، الأهرام، يوليو ١٩٩٧ .

١٩ـ طارق إبراهيم، بانتظار القضاء على « طالبان»، مجلة الملف العربى ـ الأوروبى، العدد ١١١، نوفمبر ٢٠٠١ .

٢٠ـ طارق حسنى أبو سنة، أفغانستان من الجهاد إلى الحرب الأهلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، الأهرام، إبريل ١٩٩٦ .

٢١ـ طارق دحروج، تطورات الأزمة الأفغانية، وأبعاد الدور الدولى، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٨، الأهرام، أكتوبر ١٩٩٤ .

٢٢ـ طارق دحروج، الأزمة الأفغانية : معطيات جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٠، الأهرام، إبريل ١٩٩٥ .

٢٣ـ عبد الحميد الموافى، أرضية الصراع فى الحرب الأهلية الأفغانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٨٠ .

٢٤ـ عبد الحميد الموافى، الأوضاع الداخلية فى أفغانستان والتدخل السوفييتى، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٩، يناير ١٩٨٠ .

٢٥ـ عبد المنعم سعيد كاطو، دروس ونتائج من حرب أفغانستان وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة الدفاع، العدد ١٨٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢ .

٢٦ـ على محمد رجب، التعديلات فى مفهوم الأمن القومى الروسى، مجلة الدفاع، العدد ١٩٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مايو ٢٠٠٢ .

٢٧ـ علاء أبوزيد، الإسلام والسياسة الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك، القاهرة، سلسلة البحوث السياسية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية، ١٩٨٨ .

٢٨ـ ليلى عبد المجيد، رؤية الصحافة المصرية للتدخل السوفيتى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ١٩٨٠.

٢٩ـ مجدى حماد، محددات الصراع الدولى فى القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠، أكتوبر ١٩٧٧.

٣٠ـ مجلة أكتوبر، الأحد ١٨ / ٣/ ٢٠٠١.

٣١ـ مجلة أكتوبر، العدد ١٦٧، الأحد ٦ / ١/ ١٩٨٠.

٣٢ـ مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢.

٣٣ـ مجلة العربى، العدد ٥٣٠، يناير ٢٠٠٣.

٣٤ـ مجلة الوسط، العدد ٣٥٩، ١٤/ ١٢/ ١٩٩٨.

٣٥ـ محمد السعيد إدريس، صراع السياسات والاجتماعات بين واشنطن وطهران، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٨٥، أغسطس ٢٠٠٧.

٣٦ـ محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢.

٣٧ـ محمد عبد السلام، الأفغان العرب: صناعة العنف العابر للحدود، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣.

٣٨ـ محمد عزت محمد على، التعاون العسكرى الروسى - الهندى : الأبعاد والدوافع، مجلة الدفاع، العدد ١٨٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مارس ٢٠٠٢.

٣٩ـ معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣.

٤٠ـ مغاورى شلبى على، الصين والاقتصادى العالمى... مقومات وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧.

٤١ـ نادية مصطفى، حروب القرن الواحد والعشرين، ووضع الأمة الإسلامية «رؤية أولية»، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥١، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣ .

٤٢ـ نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي - الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢ .

رابعًا : مصادر أخرى

(أ) الرسائل العلمية

١ـ رجاء إبراهيم سليم، التبادل الطلابي بين مصر والدول الإفريقية في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٥ دراسة في أحد أدوات السياسة الخارجية المصرية. رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨) .

٢ـ عبد التواب مصطفى السيد إبراهيم، البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المصرية ١٩٥٢ - ١٩٦٩، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، مكتبة البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢ .

٣ـ محمد بدر الدين مصطفى سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ١٩٥٢ ـ ١٩٨١، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

(ب) الجرائد

١ـ جريدة الأهرام، القاهرة ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٢ .

٢ـ جريدة حبيب الإسلام، السنة الأولى، عدد ١٧ نقلًا عن جريدة التايمز في لندن ، مايو ١٩٢٩ .

٣ـ جريدة حبيب الإسلام، السنة الأولى، العدد ٢٥ - ٢٦ .

٤ـ جريدة الأهرام، ١٩ / ٤/ ١٩٩٢.

٥ـ جريدة الأهرام، ٢٧ / ٤/ ١٩٩٢.

٦ـ جريدة الأهرام، ١٩/ ١/ ٢٠٠١.

٧ـ جريدة الأهالى، ٢/ ٥/ ٢٠٠٢ .

٨ـ جريدة الأهرام، ١١/ ٤/ ١٩٨٣.

٩ـ جريدة الأهرام، ١٢/ ٤/ ١٩٨٣ .

١٠ـ جريدة الأهرام، ٢٨ / ١٢/ ١٩٧٩.

١١ـ جريدة الأهرام، ٤ / ١/ ١٩٨٠ .

١٢ـ جريدة الأهرام، ٩ / ١/ ١٩٨٠ .

١٣ـ جريدة الأهرام، ١٥ / ١/ ١٩٨٠.

١٤ـ جريدة الأهرام، ٢٧ / ٢/ ١٩٨٠.

١٥ـ جريدة الأهرام، ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠.

١٦ـ جريدة الأهرام، ٢٨ / ١٢/ ١٩٨٠.

١٧ـ جريدة الأهرام، ٢٧/ ١١/ ١٩٨١.

١٨ـ جريدة الأهرام، ١١/ ٢/ ١٩٨٩ .

١٩ـ جريدة الأهرام، ٢٧/ ٨/ ١٩٩٢ .

٢٠ـ جريدة الأهرام، ١٥ / ١١/ ١٩٩٣ .

٢١ـ جريدة الأهرام، ١٦ / ١١/ ١٩٩٣ .

٢٢ـ جريدة الأهرام، ١٨ / ١١/ ١٩٩٣ .

٢٣ـ جريدة الأهرام، ١٩/ ١١/ ١٩٩٣ .

٢٤ـ جريدة الحياة، لندن، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥ .

٢٥ـ جريدة الحياة، لندن، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥ .

٢٦ـ جريدة الأهرام، ٢/ ١١/ ١٩٩٦ .

٢٧ـ جريدة الأهرام، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٦ .

٢٨ـ جريدة الأهرام، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٦ .

٢٩ـ أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢١/ ٣/ ٢٠٠١ .

٣٠ـ أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠١ .

٣١ـ أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠١ .

٣٢ـ تصريحات عمرو موسى، الخليج، ٩/ ١٠/ ٢٠٠١ .

٣٣ـ جريدة الأهرام ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٢ .

٣٤ـ جريدة الأهرام : قسم المعلومات، ٢٨ / ٧/ ٢٠٠٤ .

٣٥ـ جريدة الأهرام : قسم المعلومات، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٥ .

٣٦ـ جريدة الأهرام، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٨ .

٣٧ـ جريدة الخليج، ٩/ ١٠/ ٢٠٠١ .

٣٨ـ جريدة الحياة، ١١/ ١٠/ ٢٠٠١ .

٣٩ـ جريدة الحياة، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٢ .

٤٠ـ جريدة القبس الكويتية، ١١/ ٢/ ١٩٨٦ .

٤١ـ جريدة الشرق الأوسط، ٣/ ٣/ ٢٠٠١ .

***

(جـ) المراجع باللغة الفارسية

١ـ أحمد رشيد : طالبان، «إسلام، نفت وبازى بزرك نودر آسياى ميانه»، (طالبان : الإسلام والنفط والصراع الكبير فى وسط آسيا)، ترجمة عبد الودود ظفرى، ناشر بنكاه انتشارات ميوند، كابل، ١٣٨٠ .

٢ـ أفغانستان وجهـان (أفغانستان والعالم). مركز مطالعات استراتيجيك، ج (١). وزارت أمور خارجة، جاب أول، ديسمبر ٢٠٠٧ .

٣ـ شيرشاه يوسفزى، تاريخ مسخ نمى شود (التاريخ لا يُزَيَّف) مركز نشراتى ميوند، سباكتا بخانه، بازار قصة خوانى. بشاور ١٣٧٩ خورشيدى.

٤ـ جواهر لعل نهرو، ترجمة محمود تفضلى، « نكاهى به تاريخ جهـان» (لمحات من تاريخ العالم) مجلد ٣، تهران .

٥ـ جارج آرنى، أفغانستان كذركاه كشوركشايان (أفغانستان معبر المستعميرين)، ترجمة، سيد محمد يوسف علمى. وحبيب الرحمن هاله، مركز نشراتى ميوند بشاور.

٦ـ قانون أساسى أفغانستان (الدستور الأفغانى) وزارت عدلية، دولت انتقالى إسلامى أفغانستان، تاريخ جاب ١٣٨٣ هـ ش برابر باسال ٢٠٠٤ .

٧ـ لودويك آدمك: «تاريخ روابط سياسى أفغانستان درنيمهء نخست سدهء بيستم (تاريخ أفغانستان السياسية فى نصف القرن العشرين)، ترجمة، فاضل صاحب زاده، طبع دوم ناشر، بنكاه انتشارات، كابل، ١٣٨٤ .

٨ـ محمد إكرام أنديشمند، أمريكا در أفغانستان (أمريكا فى أفغانستان)، ناشر بنكاه، انتشارات ميموند، كابل.

٩ـ مير صاحب كاروال، درسهاى تلخ وعبرت أنكيز أفغانستان (الدروس المريرة والمستفادة لأفغانستان)، انتشارات مطبعة ميوند كابل، ١٣٨٤.

١٠ـ مجموعة مقالات بيرامون أفغانستان (مجموعة مقالات حول أفغانستان)، مركز تحقيقات أفغانستان، تهران.

١١ـ ميرآقا حقجو، أفغانستان ومداخلات خارجى (أفغانستان والتدخل الأجنبى)، ناشر، بنكاه انتشارات ميوند، كابل، ١٣٨٠.

د - المراجع باللغة الإنجليزية

(1) Adam Garfinkle "Afghanistanding" orbis Vol.43, No, 3 Summer (1999).

(2) Bruce, J: «Arab Veterans Of the Afghan war» Jane,s Intellingence Review, Vol, 7. No. 4. washington, DC. April, 1995, .

(3) Gaffney, Vadm. P:and (other) «Combating Terrorism In Globalized world» first Printing. National war College, National Defense University, Washing ton, DC, November, 2002.

(4) Garneilt, sherman, W. and other, (editors) National Defiense University washington, DC.1999, p.210.

(5) Galster, S. «Afghanistan: The Making Of Us Policy 1973 -1995». National Security Archive, George Washington University, Washing ton, DC. 1995.

(6) Gen. Kamal Matinnuddin, Afghanistan Issue: The Taliban Factor, National Development and Secuity. Vol, 4,No, 5, May1996.

(7) Haddar, Leon. T: «The Green peril,:Creating The Islamic fundamentalist Threat»Policy analysis, No, 177. The Catolnstitute, washington, DC. Augyst 27, 1992,.

(8) Hamid Al-Taheri, Five Years of Politics, Cairo: Publisher not identified. 1982.

(9) Human Rights Watch, «Afgahistan: Crisis of Impunity: The Role Of Pakistan, Russia, and Iran in Fueling The Civil War « New York, July 2001.

(10) Jalali Ali, A: «The Strategic Partnership, Of Russia and Iran Parameters». Vol XXXI, No,4. Us Army War college Quarterly, National Defense Uni, Washington, DC. Winter 2001,.

(11) The Future of Afghanistan Society After The Settlement Of The Conflicf, National Development and Security. Joarnel, Vol. (4) No. 4, May 1996.

(12) Tomsen, P. Geopolitics Of An Afghan Settlement, Journal of International Affairs, Vol. 5, No. 4. Ministry Of Foreign Affairs Ankara, February 2001.

(13) Shah Tarzy, Afghanistan in 1992: A Honnesitan in 1992: A Honnesian State Of Nature, Asian Surve. Vol, 33 No, 2, Feb, 1993.

* * *

المؤلف فى سطور

زيد الله عماد الدين نائل

١ـ خريج كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر الشريف، عام ٢٠٠٤.

٢ـ حاصل على رسالة الماجستير فى العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، عام ٢٠٠٩.

٣ـ يعد حاليًّا رسالة الدكتوراه فى «موضوع السياسة الخارجية السعودية تجاه أفغانستان» تحت إشراف أ.د. هدى ميتكيس مديرة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

٤ـ ساهم بورقة علمية ضمن مؤتمر «مستقبل تنظيم القاعدة والإرهاب العابر للحدود فى مناطق الاضطرابات الحالية» بالمركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سبتمبر ٢٠٠٩.

٥ـ ساهم بورقة علمية ضمن مؤتمر «مصر وسياسة التوجه شرقًا»، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٩.

* * *

هذا الكتاب



اكتسبت السياسة الخارجية المصرية دومًا أهمية خاصة لمصر، وذلك بفعل الموقع الجغرافى المتميز الذى جعل من مصر عنصرًا مهمًّا فى بؤرة التفاعلات الدولية.

ولا شك أن مصر تعدّ إحدى القوى الإقليمية الرئيسية فى المنطقة العربية والإسلامية؛ لأنها أكبر قوة فى المنطقة العربية، وبها أكثر قوة علمية فى المنطقة والعالم الإسلامى، وهى مفتاح الانسجام والاستقرار فى الشرق العربى والإسلامى، كما هى خير سند للعالم العربى والإسلامى.

حيث ثبت جليًا فى القضية الأفغانية أن العرب والمسلمين بدون مصر عاجزون عن عمل شىء حاسم.

وعلى ضوء هذا، يتناول هذا الكتاب تحليل أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان وتأثيرها على الدور الإقليمى لمصر.

كما يحاول هذا الكتاب توضيح جذور القضية الأفغانية، بدءًا من الغزو السوفييتى وتفككه على يد الأفغان، ومرورًا بحكومة المجاهدين ومجىء حركة طالبان وما بعد طالبان وما استلزم ذلك من تطور فى أساليب تعامل السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان خلال تلك الفترة الممتدة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧م.

علمًا بأن موقع أفغانستان حاليًا لمصر لا يشغل موقعًا محوريًّا خاصة فى الآونة الأخيرة؛ حيث لا تتسم العلاقات بين البلدين بالقوة والمتانة نتيجة العديد [illegible] التطورات، لعل أهمها تفجر الأوضاع وعدم الاستقرار السياسى فى دولة أفغانستان، ناهيك عن التراجع الاقتصادى الذى تشهده المنطقة وأفغانستان، وهو ما [illegible] إحدى الركائز الأساسية لتدعيم مثل هذه العلاقات.

ومن هذا المنطلق، تجىء أهمية هذا الكتاب، وذلك للتعرف إلى طبيعة [illegible] المصرية الأفغانية، سواء من حيث الجذور أو من حيث التطورات المعاصرة [illegible] إمكانية تفعيلها.



زيد الله نائل


6 223002 001521